

البنك المركزي العُماني
تعزيز وازدهار متواصل



2022

التقرير السنوي



حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه-

مجلس المحافظين



صاحب السمو السيد تيمور بن أسعد بن طارق آل سعيد
رئيس مجلس المحافظين



سعادة الشيخ عبدالله بن
سالم السالمي
عضو



سعادة عبدالله بن سالم
الحارثي
عضو



معالي د. سعيد بن محمد الصقري
نائب رئيس مجلس المحافظين



أحمد بن محمد بن عبدالله
العبري
عضو



الشيخ محمد بن سعد
بهوان المخيني
عضو



مقبول بن علي بن سلطان اللواتي
عضو

تقديم

واصل الاقتصاد العُماني مسار الانتعاش والنمو في عام 2022، مدعوماً بمزيدٍ من التعافي في الأنشطة النفطية وغير النفطية، والالتزام بتنفيذ الإصلاحات في إطار التوجه الإستراتيجي وفق رؤية عُمان 2040. ونجحت حكومة السلطنة بقيادة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم - حفظه الله ورعاه- في تبني برنامج إصلاح هيكلي شامل ومستدام. حيث انعكس تأثير هذه الإصلاحات بشكل إيجابي على توجهات الاقتصاد الوطني. كما ساهم البنك المركزي العُماني في هذه الجهود من خلال تنفيذ عددٍ من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية وممارسة أدواره من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي وتعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في تحفيز وتيرة النشاط الاقتصادي في البلاد.

وإزاء هذه الخلفية، يسلط التقرير السنوي لعام 2022 الضوء بشكل عام على تعزيز الجهود المستمرة لضمان النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، ويستعرض كذلك التطورات الحادثة في مؤشرات القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاع المالي إلى جانب قطاع المالية العامة. مع استشراف لاتفاق الاقتصاد المحلي في المدى الزمني القريب. ساعدت الخطوات المُتسقة والتقدم المستمر في التغلب على التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الظروف الصحية والتوترات الجيوسياسية خلال الأعوام القليلة الماضية على استمرار تعافي الاقتصاد العُماني. ونتيجةً لذلك، نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للاقتصاد العُماني بنسبة 30 بالمائة في عام 2022. حيث كان هذا النمو مدفوعاً بالتطورات الإيجابية الملحوظة في القيمة المضافة للأنشطة النفطية وغير النفطية والتي سجلت معدلات نمو 61.6 بالمائة و 16.9 بالمائة على التوالي.

أدى تزايد النشاط الاقتصادي، واضطراب سلاسل الإمداد، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية معاً في عام 2021 إلى دفع التضخم العالمي إلى أعلى مستوياته منذ عام 2008 مما شكل مصدر قلق رئيسي لصناع السياسات في كافة أنحاء العالم. الأمر الذي دفع بمعظم البنوك المركزية إلى اتخاذ التدابير اللازمة مثل انتهاج سياسات نقدية تشدّدية لكبح الضغوط التضخمية. ونتيجةً لذلك، بدأ التضخم العالمي في الانخفاض في النصف الأخير من العام وذلك استجابةً للإجراءات التشدّدية المذكورة. وعلى المستوى المحلي، ظلّ مستوى التضخم في سلطنة عُمان منخفضاً خلال عام 2022. وعند مستويات تقل كثيراً عن المتوسط العالمي، مستفيداً من نظام سعر الصرف الثابت وتدابير السياسة المالية. حيث بلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين لعام 2022 نحو 2.8 بالمائة. وهو ضمن النطاق المتوقع حسب تنبؤات نموذج البنك المركزي العُماني وذلك في حدود 2.5 -3.5 بالمائة وأقل من توقعات صندوق النقد الدولي البالغة 3.7 بالمائة (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أبريل 2023).

وفي جانب المالية العامة، حققت الميزانية العامة للدولة خلال عام 2022 نتائج مالية إيجابية ملحوظة مقارنة بالسنوات الماضية، مدفوعة بتحسين أسعار النفط وتبني الإجراءات الحكيمة على مستوى السياسات وتحسين إجراءات الضبط المالي. نتيجةً لذلك، نجحت حكومة السلطنة الرشيدة في تحقيق الاستدامة المالية من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية وزيادة كفاءة الإنفاق والتحكم في عجز الميزانية. وقد ساعدت تلك الإجراءات في تحقيق فائض مالي قدره 2.6 بالمائة وفائض في رصيد الحساب الجاري بنسبة 6.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وظلّ القطاع الخارجي مرناً، مدفوعاً كذلك بالنمو الكبير في الصادرات واستمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي نفس السياق، ظلت السلطات ملتزمة بالمضي قدماً في تنفيذ استراتيجية خفض الديون من أجل إدارة الدين العام للسلطنة بشكل فعال. وقد تمكنت حكومة السلطنة من خلال جهودها الناجحة من خفض نسبة الدين العام والنزول بها إلى نسبة 40.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. ونتيجةً لذلك، شهدت السلطنة نظرة مستقرة وتوقعات إيجابية على صعيد التصنيف الائتماني خلال العام، حيث أقرّت معظم وكالات التصنيف الائتماني بمرونة وقوة أداء الاقتصاد الوطني وآفاقه الرابحة.

وعلى مستوى القطاع المصرفي، استمر البنك المركزي العُماني في بذل جهوده الحثيثة للحفاظ على القطاع المالي على قوته ودعمه لتعافي الاقتصاد العُماني. عليه، ظل القطاع المصرفي يتمتع بمستوى رسملة جيد، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.7 في المائة في نهاية عام 2022. كما تجاوزت نسب السيولة للمصارف الحد الأدنى المطلوب. وقد مكّنت الاحتياطات القوية ومستويات السيولة الكافية لدى المصارف من الاستمرار في تقديمها تسهيلات إئتمانية بمستويات داعمة للنمو الاقتصادي. حيث بلغ معدل نمو الائتمان نسبة 4.9 بالمائة في عام 2022 مقارنة مع نسبة نمو بلغت 4.4 بالمائة في العام السابق.

بناءً عليه، اتسم القطاع المصرفي بالمرونة، وسط استمرار الاعتماد على التقنية والابتكار في المنتجات ونماذج الأعمال. والأهم من ذلك، تم منح الأولوية لمراقبة التطورات المتعلقة بنظم التقنية المالية، حيث اتخذت الخطوات اللازمة لزيادة تعزيز المنتجات والخدمات المالية الرقمية المتطورة والأمن والفعالية. مع أخذ هذا المنظور في الاعتبار، اتخذ البنك المركزي العُماني وبشكل استباقي تدابير إضافية في عام 2022 لتخصيص موارد كبيرة لتعزيز الأمن السيبراني واستقرار التقنية الداعمة لضمان الأمن والمرونة لأنظمة تقنية المعلومات. فضلاً عن ذلك، أعطى البنك المركزي العُماني الأولوية للاستثمارات في إدارة البيانات، بهدف الاستفادة من مُمكناتها. حيث تساهم هذه الجهود المتواصلة بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي المرتكز على التقنية المالية والارتفاع بكفاءة أنظمة المدفوعات المختلفة.

وختاماً، أغتنم هذه الفرصة لأقدم بالشكر الجزيل لموظفي البنك المركزي العُماني على جهودهم الدؤوبة ومساهماتهم المتواصلة ومهنتهم الاستثنائية والتزامهم تجاه العمل، ممّا أثمر عن الأداء الفاعل الذي مكّن البنك من تحقيق النجاحات أثناء قيامه بتنفيذ مهامه وأدواره المختلفة. كما يسرني أن أعبر عن صادق الشكر والتقدير للدعم غير المشروط الذي قدمته المؤسسات الحكومية بسلطنة عمان والقطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات الأخرى، والذي أسهم في قيام البنك المركزي العُماني بأداء مسؤولياته ومهامه الأساسية على النحو المطلوب. كما أنني وبالنسبة للإدارة التنفيذية، أود أن أقدم بخالص الشكر والتقدير لمجلس محافظي البنك المركزي العُماني المُوقر على دعمه الوافر والمستمر.

طاهر بن سالم بن عبدالله العمري
الرئيس التنفيذي

تقييم الوضع الحالي والآفاق
الاقتصادية الكلية

الصفحة

10

الصفحة

20

الإنتاج والتشغيل
والأسعار

الصفحة

48

المالية العامة



النقود والبنوك
والمؤسسات
المالية

الصفحة

64



الصفحة

102

تطورات القطاع الخارجي

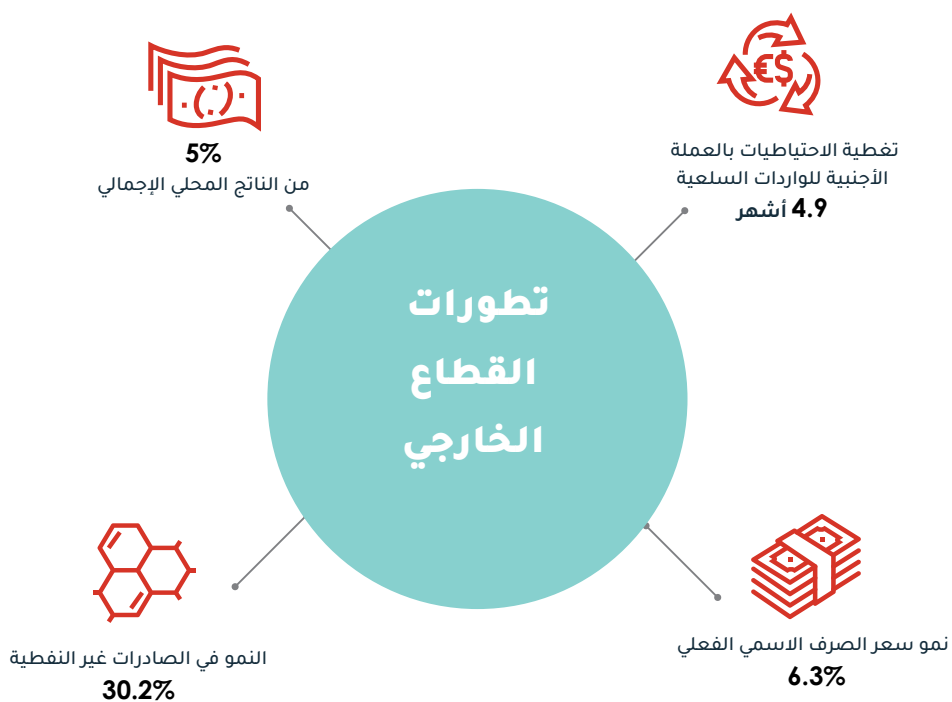
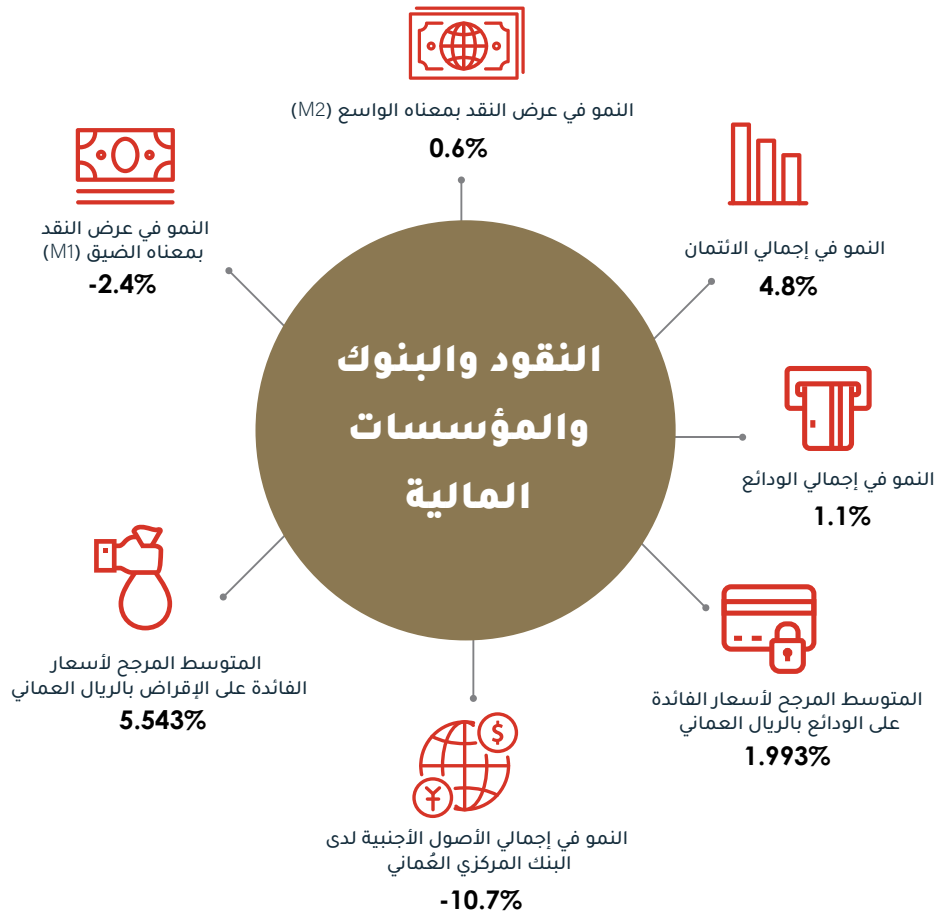


الملحق الإحصائي

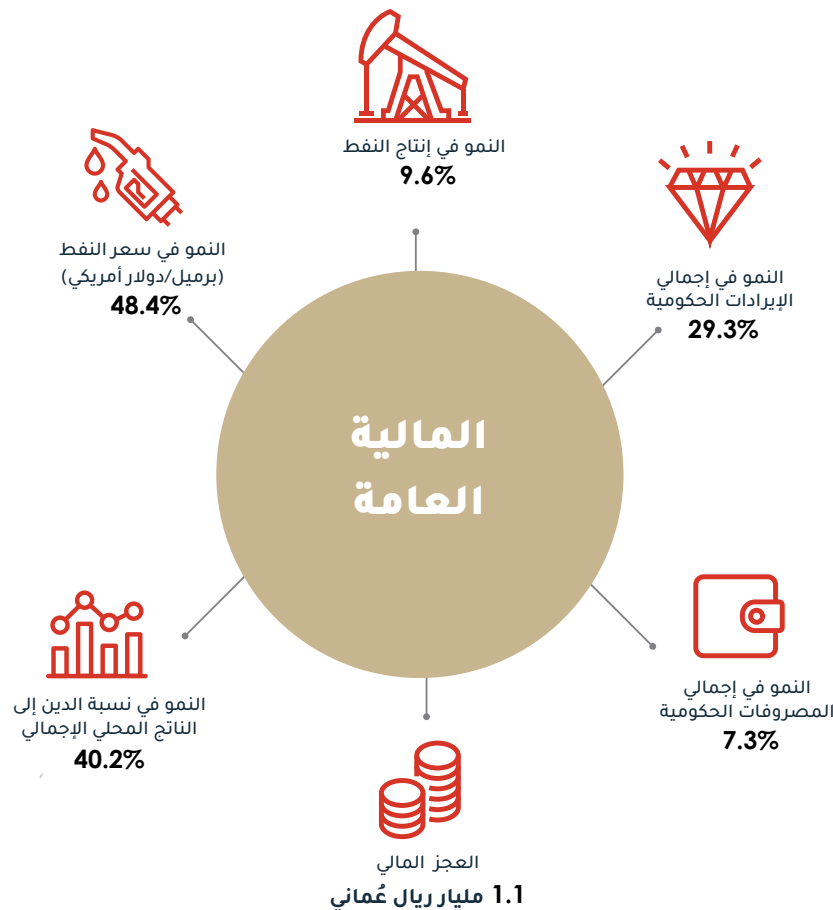
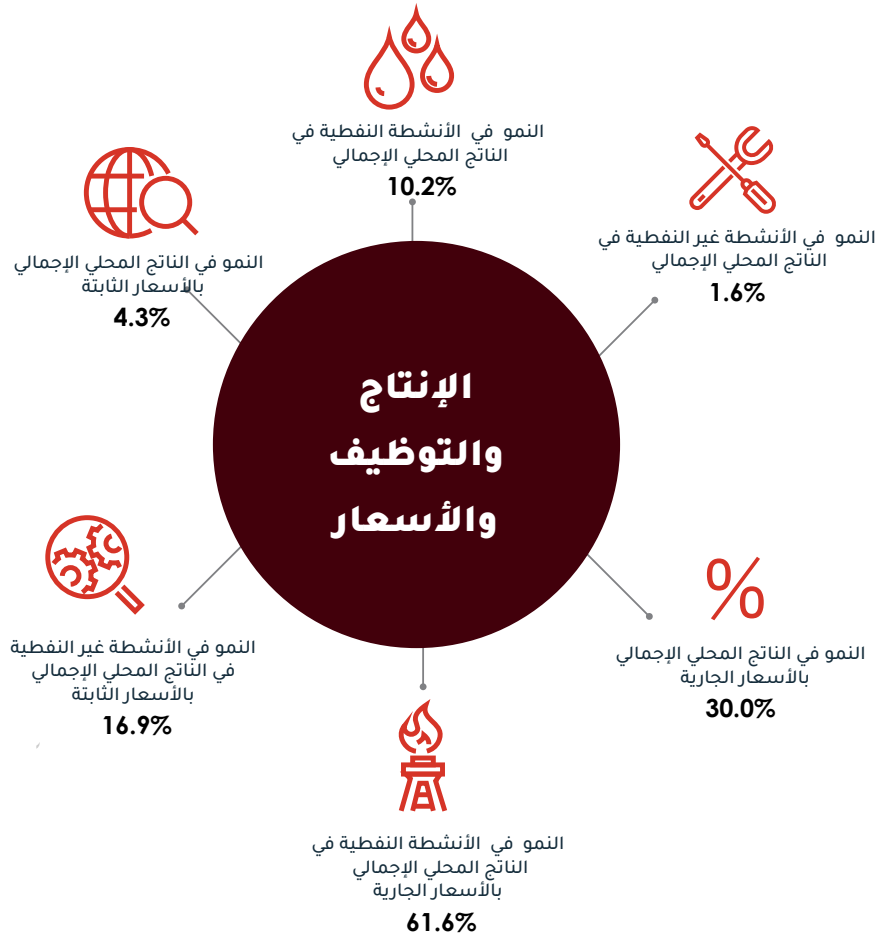
الصفحة

134

لمحة عن أهم المؤشرات الاقتصادية في عام 2022م



لمحة عن أهم المؤشرات الاقتصادية في عام 2022م



تقييم الوضع الحالي والآفاق الاقتصادية الكلية







أثرت الضغوط التضخمية على البيئة الاقتصادية الظروف الاقتصادية على مدى المستقبل القريب، إذ تحسنت الآفاق الاقتصادية للصين والهند مما سيدعم الطلب على الطاقة والأسعار وتحظى القضايا المتعلقة بالمناخ باهتمام متزايد مؤخرًا، الأمر الذي قد يجعل مهمة إدارة التضخم أكثر صعوبة إذا ما تعرضت السلع الزراعية للصدمات المُعكسة.

ولقد شهدت الأنشطة الاقتصادية أداءً إيجابيًا في سلطنة عُمان خلال عام 2022م مدعومةً بارتفاع أسعار النفط وإنهاء العمل بجميع القيود المتعلقة بالجائحة. وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم العالمي، شهد الاقتصاد العُماني أوضاعًا تضخميةً منخفضةً مستفيدًا من قوة الدولار الأمريكي (العملة المحلية مرتبطة بالدولار الأمريكي) إلى جانب التدخلات الإدارية المدعومة بتوافر حيز مالي أكبر ناتج عن ارتفاع أسعار النفط العالمية. وأظهرت أرصدة الحساب المالي والحساب الجاري تحسنًا إضافيًا خلال العام. وعليه يعرض هذا الفصل التطورات الاقتصادية خلال عام 2022م في سلطنة عُمان وآفاق النمو المتوقعة لعام 2023م.

أثرت الضغوط التضخمية على البيئة الاقتصادية العالمية خلال عام 2022م إلى حد كبير، ومن أجل التمكن من مواجهة معدل التضخم المتسارع واسع النطاق تم تشديد السياسة النقدية من قبل معظم البنوك المركزية. كما تنامت مستويات الطلب خلال العام إذ بدأ العديد من الأفراد في الإنفاق التدريجي لمخزائهم لتلبية الطلب المكبوت (غير المُلبى) خلال الفترة ما بعد انحسار الجائحة. ولقد كان للحرب الروسية الأوكرانية تأثيراتها الكبيرة على أسواق الطاقة، على الرغم من أن الاضطرابات كانت أقل من المتوقع بسبب فصل الشتاء الذي اتسم خلال عام 2022م بأنه كان - دافئًا نسبيًا. ومن جانب آخر، شكّل ارتفاع حالات الإصابة بجائحة كوفيد-19 في الصين خلال الأشهر الأخيرة من عام 2022م تحديًا نسبيًا للنشاط الاقتصادي العالمي، إلا أن تأثيره ظل متدنيًا وقصير الأجل. وعلى النقيض من ذلك، أدت إزالة القيود ذات الصلة بالجائحة في الصين إلى تحسين التوقعات الخاصة بعام 2023م.

لقد ساهمت الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا ومحاولات السيطرة على معدلات التضخم من جانب البنوك المركزية الكبرى بشكل رئيس في تشكيل

العالمي، يوليو 2023) ارتفاع أسعار النفط بنسبة 39.8% في عام 2022م، إلا أنه من المتوقع أن تشهد انخفاضاً بنحو 21% خلال عام 2023م، مما يعكس تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي. وبلغ متوسط السعر للبرميل (المتوسط البسيط لأسعار خام برنت البريطاني وفاتح دبي وخام غرب تكساس الوسيط) 96.4 دولاراً أمريكياً، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 76.43 دولاراً أمريكياً للبرميل خلال عام 2023م و71.68 دولاراً أمريكياً خلال عام 2024م.

التطورات المحلية خلال عام 2022م

تم رفع معظم القيود المتعلقة بالجائحة في سلطنة عُمان في بداية عام 2022م وذلك في سبيل دعم مرحلة تعافي الأنشطة الاقتصادية بشكل أكبر، الأمر الذي أكسب الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً من تداعيات الجائحة مثل قطاع الفنادق والمطاعم والنقل زخماً من الانتعاش الملحوظ خلال العام. كما بدأ عدد الوافدين في الزيادة خلال الربع الأخير من عام 2021م واستمر هذا الارتفاع خلال عام 2022م مما ساهم في انتعاش القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وارتفعت أسعار النفط الخام بشكل أكبر في النصف الأول من عام 2022م قبل أن تشهد بعض الاعتدال في النصف الثاني. وعموماً، ساهمت أسعار النفط المواتية في دعم كلاً من القطاع المالي والخارجي، مما أظهر تحسناً ملحوظاً خلال العام. كما انعكست التصورات والتوقعات الاقتصادية الإيجابية نظراً لما تم تحقيقه في العديد من المشاريع القائمة والإعلان عن مشاريع أخرى جديدة في السلطنة.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها النظام العالمي، أثبت النشاط الاقتصادي في سلطنة عُمان مرونته للتصدي للصدمات المعاكسة بشكل أفضل مما كان متوقعاً خلال عام 2022م. ويُعزى هذا الأمر إلى تحقيق أداءٍ جيّد في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي. فلقد شهدت الأنشطة الاقتصادية في سلطنة عُمان انتعاشاً في عام 2022م، إذ أظهر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نمواً بنسبة 30.0% بالقيمة الاسمية، مقارنة بمعدل نمو بنسبة 16.2% في العام السابق. ومع التوسع الذي شهدته الأنشطة

واجه الاقتصاد العالمي خلال عام 2022م مجموعة من التحديات تمثلت في تشديد الأوضاع المالية، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، وارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في الصين، بالإضافة إلى ظروف سوق العمل التي تتسم بنقص المعروض في بعض الاقتصادات المتقدمة، واضطرابات سلاسل التوريد المستمرة، وإن كانت معتدلة. ومع ذلك، أظهرت الأنشطة الاقتصادية نمواً صحياً خلال العام مدعوماً بزيادة الطلب مع بدء مختلف شرائح المجتمع في الإنفاق لتلبية مستوى الطلب.

ووفقاً لتحديث يوليو 2023م الخاص بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، سجّل معدل نمو الاقتصاد العالمي لعام 2022م نحو 3.5% مقابل نمو قدره 6.3% في عام 2021م. وسجلت الاقتصادات المتقدمة نمواً بنسبة 2.7% في حين سجلت الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً بنسبة 4.0% في عام 2022م. وينبغي النظر إلى تباطؤ النمو في عام 2022م مقابل نمو مرتفع مدفوع أساساً ببدء انحسار تداعيات الجائحة خلال عام 2021م.

ويمكن ملاحظة تأثير تعافي الأنشطة الاقتصادية العالمية أيضاً على حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات التي زادت بنسبة 5.4% خلال عام 2022م مقارنة بنمو قدره 10.4% في العام السابق. وعلى الرغم من أن انتعاش الطلب الكلي ساهم في تعافي الأنشطة الاقتصادية والتجارة خلال العام، إلا أنه أدى كذلك إلى زيادة ملحوظة في معدل التضخم في جميع أنحاء العالم مما استلزم تشديد السياسة النقدية من قبل معظم البنوك المركزية.

وارتفع التضخم العالمي إلى 8.7% في عام 2022م من 4.7% في العام السابق، حيث سجل معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة 7.3% في عام 2022م من 3.1% في عام 2021م، بينما ارتفع معدل التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 9.9% مقارنة بـ 5.9% في عام 2021م. وتعزى الضغوط التضخمية بشكل أساسي إلى اضطرابات سلاسل التوريد وزيادة أسعار السلع الأساسية.

وتوقع صندوق النقد الدولي (تحديث آفاق الاقتصاد

الاقتصادية، شهدت الأنشطة النفطية معدل نمو أكثر وضوحاً حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط نمواً بنسبة 61.6% بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بنسبة 16.9% خلال عام 2022م. وشهدت أسعار النفط الخام العالمية ارتفاعاً كبيراً خلال العام نتيجة مجموعة من العوامل ومن بينها: رفع القيود الخاصة بجائحة كوفيد-19 في مختلف أنحاء العالم والتوترات الجيوسياسية المستمرة كالصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا. وبالنظر إلى سياق سلطنة عُمان بشكل خاص، بلغ متوسط سعر النفط في عام 2022م نحو 95.4 دولاراً أمريكياً للبرميل، مرتفعاً بنسبة 48.4% عن العام السابق، في حين ارتفع إنتاج النفط خلال العام بنسبة 9.6% مقارنة بـ 1.9% في عام 2021م. ولقد سجل القطاع غير النفطي انتعاشاً واسع النطاق حيث أظهرت جميع القطاعات الرئيسية نمواً إيجابياً خلال عام 2022م، إذ شهدت الأنشطة الصناعية غير النفطية نمواً بنسبة 23.5% وذلك نظراً لانتعاش الإنتاج الاسمي من الصناعات التحويلية بنسبة 49.6%.

ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنة الأساس 2018) لسلطنة عُمان بنسبة 4.3% خلال عام 2022م مقارنة بنمو قدره 3.1% في عام 2021م. ويُعزى هذا التحسن إلى نمو مختلف القطاعات الرئيسية حيث أظهر الناتج من الأنشطة النفطية نمواً ملحوظاً بنسبة 10.2% مدعوماً بمعدل نمو بلغ 5.9% في إنتاج الغاز الطبيعي. ومن بين الأنشطة الصناعية غير النفطية، شهد ناتج الصناعات التحويلية بالقيمة الحقيقية نمواً بنسبة 17%، إذ سجل قطاع «التعدين واستغلال المحاجر» و «إمدادات الكهرباء والمياه» نمواً بنسبة 10.5% و 4.5% على التوالي. وفي قطاع الخدمات، أظهرت «خدمات الفنادق والأغذية» و«النقل والتخزين»، و«تجارة الجملة والتجزئة»، نمواً قوياً في الناتج الحقيقي خلال عام 2022م مما يشير إلى انتعاش الخدمات القائمة على الاتصال المباشر ما بعد انحسار الجائحة، والتي كانت من بين الخدمات الأكثر تضرراً من جراء تفشي جائحة كوفيد-19. ومن جانب آخر، انخفض ناتج «قطاع الإنشاءات» و«الزراعة وصيد الأسماك» بالقيمة الحقيقية بنسبة 23.2% و 9.7% في عام 2022م، على التوالي.

وظل معدل التضخم خلال عام 2022م منخفضاً، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي، مستفيداً من إطار

السياسة النقدية ونظام سعر الصرف الثابت وتدابير السياسة المالية المُتبناة من قبل حكومة سلطنة عُمان. إذ بلغ متوسط تضخم أسعار المستهلك في سلطنة عُمان 2.8% في عام 2022م مقارنة بـ 1.6% في عام 2021م. ونظراً لاعتماد السلطنة على الواردات لتلبية جزء كبير من الطلب اليومي، فإن ظروف التضخم العالمية كان لها تأثير مهيمن على الأسعار محلياً. ومع ذلك، تم احتواء تأثير الضغوط التضخمية العالمية على التضخم المحلي إلى حد ما من خلال ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي للريال العُماني، والذي ارتفع (على أساس سنوي) بنسبة 6.3% في ديسمبر 2022م في ظل ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وبصرف النظر عن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي، فإن إدارة سلسلة التوريد من خلال الخدمات اللوجستية والتغيرات التي طرأت في بلدان المنشأ والتدابير الإدارية الحكومية ساهمت على حدّ سواء في احتواء معدل التضخم.

وشهدت أسعار النفط الخام انتعاشاً كبيراً خلال عام 2022م، متجاوزةً المستويات المسجلة في العام السابق. وقد أتاحت هذه التطورات الحيّز المالي للحكومة لتبني سياسة الإنفاق الإنتاجي مع الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة وفقاً لخطة التوازن المالي متوسطة المدى. وشهدت الإيرادات الحكومية خلال عام 2022م زيادة ملحوظة بنسبة 29.3% مقارنة بالعام السابق مدفوعة في المقام الأول بارتفاع إيرادات النفط والغاز بالإضافة إلى الإيرادات الجارية الأخرى. كما ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 7.3% في عام 2022م عن المستوى الذي شهده العام السابق. ووفرت الزيادة في عائدات النفط دعماً اقتصادياً جيداً على الصعيد المحلي، مما أدى إلى إعلان سلطنة عُمان عن أول فائض لها منذ عام 2014م.

وعلاوة على ذلك، نجحت الحكومة في الحفاظ على مستوى مالي مستدام من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية، وزيادة كفاءة الإنفاق، والسيطرة على عجز الموازنة. الأمر الذي أدى إلى تحقيق فائض مالي بنسبة 2.6% في عام 2022م من عجز قدره 3.6% في عام 2021م. ولقد مكنت هذه الإجراءات الفاعلة للحكومة من خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 40.2% في عام 2022م من 61.7% في عام 2021م. ومع استمرار الجهود المبذولة لخفض الدين العام

وتحسين الأداء المالي، شهدت سلطنة عُمان تحسناً إيجابياً ومستقراً في توقعات تصنيفها الائتماني خلال عام 2022م، وفقاً لما جاء في تقارير وكالات التصنيف الائتماني.

ولقد كانت حكومة سلطنة عُمان حريصةً على استغلال عائداتها النفطية غير المتوقعة على النحو الأمثل لسداد جزء من ديونها الخارجية، وبالتالي خفض مديونيتها وزيادة آفاقها المستقبلية للوصول إلى الأسواق الدولية. ولذلك، من المُرجَّح أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر في السنوات المقبلة، مما يشير إلى التزام الجهات المعنية في سلطنة عُمان بتنفيذ استراتيجية خفض الدين وإدارة الدين العام للبلاد بالشكل المطلوب. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في تبني جهود ضبط أوضاع المالية العامة لضمان توظيف الموارد الوطنية بالشكل الأمثل، وتحقيق الاستدامة المالية العامة على المدى الطويل.

ووفقاً لتقديرات الموازنة العامة لعام 2023م، تم تحديد متوسط سعر النفط عند 55 دولاراً أمريكياً للبرميل. وعلى الرغم من تحديد هذا الافتراض المُحافظ لأسعار النفط الخام، فمن المتوقع أن ينخفض العجز المالي لعام 2023م بشكل معتدل إلى (1.3) مليار ريال عُماني من (1.5) مليار ريال عُماني في عام 2022م. وضمن هذا المستوى، سيشكل العجز المالي المُدرج في الميزانية

حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ستواصل الحكومة ترشيد نفقاتها مع زيادة التركيز على الدعم المستهدف ومواصلة تبسيط إجراءات الجهاز الإداري. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يصل سعر النفط الفعلي في عام 2023م إلى مستوى أعلى بكثير من السعر المقدر في الميزانية. وعليه، من المتوقع أن تسجل نتائج المالية العامة في عام 2023م تحسناً كبيراً مقارنة بالنتائج المدرجة في الميزانية.

وعلى الرغم من مواجهته للعديد من التحديات، أظهر القطاع المصرفي في سلطنة عمان مرونةً كبيرة كما استمر في الحفاظ على مستويات جيدة لرأس المال. وقد مكّنت هوامش الأمان المالي والسيولة البنوك من مواصلة إقراض القطاعات الاقتصادية، كما كان لها الدور الفاعل في الحفاظ على مرونة البنوك وثقة جمهور العامة والمستثمرين. وكان هذا الأمر ذو أهمية خاصة خلال الفترة الماضية التي واجه فيها القطاع العديد من الضغوط المصرفية التي شهدتها بعض الاقتصادات المتقدمة، بالإضافة إلى النظام المالي العالمي.

ويلعب النظام المصرفي الحيوي دوراً حاسماً في اقتصادات الدول عن طريق توفير خدمات الوساطة المالية وتوفير سُبل الادخار لمختلف شرائح المجتمع. وبالنظر إلى أداء القطاع خلال عام 2022م، أظهر النظام المصرفي في سلطنة عُمان تحسناً في الأداء



مدفوعاً بانخفاض الأصول الأجنبية من الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني.

في ظل تبني نظام سعر الصرف الثابت والحساب الرأسمالي المفتوح، يمتلك البنك المركزي العُماني نطاقاً محدوداً لتبني سياسة نقدية مستقلة. ومع ذلك، يعمل البنك المركزي العُماني على استخدام عدد من الأدوات، بما في ذلك تسهيلات السيولة والمعايير الاحترازية، لتعزيز الاستقرار المالي والنمو في الاقتصاد الوطني. وبحكم نظام سعر الصرف الثابت، يقوم البنك المركزي العُماني بربط سياسته النقدية بسياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وعليه، قام البنك المركزي العُماني بتشديد سياسته النقدية ورفع سعر الفائدة الأساسي سبع مرات خلال عام 2022 تماشياً مع تشديد السياسة النقدية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وذلك في سبيل ضمان استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وارتفع سعر الفائدة بين البنوك لليلة الواحدة إلى 4.271% في ديسمبر 2022 من 0.369% في ديسمبر 2021. ويُعزى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد خلال عام 2022 إلى تشديد سياسة السيولة. وعلى الرغم من تشديد البنك المركزي العُماني لسياسته النقدية ورفع أسعار الفائدة الأساسية، إلا أن هذه

حيث ارتفع إجمالي أصول القطاع بنسبة 0.8% ليصل إلى 38.8 مليار ريال عُُماني في نهاية عام 2022م. وارتفع إجمالي الائتمان الممنوح إلى 29.2 مليار ريال عُُماني في عام 2022م بمعدل نمو قدره 4.8% مقارنة بعام 2021م. في حين أظهر إجمالي الودائع نمواً بنسبة 1.1% مع نهاية العام. وظل القطاع المصرفي يتسم بالسلامة المالية والمرونة في ظل تبني نظام إشرافي فعال ونشر أدوات السياسة المناسبة. وعليه، ظل إجمالي القروض المتعثرة متدنياً إلى حد معقول، حيث بلغ 4.36% حتى ديسمبر من عام 2022م. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.7% في نهاية عام 2022م من 19.4% في نهاية عام 2021م. وعلاوة على ذلك، حافظت البنوك على مستوى سيولة كافٍ وفقاً لنسب السيولة المنصوص عليها ضمن المتطلبات التنظيمية.

وأظهرت المجاميع النقدية نمواً هامشياً خلال عام 2022م. ففي الوقت الذي تقلصت فيه الأموال الاحتياطية (القاعدة النقدية) بنسبة 18.3% في عام 2022م، نما النقد بمعناه الواسع بنسبة 0.6%. ومن بين مصادر المعروض النقدي، كان التوسع الطفيف الذي شهده النقد بمعناه الواسع مدعوماً بالنمو في أصول النظام المصرفي. ومع ذلك، شهد صافي الأصول الأجنبية انخفاضاً هامشياً خلال عام 2022م.

الإجراءات لم تسفر عن ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض من قبل البنوك نظراً لوجود سيولة كافية في النظام. إن توافر مستويات سيولة كافية لدى البنوك ينعكس إيجاباً على المقترضين إذ أن الأمر يساهم في الحفاظ على استقرار تكاليف الاقتراض نسبياً. ومن الملاحظ تحسن الطلب على الائتمان خلال العام، مما أدى إلى تعزيز وتيرة النشاط الاقتصادي والاستثمار في السلطنة.

وظلت الأسواق المالية داعمةً للأنشطة الاقتصادية مع زيادة أسعار الأسهم خلال عام 2022م. إذ ارتفع مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 17.6% خلال العام وسط تحسن المعنويات وثقة المستثمرين، في حين انخفض مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية المتوافق مع الشريعة بنسبة 4.99%. وفيما يتعلق بالدين الحكومي، لم تكن هناك إصدارات لسندات التنمية الحكومية في عام 2022م. وبلغ إجمالي المبالغ المستحقة لسندات التنمية الحكومية في نهاية عام 2022م نحو 2,900 مليون ريال عُُماني، منها 1,621.06 مليون ريال عماني لدى البنوك التجارية والمتخصصة.

وفيما يتعلق بالمركز الخارجي فقد شهد تحسناً كبيراً خلال عام 2022م، مدفوعاً بزيادة الصادرات النفطية والتعديلات المالية. وساهمت مختلف هذه العوامل في تحقيق فائض كبير في الحساب الجاري. وعليه، أظهر ميزان الحساب الجاري تحسناً ملحوظاً خلال عام 2022م، حيث سجلت الصادرات السلعية نمواً قوياً سواء كان على مستوى الصادرات النفطية أو غير النفطية، في حين ظلت أنشطة إعادة التصدير دون تغيير ملحوظ خلال العام. كما ارتفعت الواردات السلعية خلال العام ولكن بوتيرة أبطأ من الصادرات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الفائض التجاري. وارتفع عجز حساب الخدمات بشكل معتدل خلال العام بسبب ارتفاع المدفوعات الخارجية نحو النقل في ظل

تخفيف قيود السفر وزيادة تكاليف الشحن. ونتيجة لذلك، حقق ميزان الحساب الجاري فائضاً قدره 2,212 مليون ريال عُُماني في عام 2022م مقارنة بعجز قدره 1,839 مليون ريال عُُماني في عام 2021م. وشهد الحساب المالي صافي تدفقات خارجية/صافي إقراض بقيمة 2,519 مليون ريال عُُماني في عام 2022م مقارنة بصافي تدفقات واردة/ صافي اقتراض قدره 2,284 ريال عُُماني في عام 2021م، مما يعكس أداءً إيجابياً مع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ والاستثمارات الأخرى. وفي المقابل، انخفضت الأصول الاحتياطية في عام 2022م بمبلغ 590 مليون ريال عُُماني، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عملية سداد الديون التي قامت بها الحكومة خلال العام.

الآفاق الاقتصادية الكلية لعام 2023م

شهد عام 2022م عودة الأوضاع إلى طبيعتها بعد تفشي الجائحة على مدى عامين. ولقد ساهمت استعادة ثقة الناس وتحسن معنوياتهم في انتعاش الأنشطة الاقتصادية إلى مستوى ما قبل حدوث الجائحة، على الرغم من أن وتيرة النمو كانت ضعيفة إلى حد ما بسبب ارتفاع التضخم العالمي والتشديد النقدي من قبل معظم البنوك المركزية.

ومن الواضح أن عملية التصدي للتضخم ستمتد لفترة أطول من المتوقع على الرغم من حدوث بعض الانخفاض على نهاية عام 2022م. وتشير بيئة التضخم الحالية إلى أن العديد من البنوك المركزية قد تضطر إلى الاستمرار في تشديد سياساتها النقدية خلال عام 2023م ولن يكون هنالك أي تخفيف لهذا الإجراء التشديدي للسياسات قبل نهاية عام 2023م.

وألقت حالة عدم اليقين التي أحاطت بالأزمة الروسية





أسعار السلع الأساسية، وتعطل سلاسل التوريد، ومرونة النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فمن المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022م إلى 6.8% في عام 2023م و5.2% في عام 2024م. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى تدني مستويات الطلب العالمي، وتأثير السياسات النقدية المشددة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وخاصة أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ومع ذلك، من المهم معرفة أنه من المتوقع أن يظل التضخم أعلى بكثير من المعدلات المستهدفة التي حددتها البنوك المركزية في العديد من البلدان.

ولقد شهدت آفاق الاقتصاد الكلي للاقتصاد العماني تحسناً كبيراً، في ظل تجاوز السلطنة للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. كما أن التنفيذ الفاعل لأجندة

الأوكرانية والتداعيات العالمية اللاحقة لذلك بظلالها على عملية استدامة التعافي الاقتصادي. كما فرضت الحرب العديد من التحديات على الأنشطة الاقتصادية على مدى المستقبل القريب. ومع ذلك، تُظهر الآفاق الاقتصادية العالمية بعض التحسن في بداية عام 2023م مع تخفيف اضطرابات سلاسل التوريد والتطلعات القوية للأنشطة الاقتصادية في كل من الصين والهند. ووفقاً لتحديث آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في يوليو 2023م، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو العالمي من 3.5% في عام 2022م إلى 3.0% في كل من عامي 2023م و2024م.

وشهد عام 2022م ارتفاع كبير في معدل التضخم العالمي، مدفوعاً في الأساس بالزيادات الملحوظة في





كان لها الأثر الإيجابي على أوضاع المالية العامة والمركز الخارجي لسلطنة عُمان.

ومن المتوقع أن يساهم استمرار نمو القطاع غير النفطي في تحسين النتائج المالية، مما قد يؤدي إلى تحقيق فائض مالي. ويأتي ذلك تماشياً مع التزام الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة والتركيز على الإنفاق الإنتاجي ودعم الأنشطة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يستفيد القطاع الخارجي من الطلب القوي على الصادرات العمانية غير النفطية. عليه، تشير التوقعات لعام 2023م إلى انتعاش مستدام في النشاط الاقتصادي، مما يعكس كفاءة استجابة الاقتصاد العُماني وفاعلية الإصلاحات المعمول بها والتي تمت صياغتها ضمن خطة التوازن المالي متوسطة المدى.

الإصلاحات في إطار التوجه الاستراتيجي لرؤية عمان 2040، إلى جانب أسعار النفط المواتية، سيسهمان في تعزيز آفاق الاقتصاد الكلي للاقتصاد العماني لعام 2023م. وتشهد الأنشطة الاقتصادية في السلطنة انتعاشاً ملحوظاً، مع نمو الناتج الحقيقي وتدابير احتواء التضخم عند مستويات منخفضة. ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط عند مستوى أعلى مما يعزز من نمو الأنشطة النفطية. كما أنه ومن المتوقع أيضاً أن تظهر الأنشطة غير النفطية نمواً معتدلاً بالقيمة الحقيقية خلال عام 2023م في ظل الزيادة المتوقعة في مستوى الطلب على الصادرات العمانية. وعلاوة على ذلك، من المُرجَّح أن تتحسن آفاق المالية العامة لعام 2023م نظراً لنمو الإيرادات النفطية وإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، والتي



الإنتاج والتشغيل والأسعار







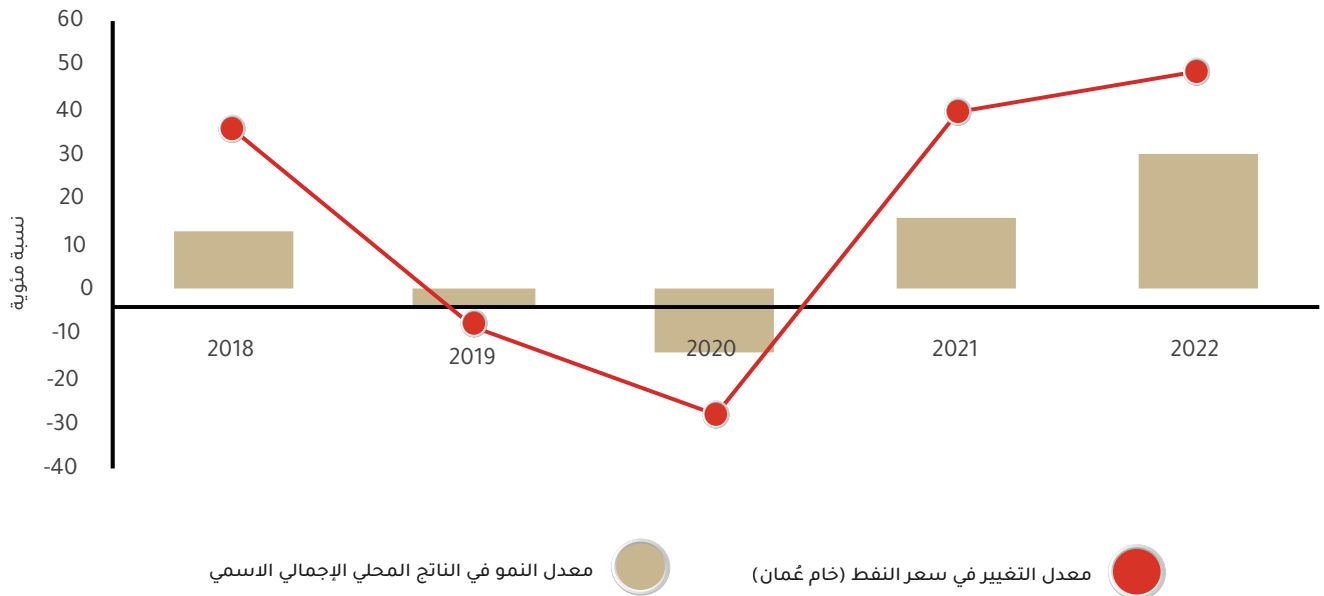
سجل الاقتصاد العُماني نموًا قويًا خلال عام 2022م، حيث أظهرت الأنشطة النفطية وغير النفطية نموًا إيجابيًا بالقيمة الحقيقية. وكان النمو في إنتاج قطاع النفط والغاز مدعومًا بارتفاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث سجل قطاع النفط زيادة ملحوظة خلال العام. ويعزى التوسع في القطاع غير النفطي بشكل رئيسي إلى النمو في قطاع الخدمات، في حين انخفض النمو الحقيقي في القطاع الصناعي والزراعة وصيد الأسماك. وعليه، يقدم هذا الفصل عرضًا تفصيليًا لتطورات الإنتاج والتشغيل والأسعار في السلطنة خلال عام 2022م.

الإنتاج

أظهر الاقتصاد العُماني نموًا بنسبة 30% بالقيمة الاسمية خلال عام 2022م مقابل نمو بنسبة 16.2% في عام 2021م (الرسم البياني 2.1 والجدول 2.1). ويعزى

هذا الارتفاع في عام 2022م إلى كل من القطاعين النفطي وغير النفطي إذ أظهرت معدلات نمو بلغت 61.6% و16.9% على التوالي. ويمكن إرجاع نمو القطاع النفطي بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 48.4%، في حين كانت الزيادة في إنتاج النفط معتدلة نسبيًا بنسبة 9.6% خلال العام. ونتيجة لهذه التطورات، ارتفعت حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 37.7% في عام 2022م من 30.3% في عام 2021م. وضمن القطاع النفطي، جاءت الزيادة الرئيسية في الإنتاج الاسمي من النفط الخام، في حين ارتفع إنتاج الغاز بوتيرة معتدلة نسبيًا مقارنة بالنفط الخام. وساهم قطاع النفط والغاز بنسبة 77.2% في الإيرادات الحكومية خلال عام 2022م مقارنة بنسبة 73.6% في عام 2021م. وكان النمو الاسمي في القطاع غير النفطي مدفوعًا في المقام الأول بقطاع الصناعات التحويلية والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة، فضلًا عن أنشطة الفنادق والخدمات الغذائية.

رسم بياني (2-1): النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في أسعار النفط

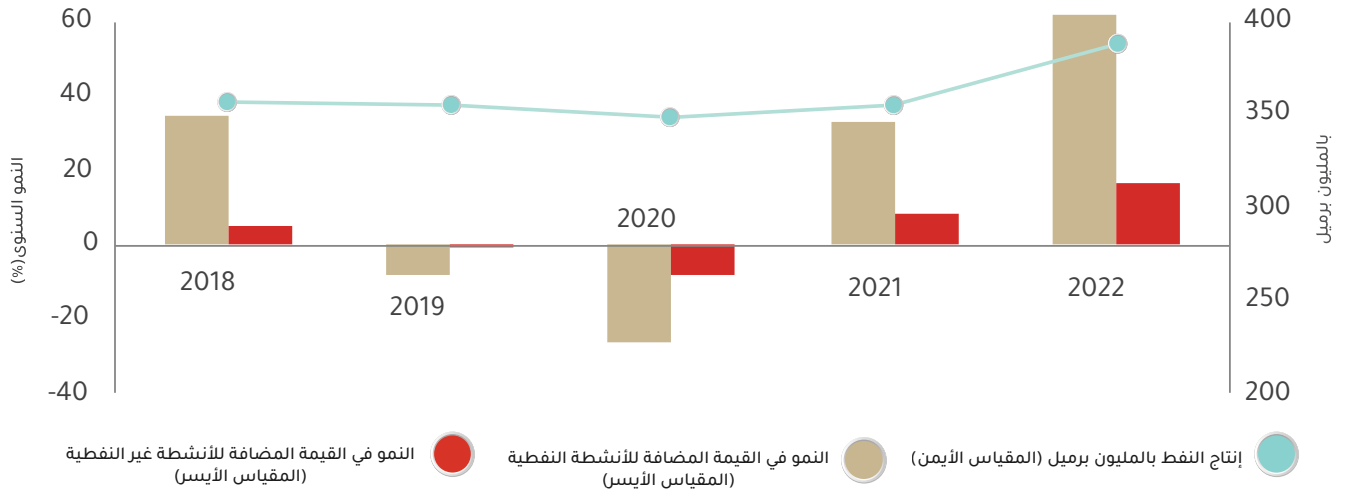


القطاع النفطي

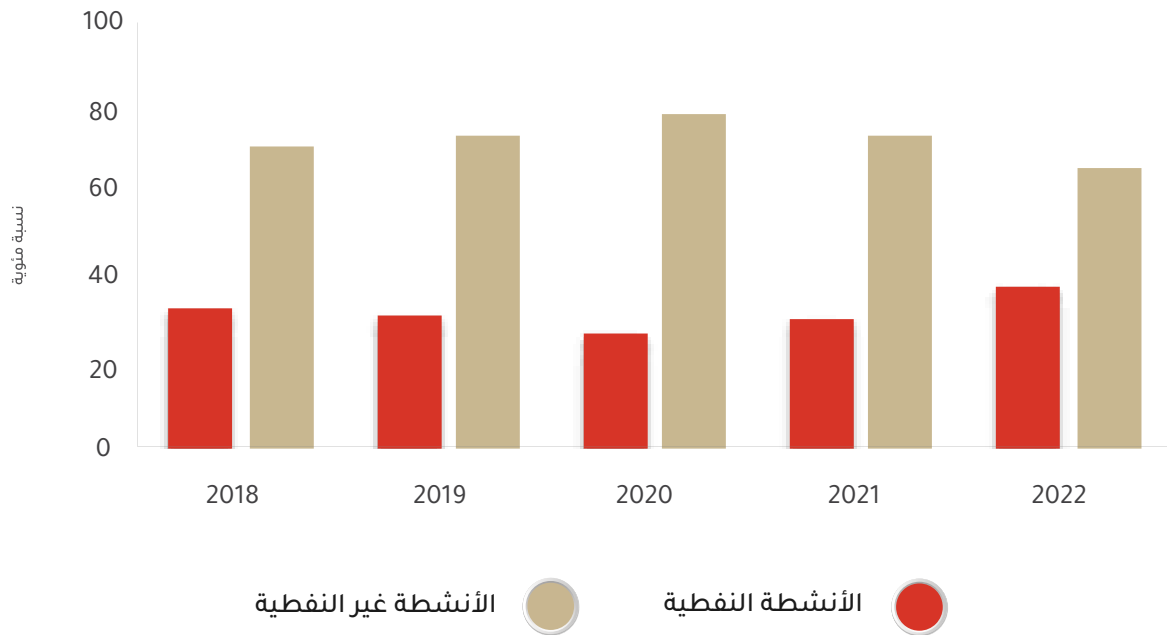
من الأنشطة البترولية، ارتفعت حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 37.7% في عام 2022 من 30.3% في عام 2021م (الرسم البياني 2.3). وضمن القطاع النفطي، ارتفع الإنتاج الاسمي للنفط الخام بنسبة 65.6% في عام 2022م مقارنة بنمو قدره 40.0% في العام السابق. وشهد إنتاج الغاز أيضًا نموًا متواضعًا بنسبة 3.8% في عام 2022م، على الرغم من ارتفاع القيمة الاسمية من القطاع بنسبة 38.4% (الجدول 2.13 و 2.2). ومن ناحية أخرى، انخفضت حصة الغاز الطبيعي في الناتج الاسمي من إجمالي القطاع النفطي إلى 12.8% في عام 2022م مقارنة بـ 15.0% في عام 2021م. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى تأثير ديناميكيات الأسعار والإنتاج داخل القطاع.

واصل قطاع النفط والغاز في لعب دور محوري في الاقتصاد العماني نظرا لمساهمته في الإيرادات الحكومية وارتباطه بالقطاع غير النفطي. وسجل الناتج الاسمي للقطاع نموا ملحوظا بنسبة 61.6% خلال عام 2022م، مدفوعا بشكل أساسي بارتفاع أسعار النفط الخام، وذلك مقارنة بنمو قدره 33.1% في عام 2021م (الرسم البياني 2.2). وانعكاساً للانتعاش الاقتصادي العالمي والتطورات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا، ارتفع متوسط سعر النفط بنسبة 48.4% في عام 2022م ليصل إلى متوسط 95.4 دولاراً للبرميل من 64.3 دولاراً للبرميل في عام 2021م، بينما ارتفع إنتاج النفط بنسبة 9.6% (الجدول 2.10). ونتيجة للزيادة الملحوظة في أسعار النفط وارتفاع الإنتاج الاسمي

رسم بياني (2-2): إنتاج النفط والنمو في الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي



رسم بياني (3-2): حصة الأنشطة النفطية وغير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



القطاع غير النفطي

الناتج الاسمي للقطاع نموا ملحوظا بنسبة 16.9% في عام 2022م مقارنة بنمو بنسبة 8.4% في عام 2021م. وكان النمو واسع النطاق عبر مختلف الأنشطة غير النفطية، وخصوصا فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية كقطاع الصناعات التحويلية والتعدين والمحاجر فضلا عن قطاع الخدمات والزراعة وصيد الأسماك.

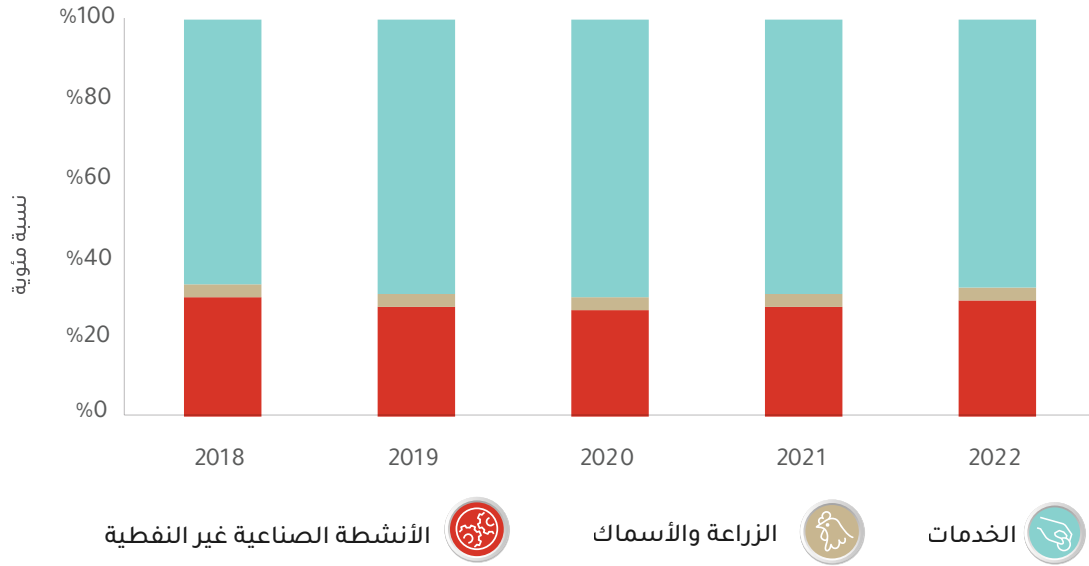
عمدت السلطنة في السنوات الأخيرة على التركيز بشكل أكبر على تنويع الاقتصاد العماني، الأمر الذي أدى إلى زيادة أهمية مشاركة القطاع غير النفطي في النمو الاقتصادي. وعليه، تحسنت وتيرة أنشطة القطاع غير النفطي بشكل أكبر في عام 2022م بعد رفع جميع القيود المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد-19). وشهد

الأنشطة الصناعية غير النفطية

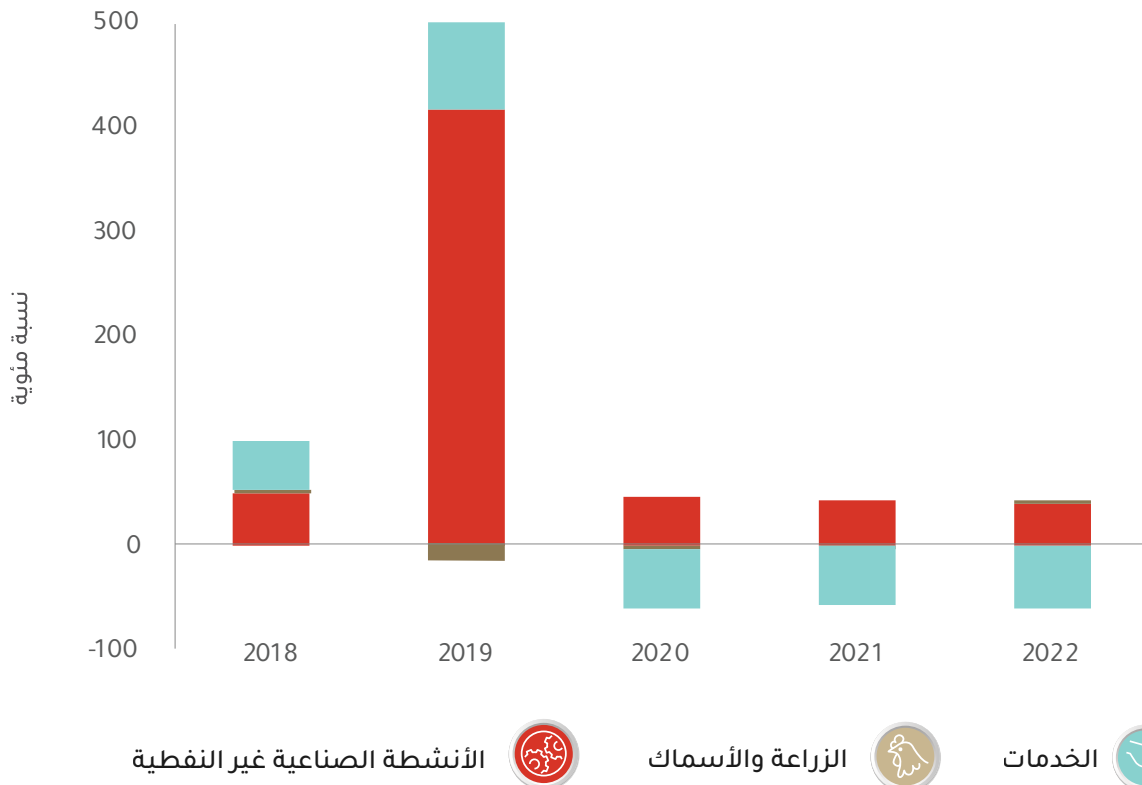
والمحاجر . كما ارتفعت إمدادات الكهرباء والمياه بنسبة 4.3%، في حين أظهر قطاع الإنشاءات زيادة هامشية بنسبة 0.2% مقارنة بنمو قدره 3.0% في عام 2021م (الرسم البياني 2.4 أ و ب).

ارتفع الناتج الاسمي للأنشطة الصناعية غير النفطية بنسبة 23.5% في عام 2022م مقارنة بنمو قدره 14.1% في العام الذي سبقه. وقد تم دعم هذا النمو من خلال زيادة قوية بنسبة 49.6% في قطاع الصناعات التحويلية ونمو بنسبة 19.6% في قطاع التعدين

رسم بياني (2-أ): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (بالأسعار الجارية)



رسم بياني (2-ب): المساهمة في التغير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (بالأسعار الجارية)



المحلي الإجمالي إلى 44.5% في عام 2022 مقارنة بـ 50.5% في عام 2021م. وكشف التحليل التفصيلي أن جميع فئات القطاع شهدت ارتفاعاً خلال عام 2022م، مدفوعة بشكل رئيسي بقطاع النقل والتخزين الذي سجل نمواً بنسبة 83.5%، وتجارة الجملة والتجزئة (20.2%)، والفندقة والمطاعم (21.4%)، فضلاً عن الوساطة المالية (8.8%). ويمكن أن يعزى هذا الأداء الجيد إلى عدة عوامل قد يكون من أهمها تخفيف القيود المفروضة بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ أدى تخفيف الإجراءات إلى انتعاش نشاط النقل والسفر والسياحة، مما ساهم بشكل كبير في تحقيق هذا الأداء الإيجابي لقطاع الخدمات في عام 2022م.

شهد الإنتاج الاسمي من الزراعة وصيد الأسماك نمواً بنسبة 12.8% خلال عام 2022م، مقابل انكماش بنسبة 0.2% في العام السابق. إلا أنه وبالرغم من هذا الارتفاع، تراجعت مساهمة الزراعة وصيد الأسماك في إجمالي الناتج المحلي إلى 1.8% سنة 2022م، بعد أن كانت 2.1% عام 2021م.

الخدمات

أظهر إنتاج قطاع الخدمات بالقيمة الاسمية نمواً بنسبة 14.5% في عام 2022م مقارنة بنمو قدره 6.7% في عام 2021م. وانخفضت حصة قطاع الخدمات في الناتج



وأظهر الناتج المحلي الصناعي بالقيمة الحقيقية انكماشاً بنسبة 2.9% في عام 2022م. ومع ذلك، أظهر قطاع الصناعات التحويلية، ضمن القطاع الصناعي، نمواً بنسبة 17% مقارنة بنمو معتدل بنسبة 4.5% في عام 2021م. كما سجلت أنشطة التعدين والمحاجر وإمدادات الكهرباء والمياه نمواً بنسبة 10.5% و 4.5% على التوالي. وفي المقابل، تراجع قطاع الإنشاءات بنسبة 23.2% خلال عام 2022م. وسجل قطاع الخدمات نمواً حقيقياً في الناتج بنسبة 4.2% في عام 2022م، وهو أقل بقليل من المعدل المسجل في العام السابق والبالغ 4.9%. وفي فئة الخدمات، سجلت أنشطة خدمات الفنادق والمطاعم أعلى معدل نمو بنسبة 17.3%، بينما شهدت أنشطة النقل والتخزين زيادة بنسبة 16.3%، وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة نمواً بنسبة 4.2%، في حين شهدت أنشطة المالية والتأمين، والإدارة العامة والدفاع نمواً بنسبة 3% و 1.5% على التوالي خلال عام 2022م. وفي المقابل، سجلت الأنشطة العقارية والإدارية انخفاضاً بنسبة 0.1% خلال العام.

أظهر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسلطنة بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2018) نمواً بنسبة 4.3% خلال عام 2022م ليصل إلى 36.1 مليار ريال عماني، مقارنة بنمو قدره 3.1% في عام 2021م (الجدول 2.3). ويعزى هذا المستوى الجيد للأداء الاقتصادي بشكل جزئي إلى ارتفاع النشاط النفطي الذي شهد توسعاً بنسبة 10.2% خلال عام 2022م، متجاوزاً الزيادة البالغة 3.8% المسجلة في عام 2021م. ومع ذلك، انخفض ناتج الأنشطة الصناعية والزراعة وصيد الأسماك بنسبة 2.9% و 9.7% على التوالي خلال عام 2022م. وضمن الأنشطة البترولية، ارتفع إنتاج النفط الخام بنسبة 11%، بينما زاد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 5.9%، وارتفعت حصة أنشطة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف إلى 34.5% في عام 2022م من 32.7% في العام الذي سبقه. وساهم قطاع الخدمات إلى حد كبير في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة نمو بلغت 4.2%، في حين انخفضت الأنشطة الصناعية غير النفطية والزراعة وصيد الأسماك بنسبة 2.9% و 9.7% على التوالي خلال عام 2022م.



على نحو غير مباشر بالنسبة للقروض والودائع باستخدام سعر مرجعي. ومع تحديد جميع العوامل الأخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان سيكون أقل من قيمة خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر والتي يتم استهلاكها كاستعمال نهائي بالنسبة للدول الأخرى التي قامت بتفعيل هذه التوصية.

وبالنسبة لسلطنة عمان، فقد تم حساب هذه الخدمات بشكل غير مباشر على أساس منهجية نظام الحسابات القومية 1993م، وذلك بسبب نقص البيانات وخصوصاً فيما يتعلق بتحديد السعر المرجعي الذي سيتم اعتماده في عملية الحساب وفقاً لمنهجية نظام الحسابات القومية لعام 2008م. ويوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008م بتوزيع خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر حسب القطاعات المؤسسية (القطاع غير المالي، القطاع المالي، الحكومة، قطاع الأفراد والقطاع الخارجي) بالإضافة إلى توزيع القيمة حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية-التنفيحية الرابع ISIC4، حيث تعتبر هذه القيمة الاستهلاك النهائي للأفراد والأسر والصادرات إلى الخارج، الأمر الذي من شأنه تعزيز الناتج المحلي. وفي المقابل، تعتبر القروض والودائع الخارجية واردات إلى البلاد وتسهم في تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

آلية قياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر

تم استخدام منهجية عملية لقياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر وذلك على النحو التالي:

$$FISIM = (rL - rr) yL + (rr - rD) yD$$

بحيث يقصد بالاختصارات الواردة في المعادلة أعلاه ما يلي:

$$rL = \text{معدل الفائدة على القروض}$$

$$rr = \text{السعر المرجعي}$$

$$yL = \text{متوسط الرصيد على القروض}$$

$$rD = \text{معدل الفائدة على الودائع}$$

$$yD = \text{متوسط الرصيد على الودائع}$$

واستناداً إلى واقع البنوك في سلطنة عمان، تفرض البنوك على مقترضيهها معدل فائدة أعلى

يتم حساب خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM) على أنها الفارق بين المعدلات الفعلية للفائدة المدفوعة (للمودعين) والمستحقة (من المقترضين)، وسعر الفائدة «المرجعي». ويمثل السعر المرجعي التكلفة الصافية لاقتراض الأموال وهو السعر الذي تم إلغاء علاوة المخاطر منه إلى أقصى حد ممكن.

ويتم تخصيص خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر من قبل القطاعات المؤسسية لتحديد عمليات شراء هذه الخدمات من قبل القطاعات المعنية. وعليه، يتم تخصيص ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر للاستهلاك الوسيط للمؤسسات (بما في ذلك الوحدات غير السوقية)، والاستهلاك النهائي للأفراد والحكومة والمؤسسات غير الربحية والصادرات. وتؤدي عملية تخصيص خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر لمراحل الاستهلاك النهائي وصافي التجارة إلى زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي توزيع خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر التي تقدمها المؤسسات المالية غير المقيمة (استيراد خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر) على الاستهلاك المتوسط والنهائي للقطاعات المحلية. ويتمثل تأثير خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي في تخصيص هذه الخدمات في مصروفات الاستهلاك النهائي والفرق بين قيمة الصادرات والواردات. ومن أجل تخصيصها وفقاً للمستخدم، عمد كل من نظام الحسابات القومية ونظام الإدارة البيئية المعدل إلى قياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر على أنها الفرق بين المعدلات الفعلية للفائدة المدفوعة (للمودعين) والمستحقة القبض، وسعر الفائدة «المرجعي».

ويتم حساب ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر على أساس الفوائد المحصلة ناقص الفوائد التي تم تدفعها من جانب المؤسسات المالية. ويتم حساب الاستهلاك المحلي لهذا البند كإجمالي الإنتاج مطروحاً منه صافي الصادرات ويتم تخصيصه للقطاع ذو الصلة. وتتوافق آلية القياس هذه مع توصيات نظام الحسابات القومية لعام 1993.

كما يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008م بتحصيل خدمات الوساطة المالية المحتسبة

القيمة بمثابة استهلاك نهائي للقطاع الخارجي مما يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين يعتبر الائتمان الممنوح والودائع الخارجية بمثابة واردات للبلاد مما يسهم في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل قياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر استناداً إلى نظام الحسابات القومية 2008م، تحتاج السلطنة إلى توفير المعلومات التالية:

- إجمالي الائتمان الداخلي على أساس الأنشطة الاقتصادية (ISIC4)
- إجمالي الودائع الداخلية على أساس الأنشطة الاقتصادية (ISIC4)
- متوسط سعر الفائدة على القروض
- متوسط سعر الفائدة على الودائع
- استيراد الائتمان والودائع إلى البلاد.
- تصدير الائتمان والودائع إلى القطاع الخارجي.

الصيغة المستخدمة لقياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر:

خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر = إجمالي الائتمان * (متوسط سعر الفائدة على الائتمان - السعر المرجعي) + إجمالي الودائع * (السعر المرجعي - متوسط سعر الفائدة على الودائع)

ومن ثم سيكون التوزيع على القطاع المؤسسي/الأنشطة الاقتصادية كما يمكن حساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر بالنسبة للصادرات بنفس الطريقة.

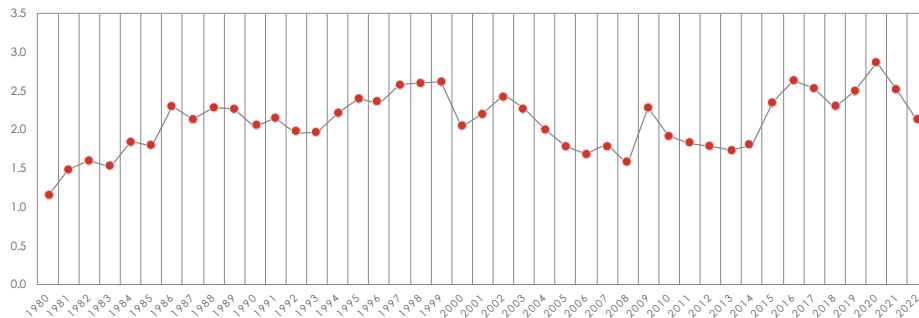
من السعر المرجعي. فعلى سبيل المثال، قد يكون السعر المرجعي 1.5%، إلا أن الفائدة على الرهن العقاري قد يصل لغاية 4%. أي أنه يمكن للبنك أن يفترض من بنوك أخرى بفائدة 1.5% ويفرض على المقترض نسبة فائدة تعادل 4%. وعليه، تبلغ قيمة خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر 2.5% (أي 4% ناقص 1.5%) مضروبة في المبلغ المقترض. وسيفرض البنك أسعاراً مختلفة على شرائح المقترضين. فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن يفرض البنك على قروض المركبات فائدة أعلى من الرهن العقاري. وتكون قيمة خدمات الوساطة المالية المحتسبة على كل قرض هي المبلغ المقترض مضروباً بالفرق بين السعر الذي يدفعه المقترض والسعر المرجعي.

خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر في سلطنة عُمان

يتم قياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر في سلطنة عمان على أساس نظام الحسابات القومية 1993م في الوقت الراهن نظراً لمحدودية البيانات وخاصة فيما يتعلق بالمعدل المرجعي الذي يعد العنصر الأكثر أهمية لحساب خدمات الوساطة المالية في نظام الحسابات القومية 2008م.

ويوصي نظام الحسابات القومية 2008م بقياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر على أساس القطاع المؤسسي (القطاع الحكومي، القطاع المالي/القطاع غير المالي، القطاع الخارجي، وما إلى ذلك). كما يركز على توزيع القيمة على الأنشطة الاقتصادية حيث تعتبر هذه

خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

قام نظام الحسابات القومية لعام 1993 باحتساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر على أنها الفرق بين إيرادات الممتلكات المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع. ويستبعد من دخل الممتلكات المستحق القبض ذلك الجزء المستحق من استثمار الأموال الخاصة. وقد أقر نظام الحسابات القومية لعام 1993 بأنه قد يكون من الصعب عملياً إيجاد طريقة لتوزيع خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر بين مختلف المستخدمين. وعليه، فقد تم قبول حقيقة أن بعض الدول قد تفضل الاستمرار في استخدام الاتفاقية التي تقضي بتخصيص جميع الخدمات للاستهلاك الوسيط لأحد القطاعات الوطنية.

بموجب الاتفاقية، يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بأنه لا يتم تطبيق خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو مباشر إلا على القروض والودائع. على أن يتم تطبيق ذلك فقط عندما تكون هذه القروض والودائع مقدمة من مؤسسات مالية أو مودعة لديها. ويحسب نظام الحسابات القومية لعام 2008 ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر على القروض (yL) والودائع (yD) فقط باستخدام سعر مرجعي (rr). وعلى افتراض أن هذه القروض والودائع تجتذب أسعار فائدة قدرها yD و yL على التوالي، ينبغي حساب ناتج خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر وفقاً للصيغة التالية:

$$(rL - rr)*yL + (rr-rD)*yD$$

في نظام الحسابات القومية لعام 1993، تم استخدام اختصار (FISIM) "خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر" للإشارة إلى رسوم الخدمات غير المباشرة على الودائع والقروض. ولم يرد أي ذكر صريح للرسوم غير المباشرة الأخرى للوساطة المالية باستثناء حالات التأمين. وبما أن التحديث يعترف برسوم الخدمات الأخرى المقاسة بشكل غير مباشر والمرتبطة بالوساطة المالية، فمن المناسب الاستمرار في استخدام التعبير المعتاد، خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر (FISIM) بمعناه التقليدي المرتبط بالوساطة المالية المتعلقة بالقروض والودائع المحتجة لدى الوسطاء الماليين.

يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بتوزيع استهلاك خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر على المستخدمين (المقرضين والمقترضين على السواء) مع معاملة المبالغ المخصصة إما باعتبارها استهلاكاً وسيطاً من جانب المؤسسات أو باعتبارها استهلاكاً نهائياً أو صادرات.

قام نظام الحسابات القومية لعام 1993 باحتساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر على أنها الفرق بين إيرادات الممتلكات المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع. ويستبعد من دخل الممتلكات المستحق القبض ذلك الجزء المستحق من استثمار الأموال الخاصة. وقد أقر نظام الحسابات القومية لعام 1993 بأنه قد يكون من الصعب عملياً إيجاد طريقة لتوزيع خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر بين مختلف المستخدمين. وعليه، فقد تم قبول حقيقة أن بعض الدول قد تفضل الاستمرار في استخدام الاتفاقية التي تقضي بتخصيص جميع الخدمات للاستهلاك الوسيط لأحد القطاعات الوطنية. ولقد تم إلغاء هذا الاحتمال في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بأن يتم تسجيل جميع الرسوم المستحقة لأصحاب الأوراق المالية المستخدمة في إقراض الأوراق المالية ولمالكي الذهب المستخدم في قروض الذهب (سواء من حسابات الذهب المخصصة أو غير المخصصة) على اعتبارها فوائد بموجب الاتفاقية. وقد تشتمل الفائدة على مكون واحد لخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر، والذي يتم تحديده بشكل منفصل، إذا تم تصنيف الوحدة المقدمة للقرض على أنها مؤسسة مالية.

لم يقدم نظام الحسابات القومية لعام 1993 توجيهات بشأن مسألة الرسوم المستحقة على إقراض الأوراق المالية وقروض الذهب.

يمثل السعر المرجعي التكلفة الخالصة لاقتراض الأموال أي المعدل الذي تم حذف علاوة المخاطر منه إلى أقصى حد ممكن، ولا يشمل ذلك أي خدمات وساطة (الفقرة 6.128 من نظام الحسابات القومية لعام 1993).

يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بأن لا يشتمل السعر المرجعي على أي عنصر خدمة، وبالتالي يعكس بشكل أفضل كل من هيكل المخاطر والاستحقاق للودائع والقروض. وشدد النظام بشكل صريح على أنه لا يمكن حساب السعر المرجعي كمتوسط بسيط لأسعار الفائدة على القروض أو الودائع، إذ لا وجود لتكافؤ ضروري بين مستوى القروض والودائع (الفقرة 6.166 من نظام الحسابات القومية لعام 2008).



التشغيل

المستدام للأنشطة الاقتصادية خلال فترة ما بعد الجائحة. وسجلت فرص العمل المقدمة للمواطنين العمانيين والعمالة الوافدة ارتفاعاً بنسبة 3.6% و23.3% على التوالي. وتعكس الزيادة الحادة في أعداد العمالة الوافدة خلال عام 2022م في المقام الأول إلى التعافي من حالة الكساد التي انتشرت خلال فترة الجائحة.

القطاع العام

ارتفع عدد الموظفين العمانيين في القطاع العام بنسبة 3.5%، في حين زاد عدد العمالة الوافدة بنسبة 5.8%. ومن منظور آخر، شكل المواطنون العمانيون 89.2% من إجمالي الموظفين في القطاع العام خلال عام 2022م مقارنة بـ 89.4% في عام 2021م (الرسم البياني 2.5). وواصلت الحكومة جهودها لتعزيز فرص العمل للشباب العماني، إذ أطلقت وزارة العمل مبادرة "ساهم" خلال شهر أبريل من عام 2022م بهدف تشجيع الباحثين عن عمل على استغلال مهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم العملية لتطوير الاقتصاد وفتح تأشيرات جديدة للاستثمار والالتزام بميزة تنافسية أفضل في السوق. واستطاعت الوزارة من خلال مبادرة ساهم من تشغيل 5000 باحث عن عمل بموجب نظام العمل بالعقود المؤقتة في الجهات الحكومية بمختلف محافظات السلطنة.

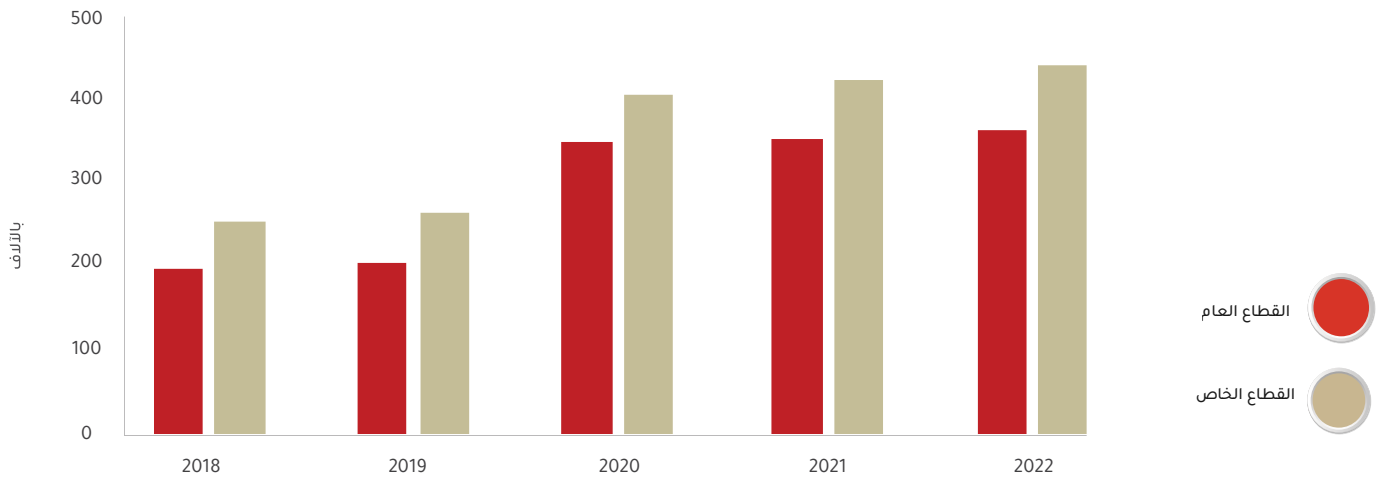
أولت الحكومة العمانية حرصها لتوفير فرص عمل ملائمة للمواطنين بما يتماشى مع رؤية عمان 2040. وتتسم سلطنة عمان باقتصاد متنوع يعتمد على العديد من القطاعات، بما في ذلك النفط والغاز والقطاع المالي والسياحة والإنشاءات والزراعة. وتبذل الحكومة جهوداً حثيثة لتنويع الأنشطة الاقتصادية والتي يمكن أن تسهل أيضاً من عملية إيجاد المزيد من فرص العمل لمواطنيها. وعلى الرغم من أن قطاع النفط لا يزال الدعامة الأساسية للاقتصاد العماني، إلا أن ثمة قطاعات أخرى تسهم في توفير فرص عمل مختلفة للمواطنين بشكل مستمر. وشجعت الحكومة على اعتماد أسلوب العمل عن بعد أثناء فترة تفشي الجائحة مما ساعد على احتواء التأثير السلبي على ظروف العمل. وعلاوة على ذلك، تركز حكومة السلطنة على بناء المهارات والقدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي من أجل تهيئة المواطنين العمانيين وإشراكهم في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق العديد من الخطط لتشجيع ريادة الأعمال والعمل الحر بين الشباب العماني، فضلاً عن تشجيع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد اتخذت الحكومة مبادرات مختلفة لإيجاد بيئة مُمكنة لهذه المؤسسات، بما في ذلك توفير التمويل وبرامج التدريب وخدمات تطوير الأعمال.

وارتفع إجمالي فرص العمل التي تم توفيرها خلال عام 2022م بنسبة 16.2%، مما يعكس تأثير التعافي

إلى توسع كبير في قابلية التشغيل في القطاع. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي التشغيل في القطاع الخاص بنسبة 19.0% خلال عام 2022م، وارتفع عدد الوظائف التي تم توفيرها للعمانيين في القطاع بنسبة 3.7%، في حين زاد عدد العمالة الوافدة بنسبة 23.8% في ظل عودة هذه العمالة إلى السلطنة بعد تخفيف القيود التي كانت مفروضة خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19.

يتوقع خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال أن يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في تنويع الأنشطة الاقتصادية في السلطنة وإيجاد فرص عمل للمواطنين العمانيين والعمالة الوافدة. وتعمل حكومة السلطنة حالياً على تنفيذ عدد من السياسات والمبادرات لإطلاق إمكانات القطاع الخاص من أجل دعم النمو الذي يشهده القطاع. وأظهرت العديد من قطاعات الفرعية لقطاع الخاص انتعاشاً قوياً في فترة ما بعد الجائحة، مما أدى

رسم بياني (2-5): توظيف العمانيين في القطاعين العام والخاص



الظروف التضخمية

واتسم التضخم العالمي خلال عام 2022م بارتفاع حاد نظراً لانطلاق مستوى الطلب المكبوت في فترة ما بعد الجائحة، والحزم التحفيزية الكبيرة، وارتفاع أسعار الطاقة، ونقص العمالة، علاوة على اضطرابات سلاسل التوريد، والتوترات الجيوسياسية الناجمة عن الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا. وبعد أن بلغ التضخم العالمي أعلى مستوياته تاريخياً، بدأ بالتراجع في النصف الأخير من عام 2022م إذ قامت العديد من البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم بتشديد سياستها النقدية لكبح جماح الأسعار. وارتفع متوسط تضخم التجزئة في الاقتصادات المتقدمة من 3.1% في عام 2021م إلى 7.3% في عام 2022م (صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023). وعلى وجه مماثل، ارتفع معدل التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من 5.9% في عام 2021م إلى 9.8% في عام 2022م.

تأثر معدل التضخم في سلطنة عُمان بتغيرات الأسعار على المستوى المحلي والعالمي. وفي الوقت الذي يحد فيه نظام ربط العملة باستقلالية السياسة النقدية، ظل موضوع المحافظة على استقرار الأسعار أحد أهداف البنك المركزي العماني الرئيسية وذلك في سبيل ضمان النمو المستدام والمتوازن للاقتصاد العماني. ونظراً إلى نظام ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي، والحساب الرأسمالي المفتوح، والاعتماد الكبير على استيراد السلع والخدمات من الخارج، ظل التضخم المستورد عاملاً مهيمناً في عملية التضخم المحلي. وعليه، تميل الظروف التضخمية في سلطنة عمان إلى اتباع اتجاهات التضخم العالمي إلى حد كبير. ومع ذلك، لعبت ظروف الطلب المحلي والسياسات التي اتخذتها حكومة السلطنة على شكل ضرائب ونفقات دعم ورسوم إدارية وغيرها من التدابير دوراً حاسماً في احتواء معدل التضخم المحلي.

وعلى الرغم من ذلك، ظلت ظروف التضخم في سلطنة عمان ضمن مستويات معتدلة خلال العام مما يعكس تأثير ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي والتدخلات الإدارية من جانب حكومة السلطنة. إلا أنه لوحظ وجود بعض الارتفاع في معدل التضخم خلال الشهرين الأولين من عام 2022م، والذي تراجع خلال العام. وعموما، ارتفع معدل التضخم الإجمالي (المتوسط على أساس مؤشر أسعار المستهلك) للعام ككل من 1.5% في عام 2021م إلى 2.8% في عام 2022م (الرسم البياني 2.6). وتجدر الإشارة إلى أن بند المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية أظهر معدل تضخم أعلى خلال العام، في حين أظهر بند الاتصالات انخفاضا في الأسعار.

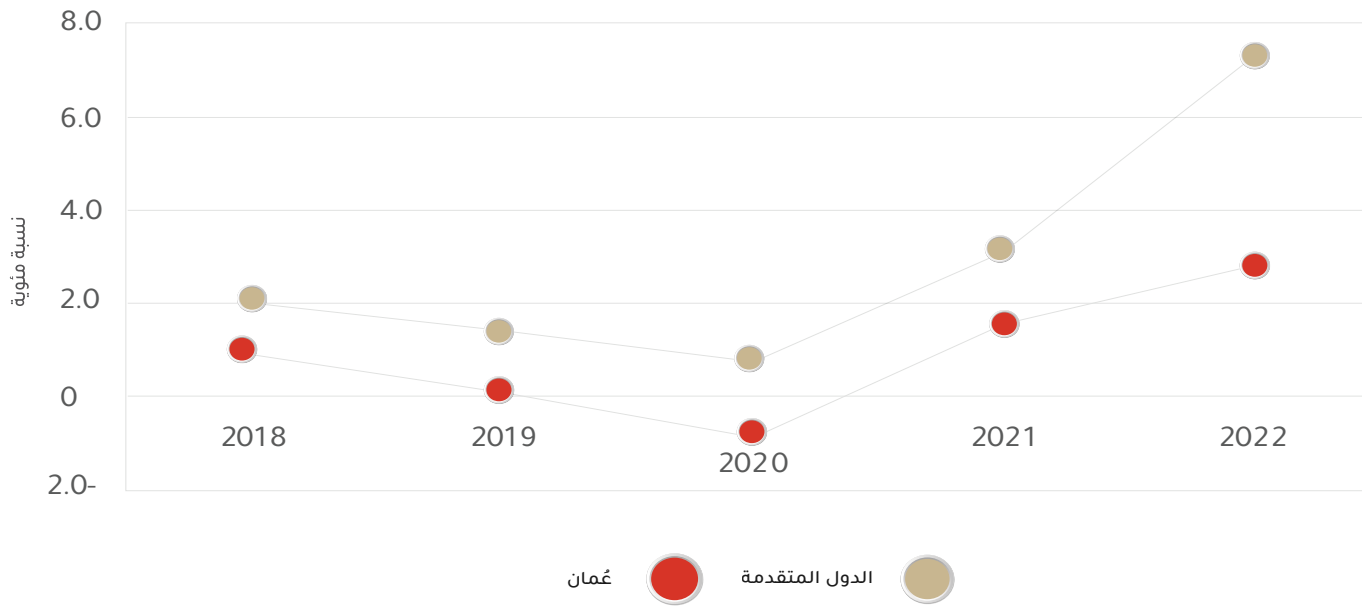
وفيما يتعلق بعوامل العرض والطلب، ظلت ظروف الطلب ضمن مستويات قوية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسلطنة عُمان بنسبة 30.0%، فضلا عن معدل نمو بنسبة 7.0% في الإنفاق الحكومي مدعوماً بارتفاع أسعار النفط (الجدول 2.6). وأظهرت المجاميع النقدية نموا متدينا مع ارتفاع عرض النقد بمعناه الواسع بشكل معتدل بنسبة 0.6% بسبب انخفاض الطلب على العملة وانخفاض الودائع. وفيما يتعلق بعوامل العرض، استمرت أسعار المواد الغذائية العالمية في الارتفاع خلال عام 2022م، في حين أدى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي إلى تخفيف بعض الضغوط التضخمية على الأسعار المحلية.

ولقد أشارت تحركات التضخم خلال العام إلى أن التضخم كان مرتفعاً نسبياً خلال الربع الأول من عام 2022م بسبب التأثير الأساسي لضريبة القيمة المضافة التي

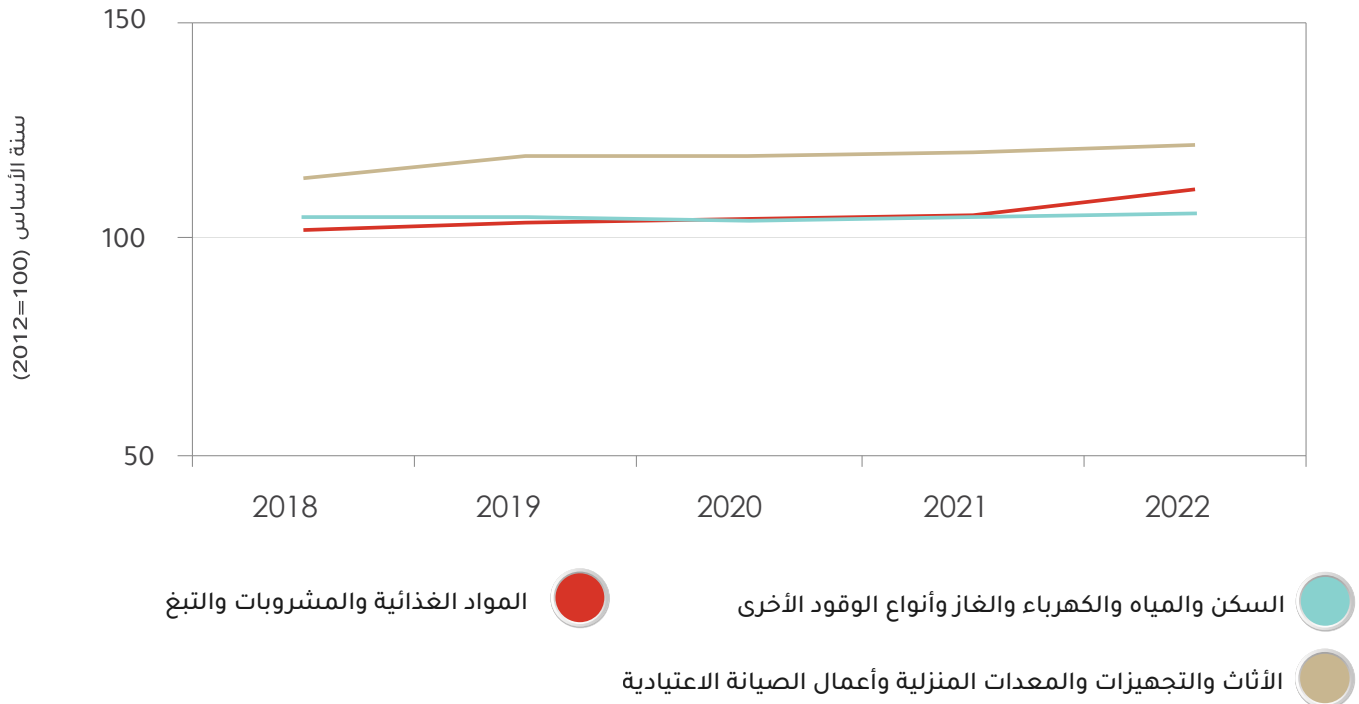
تم تطبيقها في أبريل من عام 2021م. وبعد ذلك، حافظ معدل التضخم على مستوى معتدل طوال العام بسبب عدة عوامل من بينها الإجراءات الإدارية التي اتخذتها حكومة السلطنة بالإضافة إلى التطورات الإيجابية في سعر الصرف. وتمثلت الإجراءات الإدارية في وضع حد أقصى لأسعار الوقود عند مستوياتها في أكتوبر من عام 2021م، وإعفاء المزيد من البنود من ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض الرسوم المفروضة على إصدار وتجديد تصاريح عمل العمالة الوافدة. وعلاوة على ذلك، في ظل تبني نظام ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي، فقد أدى ارتفاع سعر الدولار الأمريكي خلال عام 2022م إلى حدوث تباين إيجابي في سعر الصرف الفعلي الاسمي للريال العماني مما جعل الواردات إلى سلطنة عُمان أقل تكلفة، مما أدى إلى احتواء مستوى التضخم. ويشير التحليل التفصيلي لمكونات مؤشر أسعار المستهلك إلى أن التضخم كان أعلى نسبيا بالنسبة لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية التي أظهرت زيادة قدرها 5.2%، تليها النقل بنسبة 3.9% (الجدول 2.7) و (الرسم البياني 2.7). وتُعزى الاضطرابات الحاصلة في أسواق الغذاء والطاقة بشكل رئيسي إلى الجائحة والتطورات الجيوسياسية والتحديات المرتبطة بالمناخ. وفي المقابل، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بشكل ملحوظ بنسبة 36.4% في عام 2022م مقارنة بزيادة قدرها 15.3% في العام السابق، مما يعكس أهمية منتجات النفط والغاز في المؤشر (الجدول 2.9). وكما تمت الإشارة إليه أعلاه، ارتفعت أسعار النفط والغاز في عام 2022م مدفوعة بعوامل العرض والطلب العالمية.



رسم بياني (2-6): التضخم السنوي في أسعار المستهلكين



رسم بياني (2-7): الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في السلطنة وأهم المجموعات التي يتعين مراقبتها أسعارها خلال عام 2022م





إنتاج النفط والغاز التطورات في أسواق النفط العالمية

الجوانب الأخرى الجديرة بالاهتمام التدابير المشددة التي اتخذتها البنوك المركزية الكبرى لمكافحة معدل التضخم الذي يستمر بالارتفاع، وهو ما قد يساهم في خفض الطلب إذ أصبح الحصول على رؤوس الأموال أكثر كلفة مع ارتفاع أسعار الفائدة.

اقتصاديات النفط والغاز في السلطنة

ارتفع متوسط سعر النفط العُماني بنسبة 48.4% ليصل إلى 95.4 دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام 2022م، وتراوح من أدنى مستوى له عند 73.1 دولارًا أمريكيًا في فبراير إلى أعلى مستوى عند 112.9 دولارًا أمريكيًا في أغسطس (الجدول 2.10). وشكل النفط والغاز نحو 34.5% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام، في حين شكلت إيراداتهما نحو 77% من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام 2022م مقارنة بـ 73.6% في عام 2021م.

أنشطة الإنتاج والاستكشاف للنفط الخام

ارتفع متوسط إنتاج النفط اليومي بنسبة 9.6% ليصل إلى 1064.2 ألف برميل خلال عام 2022م، وارتفع إجمالي إنتاج النفط خلال العام إلى 388.4 مليون برميل (الجدول 2.11 والرسم البياني 2.8). وضمن إجمالي إنتاج النفط، سجل إنتاج النفط الخام أعلى نسبة بمعدل 12.8% ليصل إلى 309.5 مليون برميل، بينما انخفض إنتاج المكثفات بنسبة 1.4% ليلبلغ 79 مليون برميل خلال عام 2022م. وقامت سلطنة عمان بتصدير 319.5 مليون برميل من النفط الخام خلال عام 2022م، أعلى بنسبة 10.6% عن المعدل المسجل لعام 2021م.

شهد سوق النفط العالمية ارتفاعاً خلال عام 2022م على خلفية الضغوط من جانب العرض الناجمة عن التوترات الجيوسياسية للصراع الروسي الأوكراني. وعلاوة على ذلك، استمر النشاط الاقتصادي العالمي في التعافي بشكل ملحوظ بعد الركود الذي شهده النصف الأول من عام 2021م نتيجة لقرارات الإغلاق والقيود التي فرضها تفشي جائحة كورونا.

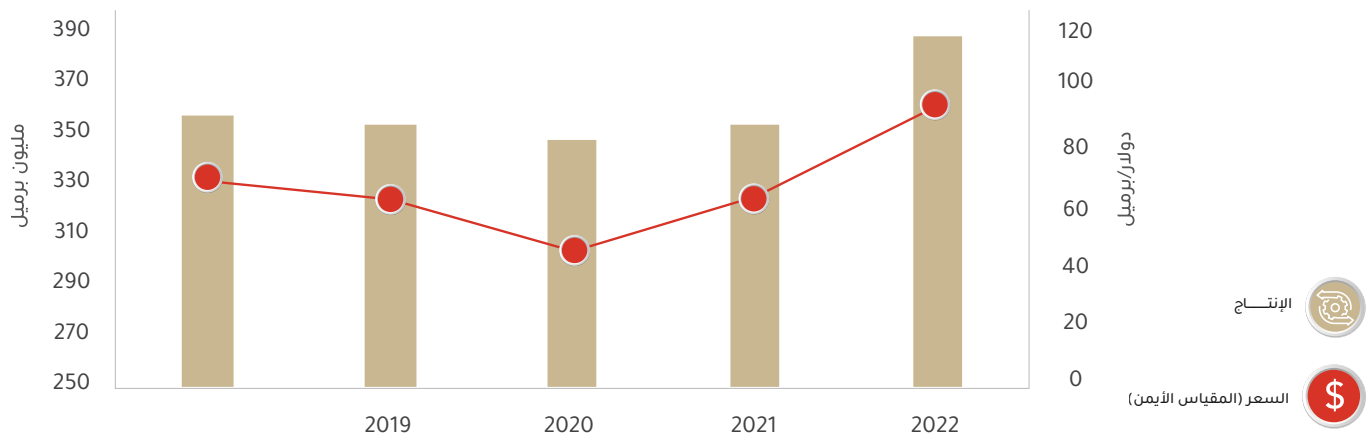
وارتفع الطلب على النفط من 97.1 مليون برميل يوميًا في عام 2021م إلى 99.4 مليون برميل يوميًا في عام 2022م. وبناءً على ذلك، زاد المعروض العالمي من النفط لتلبية احتياجات الطلب من 95.05 مليون برميل يوميًا في عام 2021م إلى حوالي 99.9 مليون برميل يوميًا في عام 2022م (توقعات الطاقة قصيرة المدى الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية). وبصرف النظر عن زيادة الطلب، ارتفعت أسعار النفط في عام 2022م بسبب عدد من العوامل المرتبطة بجانب العرض الناجمة عن القيود المفروضة على إمدادات الخام الروسي مع بدء الصراع الروسي الأوكراني، بالإضافة إلى الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد وحالة عدم اليقين في أسواق الطاقة العالمية. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، بلغ متوسط سعر النفط في عام 2022م (المتوسط البسيط لأسعار خام برنت البريطاني وخام فاتح دبي وخام غرب تكساس الوسيط) 96.4 دولارًا أمريكيًا للبرميل، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 73.1 دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام 2023م (صندوق النقد الدولي، تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023) مع تخفيف قيود العرض ونمو المخزون النفطي مع فائض الإنتاج المتوقع. ومن

صادرات النفط

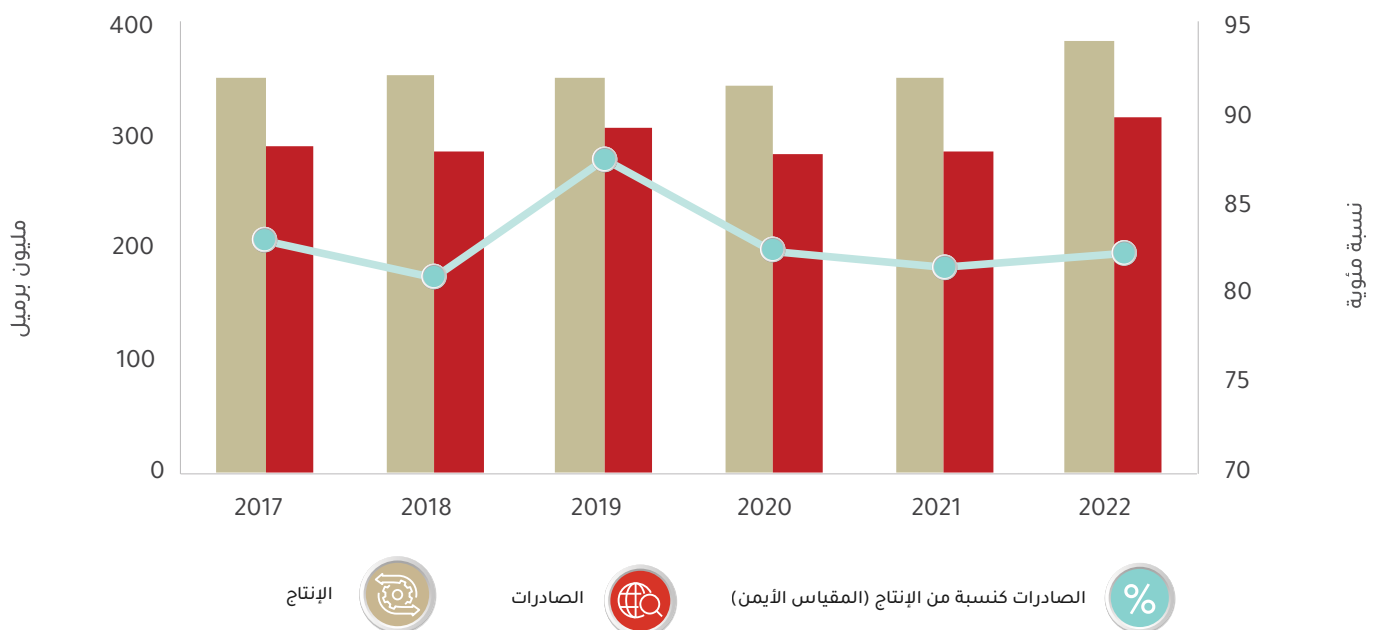
من إجمالي صادرات السلطنة النفطية خلال عام 2022م مقارنة مع 84% في عام 2021م. وفي المقابل، ارتفعت الصادرات إلى الهند بنسبة 7.9% لتصل إلى 31.2 مليون برميل في عام 2022م مقارنة مع 28.9 مليون برميل خلال عام 2021م. وسجلت صادرات النفط إلى كوريا الجنوبية واليابان ارتفاعا ملحوظا لتصل إلى 93% و 179% (12.6 مليون برميل و 11.7 مليون برميل على التوالي).

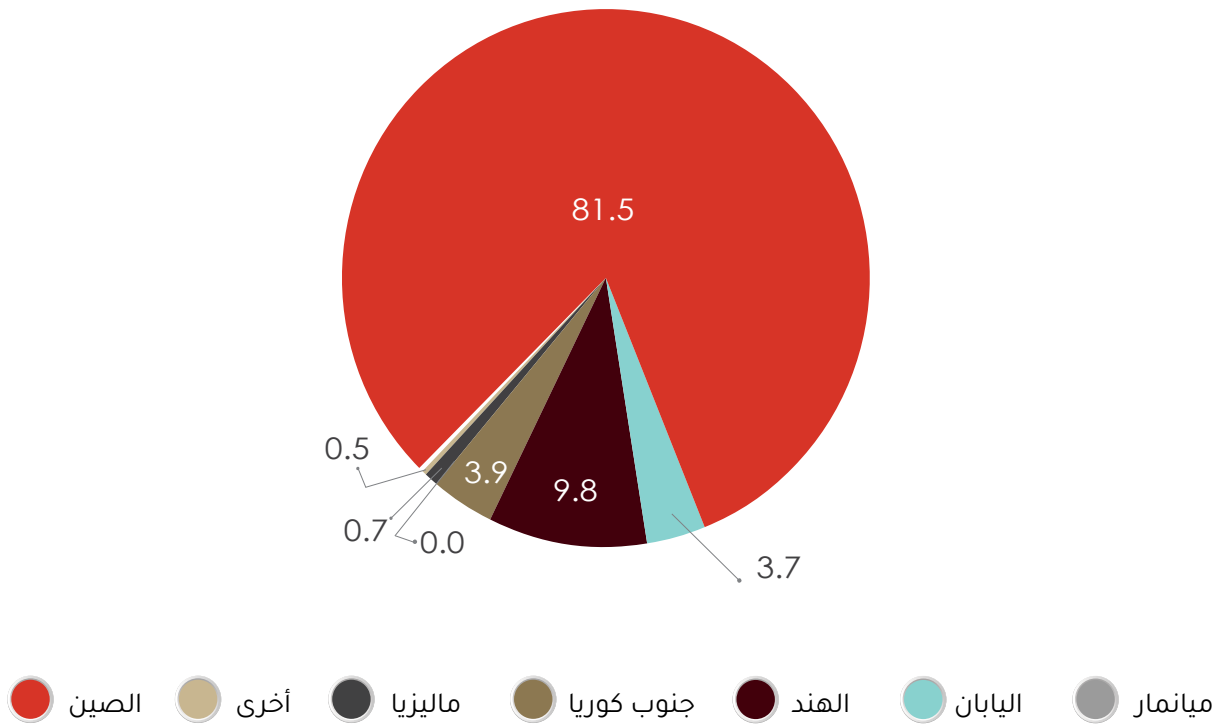
نما إجمالي الصادرات النفطية العمانية لعام 2022م بنسبة 10.6% ليصل إلى 319.5 مليون برميل مقارنة مع 289 مليون برميل قبل عام. وارتفعت حصة الصادرات النفطية من إجمالي إنتاج النفط بنسبة 82.3% في عام 2022م مقارنة بـ 81.5% في عام 2021م و 82.5% في عام 2020م (الرسم البياني 2.9). وشكلت صادرات السلطنة إلى الصين، أكبر مستورد ل خام السلطنة، ما يقرب 82%

رسم بياني (8-2): إنتاج وأسعار النفط الخام العُماني



رسم بياني (9-2): إنتاج وصادرات النفط الخام العُماني





الغاز الطبيعي

جعل سلطنة عمان أول منتج ومصدّر للفيروكروم بين دول مجلس التعاون الخليجي. ولم يكن للأداء الإيجابي لقطاع التعدين مساهمته الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان فحسب، بل عمد أيضًا إلى توفير العديد من فرص العمل وتعزيز جهود التنويع الاقتصادي. ومن خلال استغلال من مواردها المعدنية، تمكنت السلطنة من تمهيد الطريق نحو اقتصاد أكثر استدامة وتنوعا في المستقبل.

سجل إنتاج السلطنة من الغاز الطبيعي ارتفاعا بنسبة 3.8% ليصل إلى 50,084.8 مليون متر مكعب في عام 2022م. وشكل الغاز المصاحب حوالي 20.1% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في عام 2022م مقابل 19.1% في عام 2021م مع انخفاض متناسب في حصة الغاز غير المصاحب بلغ 79.9% من إجمالي الإنتاج في عام 2022م وذلك مقارنة مع 80.9% في عام 2021م (الجدول 2.13).

التعدين

المشاريع الجديدة

في عام 2022م، تم إنجاز مراحل جيدة في مختلف مشاريع البنية التحتية لقطاع الطاقة في السلطنة، مما يؤكد على فاعلية الاستراتيجية المعمول بها والتي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ النهج القائم على المشاريع في تطوير البنية التحتية يسمح بتخصيص الموارد ضمن مجالات محددة أكثر، مما يعزز من كفاءة العملية برمتها.

ومن بين المشاريع الحيوية التي تم إنجازها خلال عام 2022م برامج الاستكشاف التي أجرتها شركة أوكسيدنتال عمان، ومشروع خفض الانبعاثات الذي نفذته شركة

اتخذت السلطنة خطوات استباقية لتعزيز نمو قطاع التعدين، حيث تم طرح العديد من المبادرات لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، وتشجيع ممارسات التعدين المستدامة. وعلاوة على ذلك، أنشأت سلطنة عمان مجمعات تعدينية ومناطق صناعية لدعم نمو القطاع وتعزيز الصناعات التحويلية. ومن الجدير بالذكر أن التعدين هو أحد القطاعات التي تركز عليها حكومة السلطنة في إطار البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي. ويعتبر قطاع التعدين من أهم القطاعات في سلطنة عمان التي لا زالت تلاقي اهتماما متزايدا من المشغلين الأجانب والمحليين على حد سواء، الأمر الذي

دليل للنفط، ومشاريع النفط والغاز الضخمة التابعة لشركة أوكيو. وتمثل هذه الإنجازات علامات فارقة في المجالات ذات الصلة وستساهم في التطوير والنمو الشامل لقطاع الطاقة في سلطنة عمان.

ولقد حققت شركة أوكسيدنتال عمان تقدماً جيداً في عام 2022م، حيث أسفر برنامج أوكسي عمان للاستكشاف عن اثني عشر اكتشافاً، منها ست اكتشافات في المربع 9 بمعدل نجاح بلغ 86%. بالإضافة إلى ذلك، تم اكتشاف اكتشافين في المربع 27 بمعدل نجاح مثالي بلغ 100%. وشهد المربع 53 أيضاً اكتشافين ناجحين، حيث بلغ معدل نجاح كل منهما 100%. كما تم اكتشاف اكتشافين في المربع 65 بمعدل نجاح بلغ 67%. وانتهى برنامج الاستكشاف بإعادة معالجة العملية الاهتزازية ثنائية الأبعاد في المربع 72.

ويعتبر مشروع خفض الانبعاثات التابع لشركة دليل للنفط مشروعاً مهماً يهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية للشركة وتعزيز أدائها البيئي. وركز المشروع على الحد من إحراق الغاز في كل من حقل DPS وBBS، بهدف تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعظيم الاستفادة من الغاز.

كما انخرطت شركة أوكيو في العديد من المشاريع الحيوية في مختلف القطاعات. ومن هذه المشاريع مصنع الأمونيا الكائن في صلالة والذي يمثل استثماراً كبيراً قدره 463 مليون دولار أمريكي، وبقدرة إنتاجية يومية تبلغ 1000 طن متري، ولقد بدأ المصنع عملياته التشغيلية خلال عام 2022م ونجح في تصدير 77 طناً من الأمونيا إلى عدد من العملاء من مختلف أنحاء العالم. وبالإضافة إلى إنتاج الأسمدة، سيساهم المصنع في

تصنيع الراتنج الاصطناعية والألياف والبولي يوريثان. ومن الملفت تحقيق المشروع لمستوى إنجاز متميز، حيث وصل معدل الإنجاز الإجمالي إلى 99% بحلول نهاية عام 2022م.

ومن المشاريع الأخرى التي نفذتها أوكيو مشروع المصفاة المشترك الواقع في الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في الدقم. إذ يهدف المشروع بشكل أساسي إلى تحقيق إنتاج فعال لنواتج التقطير الخفيفة إلى المتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على النافثا ووقود الطائرات والديزل والغاز البترولي المسال كمنتجات أساسية. ويسير المشروع بشكل جيد ومن المقرر حصوله على الموافقة المبدئية بحلول ديسمبر 2023م. وبلغت نسبة التقدم التراكمي للمشروع في نهاية عام 2022م نحو 97%.

ويخطط جهاز الاستثمار العماني لتخصيص 4.95 مليار دولار أمريكي للمشاريع الاستثمارية في العام المقبل. وستشمل المحفظة الاستثمارية نحو 65 مشروعاً جديداً وقائماً في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع اللوجستيات والأغذية وصيد الأسماك والطاقة والتعدين والخدمات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتعهدت شركة الطاقة السويدية "تيثيز أول" باستثمار نحو 85.95 مليون دولار أمريكي في تطوير أصولها للمراحل الأولية لقطاع النفط والغاز في سلطنة عمان خلال عام 2023م. وسيتم توجيه استثمارات الشركة في المربعين 3 و4، بمبلغ وقدره 65.75 مليون دولار أمريكي في عام 2023م، فضلاً عن حفر إجمالي 47 بئراً جديدة (مقارنة بـ 36 بئراً في عام 2022م)، ودعم توليد الطاقة وإنتاج قدرات لمعالجة المياه.



جدول (1-2) مؤشرات الإنتاج					
البيان	2018	2019	2020	2021	*2022
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون ر.ع)	35,184.0	33,859.4	29,187.2	33,909.8	44,089.5
النمو السنوي (%)	13.2	3.8-	13.8-	16.2	30.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة أساس 2018م (مليون ر.ع)	35,184.0	34,786.9	33,611.2	34,650.5	36,144.4
النمو السنوي (%)	1.3	1.1-	3.4-	3.1	4.3
منخفض الناتج المحلي الإجمالي	100.0	97.3	86.8	97.9	122.0
النمو السنوي (%)	11.7	2.7-	10.8-	12.7	24.6
الحصة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية**					
1. الأنشطة النفطية	32.5	31.0	26.5	30.3	37.7
1.1 النفط الخام	27.9	26.3	21.4	25.8	32.9
1.2 الغاز الطبيعي	4.6	4.7	5.1	4.5	4.8
2. الأنشطة غير النفطية	70.7	73.1	78.2	72.9	65.6
1.2 الزراعة والأسماك	1.8	2.0	2.5	2.1	1.8
2.2 الصناعة	21.4	20.4	20.7	20.3	19.3
3.2 الأنشطة الخدمية	47.5	50.7	55.0	50.5	44.5
مكونات الناتج المحلي الإجمالي (%)					
أ. الاستهلاك الخاص	34.7	37.4	44.0	44.2	غير متوفر
ب. الاستهلاك الحكومي	21.6	23.1	26.1	22.1	غير متوفر
ج. التكوين الرأسمالي (الاستثمار)	30.5	29.0	31.6	25.6	غير متوفر
د. صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) من السلع والخدمات	45.4	45.2	41.0	48.6	غير متوفر

* أرقام مبدئية
 ** مجموع أرقام هذه المساهمات لا يساوي 100 نظرا لعدم احتساب بندين، الأول صافي الضرائب الجمركية على الواردات، والثاني خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة.
 ملاحظة: تم تغيير سنة الأساس لتقدير الناتج المحلي الإجمالي إلى 2018 من 2010 في وقت سابق.
 المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والكتاب الإحصائي السنوي

جدول (2-2)
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(مليون ريال عماني)

الأنشطة	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير (%) 20/2021	نسبة التغير (%) 21/2022
1- الصناعة (2.1 + 1.1)	18,961.9	17,396.7	13,761.1	17,169.8	25,121.6	24.8	46.3
1.1 الأنشطة النفطية	11,435.0	10,484.4	7,727.5	10,287.5	16,619.7	33.1	61.6
- النفط الخام	9,820.5	8,896.6	6,248.7	8,749.1	14,490.9	40.0	65.6
- الغاز الطبيعي	1,614.5	1,587.8	1,478.8	1,538.4	2128.8	4.0	38.4
2.1 الأنشطة الصناعية غير النفطية	7,526.9	6,912.3	6,033.6	6,882.3	8,501.9	14.1	23.5
- التعدين واستغلال المحاجر	275.4	236.8	210.1	218.5	261.4	4.0	19.6
- الصناعات التحويلية	3,198.6	2,718.7	2,438.9	3,093.9	4,627.6	26.9	49.6
- إمدادات الكهرباء والمياه	795.1	755.2	801.4	909.7	948.5	13.5	4.3
- الإنشاءات	3,257.8	3,201.6	2,583.2	2,660.2	2,664.4	3.0	0.2
2. الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	650.7	675.4	720.7	719.2	811.5	0.2-	12.8
3. الخدمات	16,714.8	17,157.7	16,059.9	17,133.4	19,612.4	6.7	14.5
- تجارة الجملة والتجزئة	2,925.3	2,794.6	2,627.2	2,928.6	3,520.5	11.5	20.2
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	643.3	712.4	434.0	522.9	635.0	20.5	21.4
- النقل والتخزين	1,817.4	1,872.8	1,131.1	1,273.4	2,337.3	12.6	83.5
- الاتصالات	617.7	599.2	558.2	530.1	572.6	5.0-	8.0
- الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	1,995.0	2,119.1	2,276.3	2,467.7	2,683.8	8.4	8.8
- الأنشطة العقارية والمهنية والتقنية والخدمات الإدارية	1,880.9	1,995.3	1,951.0	2,096.7	2,148.7	7.5	2.5
- الإدارة العامة والدفاع	3,657.3	3,671.4	3,441.1	3,442.4	3,533.9	0.0	2.7
- خدمات أخرى	3,178.1	3,393.0	3,641.0	3,871.6	4,180.7	6.3	8.0
4. إجمالي الأنشطة غير النفطية (2.1+2+3)	24,892.5	24,745.4	22,814.2	24,734.9	28,925.9	8.4	16.9
5. ناقصا: خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	783.9	825.1	813.7	829.0	907.1	1.9	9.4
6. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المنتجين (1/1+4-5)	35,543.6	34,404.7	29,728.1	34,193.4	44,638.5	15.0	30.5
7. زائداً: الضرائب ناقص الإعانات على المنتج	359.5-	545.3-	541.0-	283.6-	549.1-	47.6-	93.6
8. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (6+7)	35,184.0	33,859.4	29,187.2	33,909.8	44,089.5	16.2	30.0

* ارقام مبدئية
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

جدول (3-2)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
(مليون ريال عماني)

الأنشطة	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير (%) 20/2021	نسبة التغير (%) 21/2022
1. الصناعة (2.1+1.1)	18,961.9	18,523.8	18,515.5	18,710.0	19,656.0	1.1	5.1
1.1 الأنشطة النفطية	11,435.0	11,135.4	10,912.1	11,327.9	12,485.0	3.8	10.2
-النفط الخام	9,820.5	9,512.7	9,375.2	9,596.7	10,651.2	2.4	11.0
-الغاز الطبيعي	1,614.5	1,622.6	1,536.9	1,731.3	1,833.7	12.6	5.9
2.1 الأنشطة الصناعية غير النفطية	7,526.9	7,388.4	7,603.4	7,382.1	7,171.0	-2.9	2.9-
-التعدين واستغلال المحاجر	275.4	263.4	239.4	242.8	268.3	1.4	10.5
-الصناعات التحويلية	3,198.6	3,178.8	2,819.5	2,946.2	3,446.5	4.5	17.0
-إمدادات الكهرباء والمياه	795.1	793.8	754.9	849.2	887.0	12.5	4.5
-الإنشاءات	3,257.8	3,152.4	3,789.6	3,343.9	2,569.2	11.8-	23.2-
2. الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	650.7	678.4	775.4	844.9	762.7	9.0	9.7-
3. الخدمات	16,714.8	16,772.3	15,328.1	16,085.5	16,768.6	4.9	4.2
- تجارة الجملة والتجزئة	2,925.3	2,936.7	2,651.3	2,854.6	2,974.0	7.7	4.2
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	643.3	715.6	547.8	608.9	714.2	11.2	17.3
- النقل والتخزين	1,817.4	1,669.6	1,558.9	1,657.0	1,927.3	6.3	16.3
- الاتصالات	617.7	610.5	600.2	596.8	541.2	0.6-	9.3-
- الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	1,995.0	1,987.9	1,881.1	1,862.4	1,918.0	1.0-	3.0
- الأنشطة العقارية والمهنية والتقنية والخدمات الإدارية	1,880.9	1,948.4	2,132.7	2,182.7	2,181.1	2.3	0.1-
- الإدارة العامة والدفاع	3,657.3	3,676.2	2,838.6	3,019.5	3,064.7	6.4	1.5
- خدمات أخرى	3,178.1	3,227.4	3,117.5	3,303.6	3,448.2	6.0	4.4
4. إجمالي الأنشطة غير النفطية (3+2+2.1)	24,892.5	24,839.1	23,706.9	24,312.5	24,702.4	2.6	1.6
5. ناقصا: خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة	783.9	820.1	716.0	690.7	692.9	-3.5	0.3
6. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المنتجين (5-4+1/1)	35,543.6	35,154.4	33,902.9	34,949.8	36,494.4	3.1	4.4
7. زائداً: الضرائب ناقص الإعانات على المنتج	359.5-	367.5-	291.8-	299.2-	350.0-	2.5	17.0
8. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (7+6)	35184.0	34786.9	33611.2	34650.5	36144.4	3.1	4.3

* أرقام مبدئية
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

جدول (4.2)
إجمالي التكوين الرأسمالي والادخار (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022*
أ) التكوين الرأسمالي الإجمالي بالأسعار الجارية	10728.1	9,803.4	9,215.7	8,687.5	غ . م
1. المباني والتشييدات	7904.7	7,525.9	6,506.8	6,159.3	غ . م
2. الآلات والمعدات	1685.9	1,090.0	1,510.9	1,419.8	غ . م
3. الأصول غير الملموسة	1137.5	1,187.6	1,198.0	1,108.4	غ . م
التغير في المخزون ¹	416.5	707.2-	1,154.0-	1,088.7-	غ . م
ب) التكوين الرأسمالي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	30.5	29.0	31.6	25.6	غ . م
ج) إجمالي الادخار المحلي	15353.7	13,331.5	8,714.4	11,375.3	غ . م
د) صافي الدخل الأولي من العالم الخارجي	1918.9-	2,268.7-	2,011.6-	2,304.1-	غ . م
هـ) صافي التحويلات الجارية من الخارج	3828.7-	3,511.9-	3,372.9-	3,121.2-	غ . م
و) إجمالي الادخار القومي	9606.1	7,551.0	3,329.8	5,949.9	غ . م
ز) إجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	43.6	39.4	29.9	33.5	غ . م
ح) إجمالي الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	27.3	22.3	11.4	17.5	غ . م

1 غير مشمولة في التكوين الرأسمالي الإجمالي.
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والكتاب الإحصائي السنوي.

جدول (5.2) التوزيع القطاعي للتوظيف في السلطنة

البيان	2018	2019	2020	2021	2022*
أ) موظفو القطاع العام**	230899	237363	393184	392872	407494
عماني	195481	202893	349272	351231	363438
وافد	35418	34470	43912	41641	44056
ب) موظفو القطاع الخاص	1981845	1920444	1770816	1765747	2101629
عماني	252132	262333	403452	422555	438377
وافد	1729713	1658111	1367364	1343192	1663252

جدول (6.2) المصادر الرئيسية للتضخم

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
حالة الطلب					
أ) النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	13.2	3.8-	13.8-	16.2	30.0
ب) الزيادة في الإنفاق الحكومي	10.8	2.9-	2.2-	3.9-	7.0
التوسع النقدي					
أ) النمو في عرض النقد بمعناه الواسع M2	8.3	2.0	8.9	4.6	0.6
ب) النمو في الائتمان	6.4	3.1	3.3	4.5	4.8
قيود العرض/الصدمات الخارجية					
أ) التغير في مؤشر الأسعار العالمية للغذاء ¹	-3.3	0.7-	0.9	23.4	21.5
ب) التغير في مؤشر الأسعار العالمية للمعادن ²	4.4	6.4	2.6	43.5	0.6
ج) التغير في أسعار مجموعة (السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى) ³	0.5	0.1-	0.5-	0.4	1.1
د) نسبة التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ⁴	11.3	8.0	10.9	13.9	14.8
هـ) التغير في سعر الصرف الإسمي الفعلي للريال العماني*	0.6-	2.1	0.3-	0.7-	8.1
و) التغير في أسعار الواردات ⁵	8.1	19.0-	21.2	0.9-	8.0
ز) الزيادة السنوية في إجمالي العمالة الوافدة لدى القطاع الخاص (بالأرقام المطلقة)	65976-	71602-	290747-	24172-	320060

* سعر الصرف الفعلي الإسمي المرجح بالواردات ، علامة ناقص تشير إلى انخفاض القيمة.
المصادر: 4.2.1 صندوق النقد الدولي.

3 : المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (الإيجار في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السلطنة) .
5 : بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الخاصة بقيمة وكمية الواردات .

جدول (7.2) الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السلطنة (2012م=100)						
بند الاستهلاك	الأوزان	2020	2021	*2022	نسبة التغير (%) 20/2021	نسبة التغير (%) 21/2022
1. المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	23.903	104.9	105.7	111.2	0.8	5.2
الخبز والحبوب	3.020	99.2	100.7	104.3	1.5	3.5
اللحوم	6.103	104.5	105.4	113.6	0.8	7.8
الأسماك والأغذية البحرية	2.208	96.6	98.5	101.5	2.0	3.0
الحليب والجبن والبيض	2.865	98.4	101.3	104.6	3.0	3.2
الزيوت والدهون	0.715	99.8	101.9	118.2	2.1	16.1
الفواكه	2.815	110.0	108.7	115.9	1.2-	6.7
الخضروات	2.493	108.0	105.5	109.6	2.4-	3.9
السكر والمربي والعسل والشوكولاتة والحلويات	1.135	102.3	103.6	105.9	1.3	2.2
المواد الغذائية الأخرى	0.521	101.1	102.4	104.4	1.3	1.9
المشروبات غير الكحولية	2.028	121.8	128.0	132.1	5.2	3.2
2. التبغ	0.125	254.0	259.9	261.6	2.3	0.6
3. الملابس والأحذية	5.961	97.6	97.8	99.0	0.2	1.3
4. السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	26.477	104.2	104.6	105.8	0.4	1.1
5. الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الإعتيادية للمنازل	3.787	119.1	120.3	121.8	1.0	1.3
6. الصحة	1.161	109.1	109.1	112.5	0.1	3.1
7. النقل	19.167	108.2	113.6	118.0	5.0	3.9
8. الاتصالات	5.633	95.0	94.9	94.9	0.1-	0.0
9. الثقافة والترفيه	1.135	98.9	100.7	102.3	1.8	1.6
10. التعليم	1.368	132.1	133.8	138.9	1.3	3.8
11. المطاعم والفنادق	6.098	104.1	104.3	106.6	0.2	2.1
12. السلع والخدمات المتنوعة	5.185	99.3	102.1	104.3	2.8	2.1
المؤشر العام للأسعار	100.0	105.1	106.7	109.7	1.5	2.8

ملاحظات :

1. تم احتساب الأوزان اعتماداً على مسح نفقات ودخل الأسرة. وبأخذ متوسط الأعوام (2008 و2009 و2010م).

2. تم جمع البيانات من جميع مناطق السلطنة باستثناء محافظتي مسندم والوسطى.

3. تم تجميع البيانات اعتماداً على 28168 سلعة وخدمة مسعرة من 1721 مصدراً مختاراً .

4. تم جمع بيانات إيجارات المساكن من عينة مكونة من 1150 وحدة مؤجرة .

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مسقط (2012م=100) جدول (8.2)							
بند الاستهلاك	الأوزان	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير (%) 20/2021	نسبة التغير (%) 21/2022
1. المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	16.822	104.3	106.0	106.6	112.2	0.5	5.3
الخبز والحبوب	2.170	98.5	100.1	101.3	105.1	1.1	3.8
اللحوم	3.962	101.3	102.9	103.6	112.6	0.7	8.8
الأسماك والأغذية البحرية	1.243	111.4	101.2	106.1	110.3	4.9	3.9
الحليب والجبن والبيض	2.054	103.3	103.7	103.8	106.8	0.1	2.8
الزيوت والدهون	0.511	99.7	100.5	100.6	116.7	0.1	16.0
الفواكه	1.901	108.4	113.6	112.6	120.7	-0.8	7.1
الخضروات	1.962	102.4	105.9	102.2	105.1	-3.5	2.9
السكر والمربي والعسل والشوكولاتة والحلويات	0.895	103.5	103.7	105.5	108.7	1.7	3.1
المواد الغذائية الأخرى	0.415	106.0	106.5	107.3	109.1	0.7	1.7
المشروبات غير الكحولية	1.709	113.9	121.3	124.4	128.3	2.5	3.1
2. التبغ	0.078	192.7	251.6	255.4	256.7	1.5	0.5
3. الملابس والأحذية	5.366	93.0	90.7	91.5	92.3	0.9	0.9
4. السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	34.703	103.7	103.7	103.8	104.7	0.1	0.9
5. الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل	4.056	119.3	119.2	120.3	122.1	0.9	1.5
6. الصحة	1.329	100.5	100.5	100.5	103.4	0.0	2.9
7. النقل	19.268	113.0	107.8	112.8	116.4	4.6	3.2
8. الاتصالات	5.372	94.6	94.5	94.5	94.5	0.0	0.0
9. الثقافة والترفيه	1.475	98.4	99.2	101.4	103.7	2.2	2.2
10. التعليم	1.843	141.8	145.1	147.8	155.1	1.8	5.0
11. المطاعم والفنادق	4.721	100.5	100.8	101.3	104.4	0.5	3.1
12. السلع والخدمات المتنوعة	4.967	100.0	97.4	99.1	101.1	1.8	2.0
المؤشر العام للأسعار	100.0	105.5	104.6	106.0	108.5	1.3	2.4

ملاحظات :

1. تم احتساب الأوزان اعتماداً على مسح نفقات ودخل الأسرة. وبأخذ متوسط الأعوام (2008 و2009 و2010م)
2. تم جمع البيانات من جميع ولايات محافظة مسقط
3. تم جمع البيانات اعتماداً على 7920 سلعة وخدمة متشعبة من 266 مصدراً مختاراً.
4. تم جمع بيانات إيجارات المساكن من عينة مكونة من 600 وحدة مؤجرة .

جدول (9.2)
الرقم القياسي لأسعار المنتجين (2007م=100)

البيان	الأوزان	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير (%) 20/2021	نسبة التغير (%) 21/2022
منتجات النفط والغاز	79.534	129.7	108.7	125.1	180.3	15.1	44.1
- النفط الخام والغاز الطبيعي	68.002	129.9	110.3	123.8	182.0	12.2	47.0
- منتجات النفط المكرر	11.533	127.9	98.9	132.9	170.4	34.4	28.2
المنتجات غير النفطية	20.466	99.7	99.2	114.8	119.2	15.7	3.9
1. التعدين، الكهرباء والماء	4.964	98.5	97.5	98.6	99.9	1.1	1.4
2. الصناعة التحويلية	15.502	100.1	99.8	120.2	125.4	20.4	4.4
أ. المنتجات الغذائية، والمشروبات، والمنسوجات	3.104	108.8	112.2	124.5	138.4	11.0	11.1
الأسماك، والفواكه، والخضروات، والزيوت	0.974	95.8	102.0	128.2	156.8	25.6	22.3
منتجات الألبان	0.538	102.8	103.5	111.1	120.9	7.3	8.9
منتجات المخازن ومنتجات غذائية أخرى	1.116	113.4	113.1	118.1	123.1	4.4	4.3
المشروبات	0.420	133.9	143.8	150.8	160.2	4.9	6.2
الملابس الجاهزة والمنسوجات والاحذية	0.056	116.0	118.9	121.9	125.5	2.5	3.0
ب. سلع أخرى قابلة للنقل	7.294	108.6	109.6	129.0	131.9	17.7	2.2
منتجات خشبية وورقية	0.475	132.1	130.6	133.3	134.1	2.1	0.6
منتجات كيميائية	2.889	105.8	110.4	157.7	164.4	42.9	4.2
أصباغ ومنتجات صيدلية	0.656	116.0	112.5	115.1	126.5	2.3	10.0
منتجات المطاط والبلاستيك	0.751	97.1	93.0	96.7	102.0	4.0	5.5
منتجات الزجاج والاسمنت والرخام	2.012	106.7	106.8	106.3	101.1	0.4-	4.9-
الأثاث وصناعة المجوهرات، ونفايات حديدية معاد صهرها	0.511	117.5	117.2	117.4	118.1	0.2	0.6
ج. المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	5.103	82.6	78.3	104.3	108.3	33.2	3.8
خامات ومنتجات الحديد والألمنيوم	1.897	84.3	77.9	108.9	107.0	39.8	1.8-
منتجات مصنوعة من الحديد أو الألمنيوم	0.758	80.4	77.9	89.1	111.7	14.4	25.5
أجهزة تكييف، وتسخين وضخ الماء، وحفر آبار النفط، ومرشحات زيوت السيارات	0.240	106.8	105.0	107.8	109.0	2.6	1.1
أجهزة توزيع وتوصيل الكهرباء واسطوانات واشترطة التسجيل	2.208	79.3	75.8	105.2	108.2	38.7	2.9
الرقم القياسي العام	100.0	123.5	106.8	123.0	167.8	15.3	36.4

ملاحظة:

1. يعتمد الرقم القياسي لأسعار المنتجين على الحصة النسبية لإنتاج مختلف الصناعات في السلطنة، سواء تم بيعها في السوق المحلية أو تم تصديرها لبلدان أخرى، باستخدام بيانات المسح الصناعي لعام 2007م.
 2. تم تجميع البيانات اعتماداً على 564 سلعة تدخل السوق المحلي و 329 سلعة تصديرية.
- المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والكتاب الإحصائي السنوي.

**جدول (10.2)
أسعار نفط عُمان (دولار أمريكي/برميل)**

الشهر	2018	2019	2020	2021	2022
يناير	60.79	66.28	62.81	43.83	80.26
فبراير	61.60	57.33	65.49	50.00	73.14
مارس	66.32	59.36	64.89	54.79	83.62
إبريل	63.01	64.48	54.61	60.85	91.96
مايو	63.31	66.98	34.85	64.43	110.96
يونيو	68.31	71.15	23.65	63.10	102.40
يوليو	74.41	69.99	33.68	66.40	107.22
أغسطس	73.61	61.72	41.58	71.66	112.93
سبتمبر	73.17	63.87	43.62	72.73	103.21
أكتوبر	72.64	59.68	44.32	69.38	97.00
نوفمبر	78.72	61.81	41.60	72.78	90.80
ديسمبر	80.20	60.26	41.11	81.58	90.79
متوسط الأسعار (يناير - ديسمبر)	69.67	63.58	46.02	64.29	95.36

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

**جدول (11.2)
إنتاج وصادرات النفط
(مليون برميل)**

السنة	الإنتاج	نسبة التغير (%)	الصادرات	نسبة التغير (%)
2018	357.1	0.8	289.3	1.7-
2019	354.4	0.8-	310.3	7.3
2020	347.9	1.8-	287.0	7.5-
2021	354.5	1.9	289.0	0.7
2022	388.4	9.6	319.5	10.6

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

**جدول (12.2)
التوزيع الجغرافي لصادرات النفط
(مليون برميل)**

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
الصين	240.4	243.3	248.1	242.2	260.8
اليابان	16.9	23.3	3.9	4.2	11.7
الولايات المتحدة الأمريكية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
كوريا الجنوبية	1.0	10.5	5.0	6.5	12.6
الهند	21.9	14.8	17.8	28.9	31.2
تاييلند	0.5	0.5	0.7	1.2	1.9
سنغافورة	0.0	0.0	0.3	2.1	0.3
أخرى	8.6	17.9	11.2	3.9	1.5
المجموع	289.3	310.3	287.0	289.0	320.0

جدول (13.2)
إنتاج واستخدامات الغاز الطبيعي
(مليون متر مكعب)

البيان	2021	*2022	نسبة التغير (%) 21/2022
الإنتاج	48238	50085	3.8
مصاحب	9,211	10,064	9.3
غير مصاحب*	39026.8	40,020.8	2.5
الاستخدامات	50,191	52,062	3.7
أ - محطات توليد الكهرباء	7,885	7,774	1.4-
ب - المناطق الصناعية	222	250	12.4
ج - المشاريع الصناعية	29,246	31,403	7.4
د - حقول النفط	12,838	12,636	1.6-
الواردات	1,952.6	1,977.2	1.3

* أرقام مبدئية
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والكتاب الإحصائي السنوي.

جدول (14.2)
إنتاج السلطنة من المعادن واستغلال المحاجر
(ألف طن متري)

البيان	2021	*2022	نسبة التغير (%) 21/2022
الرخام	1,088.1	1,058.2	3.0-
الحجر الجيري	8,979.3	10,615.3	18.0
الجبس	13,538.8	9,510.1	30.0-
الملح	10.1	11.5	14.0
الكروميت	488.9	412.0	16.0-
خام اللاتريت (الحديد)	707.6	116.4	84.0-
مواد البناء	43,095.0	40,938.3	5.0-
الصلصال	732.8	491.4	33.0-
الرمل	21.7	268.1	1135.0
المرو (الكوارتز)	211.6	226.3	7.0
النحاس	0.0	0.0	0.0
المنجنيز	15.1	13.5	11.0-
الكاولين	35.4	0.0	0.0
السيليكا	34.0	0.0	0.0

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن





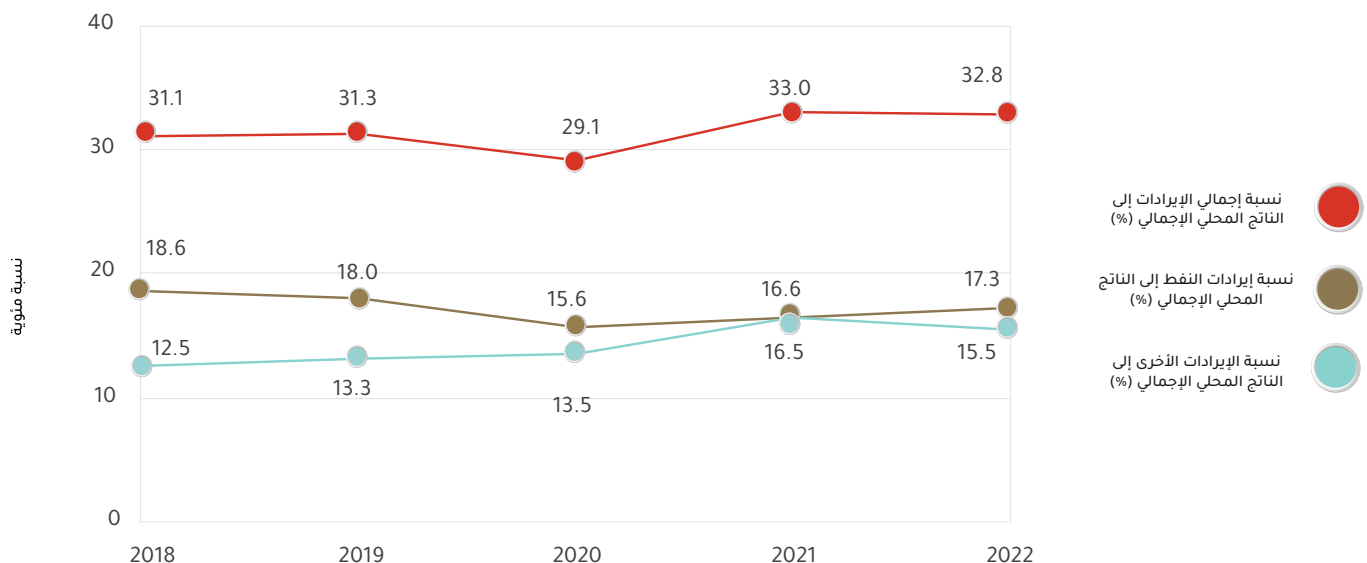
وقد تم احتواء بنود الصرف الكبيرة في عام 2022م، بالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط. ومع ذلك، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لاحتواء آثار ارتفاع الأسعار على المستهلكين ودعم النشاط الاقتصادي. وتجاوز الإنفاق الحكومي نتيجة لذلك تقديرات الموازنة بنحو 01% بسبب زيادة المساهمات الحكومية والنفقات الأخرى والاستثمار (الجدولان 2.3 و 9.3). وظلت المصروفات الجارية تشكّل البند الأكبر من إجمالي الإنفاق بحصة بلغت 7.57%، تليها المساهمات الحكومية والنفقات الأخرى بنسبة 5.41%، ثم المصروفات الاستثمارية بنسبة 8.9% (الجدول 2.3). وعلى الرغم من بعض الزيادة التي شهدتها الإنفاق مقارنة بالمستوى المدرج في الميزانية، إلا أن إجمالي الإنفاق الحكومي شكل 2.03% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2022م، وهو أقل من 6.63% المسجل في عام 1202م (المربع 1.3).

وسجلت سلطنة عُمان في عام 2022م فائضا ماليا قدره 441,1 مليون ريال عُمان، وهو أول فائض لها منذ عام 4102م (الرسم البياني 2.3). وأظهر الحساب المالي لسلطنة عُمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحسنا كبيرا خلال العام، حيث تحول من عجز بنسبة 6.3% في عام 1202م إلى فائض بنسبة 6.2% في عام 2022م. وفيما يلي نورد تحليلا مفصلا للنتائج المالية لعام 2022م بالإضافة إلى أبرز ملامح الميزانية العامة لعام 3202م.

شهدت الأوضاع المالية لسلطنة عُمان تحسنا ملحوظا خلال عام 2022م مقارنة بعام 1202م. وواصلت الحكومة تعزيز سياسات المالية العامة خلال العام من خلال تعبئة مزيد من الإيرادات وترشيد الإنفاق. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عائدات النفط، ظلت النفقات الجارية ضمن المستويات المستقرة والأمنة، مما يشير إلى تجنب سلطنة عُمان للإنفاق المسير للاتجاهات الدورية في عام 2022م. وعلاوة على ذلك، عكفت الحكومة على استغلال العائدات النفطية غير المتوقعة لسداد الديون الخارجية بشكل جزئي، وبالتالي خفض مديونيتها وتعزيز فرص سلطنة عُمان المستقبلية للوصول إلى الأسواق الدولية.

ارتفعت أسعار النفط العالمية ومستويات إنتاج النفط المحلي بشكل كبير خلال العام مما أدى إلى تعزيز الإيرادات الحكومية وتقوية الوضع المالي العام لسلطنة عُمان. وتجاوزت الإيرادات المحققة تقديرات الميزانية بنسبة 8.63% لترتفع إلى 374,41 مليون ريال عُمان في عام 2022م (الجدول 3.1 والرسم البياني 3.1). وحافظت الإيرادات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على مستوى مستقر نسبيا عند 4.11% في عام 2022م مقارنة بـ 9.11% قبل عام. ومع ذلك، انخفضت مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 8.22% في عام 2022م مقابل 4.62% في عام 1202م، مما يعكس بشكل أساسي نمو الإيرادات النفطية خلال العام.

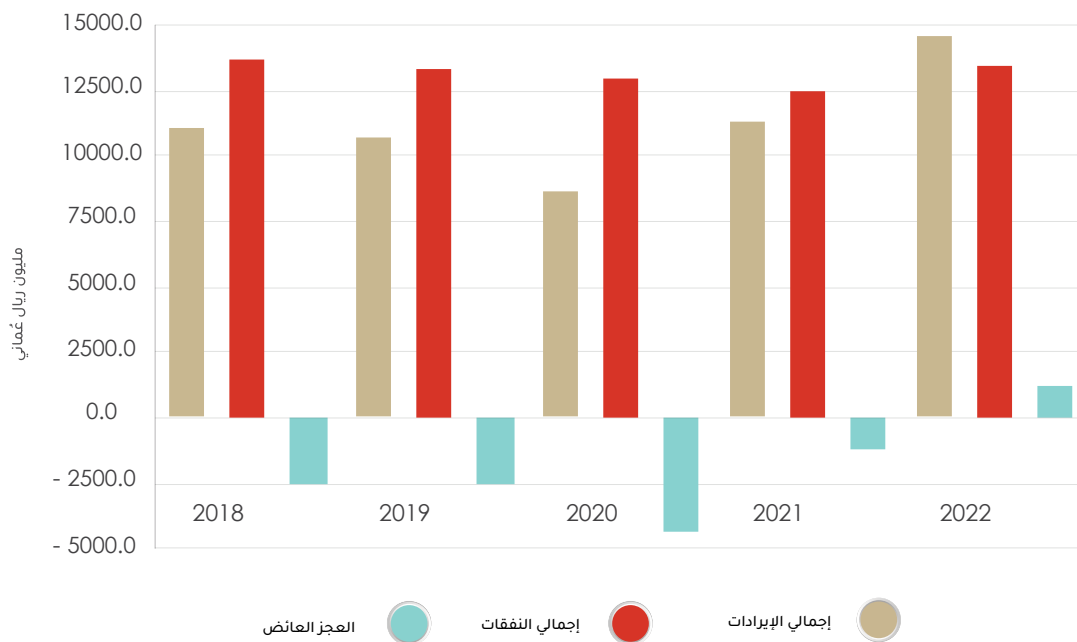
رسم بياني (1-3): نسب الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي

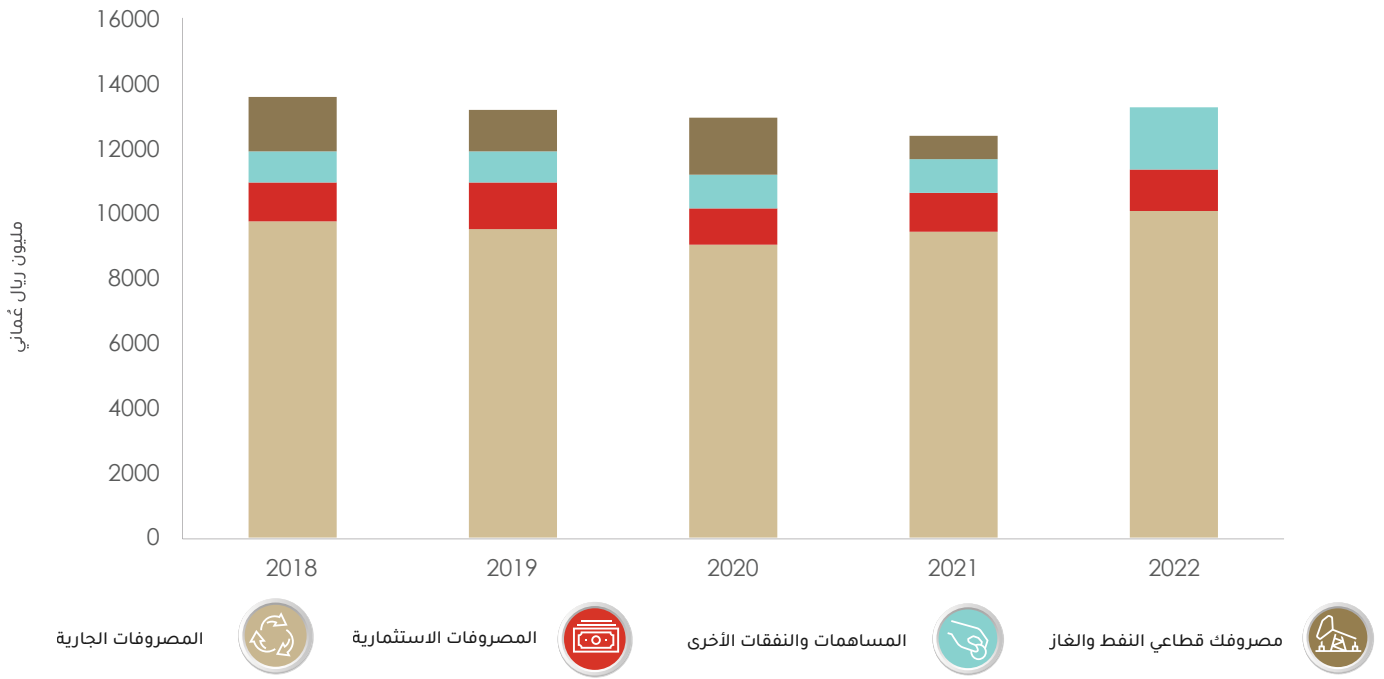


ارتفعت الإيرادات الجارية الأخرى بنسبة 13% خلال عام 2022م مما يعكس تحسن النشاط الاقتصادي (الجدول 3.3). وإجمالاً، سجلت هذه الإيرادات زيادة قدرها 374 مليون ريال عُُماني خلال العام. وارتفعت إيرادات الضرائب والرسوم بنسبة 23.3% وساهمت بنسبة 56.6% في الإيرادات الجارية الأخرى خلال عام 2022م مقارنة بـ 51.9% في عام 2021م. كما ارتفعت نسبة التحصيل من ضريبة الدخل للشركات والمؤسسات بنسبة 19.5% في عام 2022م. وسجلت الإيرادات غير الضريبية نمواً طفيفاً بنحو 2%، مما أدى إلى مساهمة قدرها 7.1 نقطة مئوية في نمو الإيرادات الجارية الأخرى خلال العام. وجاءت المساهمة الأكبر في نمو الإيرادات الجارية الأخرى من الرسوم والضرائب خلال العام. وبشكل عام، كانت إيرادات المطارات والموانئ، والفوائد على الودائع المصرفية والقروض، ورسوم جوازات السفر والهجرة، بالإضافة إلى إيرادات التعدين، من العناصر الرئيسية التي أظهرت تحسناً واعداً ضمن فئة الإيرادات غير الضريبية.

أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2022م إلى تعزيز تعبئة الإيرادات الحكومية بنسبة 29.3% لتصل إلى 14,473 مليون ريال عُُماني خلال العام، مقارنة بالزيادة البالغة 31.7% التي شهدتها عام 2021م (الجدول 3.2 والرسم البياني 3.2). وجاءت الزيادة في الإيرادات مدفوعة بنمو الإيرادات النفطية وغير النفطية. وضمن هذا السياق، قفز صافي الإيرادات النفطية بنسبة 35.8% ليشكل نحو 53% من إجمالي الإيرادات، في حين ارتفعت إيرادات الغاز بنسبة 35% لتشكّل نحو 25% من إجمالي الإيرادات. وفي ظل مساهمته بحصة قدرها 77%، ظل قطاع النفط والغاز المحرك الرئيسي للإيرادات الحكومية. ومن جانب آخر، شهدت الإيرادات غير النفطية نمواً بنسبة 11.8% في 2022م لتشكّل ما نسبته 22.8% من إجمالي الإيرادات الحكومية. ويُعزى نمو الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات الجارية الأخرى، التي انخفضت حصتها في إجمالي الإيرادات إلى 22.4% في عام 2022م من 25.7% في العام السابق.

رسم بياني (2-3): العجز/الفائض في المالية العامة





الإنفاق الحكومي

الجارية من إجمالي الإنفاق دون تغيير عند 75.7% في كلا العامين. وارتفع الإنفاق الجاري على بند الدفاع والأمن الوطني بنسبة 5% مقابل انخفاض بنسبة 1.8% في عام 2021م. كما شكّلت المصروفات الجارية الخاصة بالوزارات المدنية 44% من إجمالي الإنفاق الجاري لعام 2022م.

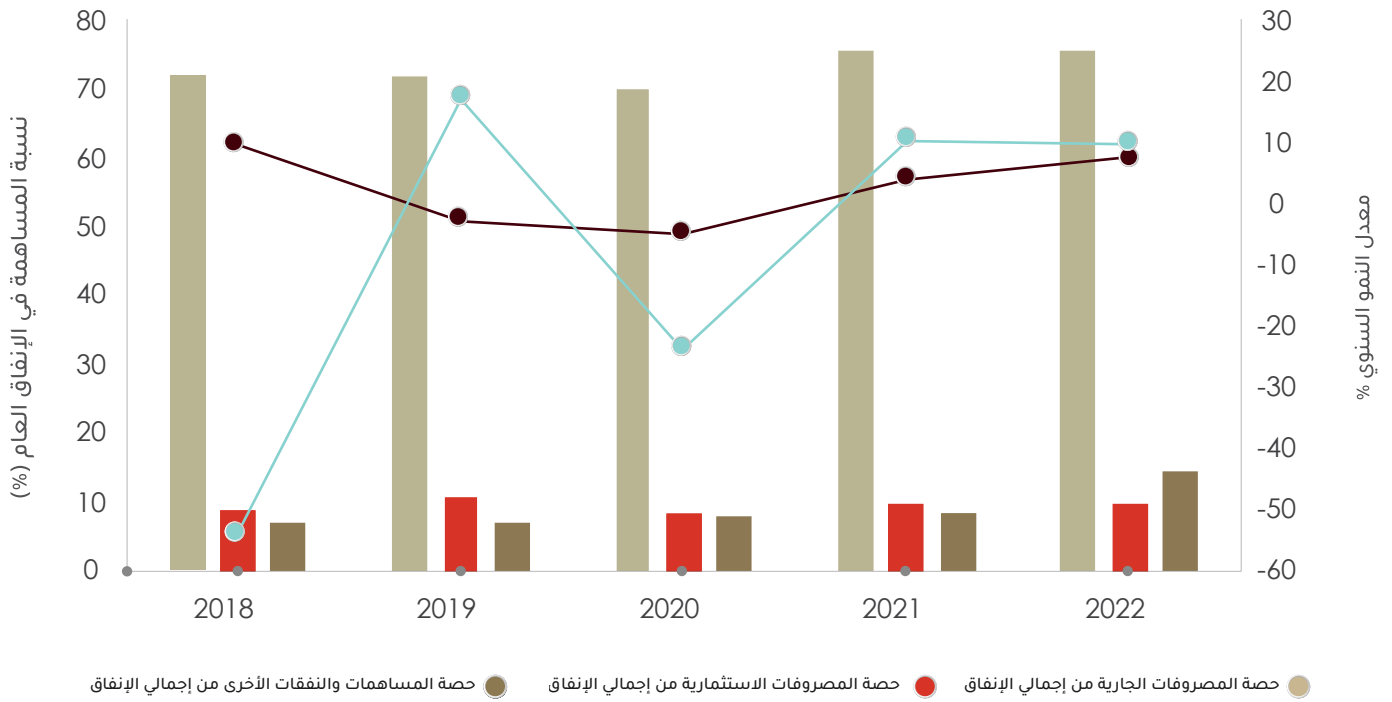
وسجلت المصروفات الجارية على شراء الغاز ونقله نموا بنسبة 44.7%، مما أدى إلى ارتفاع حصة هذه المصروفات من إجمالي الإنفاق الجاري إلى 16.2% في عام 2022م مقارنة بـ 12% في العام السابق. وكانت الزيادة في خدمة الدين العام (مدفوعات الفائدة) متواضعة نسبيا عند 2.1% في عام 2022م، مقارنة بالمعدل الأعلى والبالغ 18.2% في عام 2021م. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة خدمة الدين العام من إجمالي الإنفاق الجاري إلى 10.7% بالمقارنة مع 11.2% في العام السابق.

بلغ الإنفاق الحكومي في عام 2022م نحو 13,329 مليون ريال عُُماني مرتفعا بنسبة 7.3% مقارنة بـ 12,418 مليون ريال عُُماني في عام 2021م (الرسم البياني 3.3). وتُعزى الزيادة في النفقات بشكل أساسي إلى زيادة المساهمات الحكومية والنفقات الأخرى بنسبة 84.6% مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع فواتير دعم الوقود. كما ارتفعت المصروفات الجارية والاستثمارية بنسبة 7.4% و9.6% على التوالي.

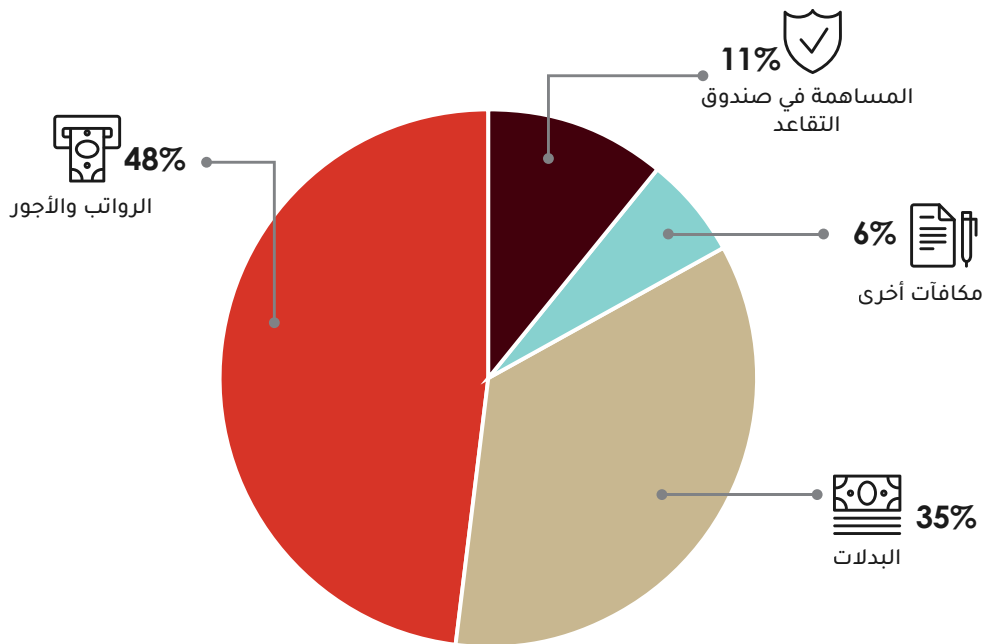
المصروفات الجارية

شهدت المصروفات الجارية خلال عام 2022م معدل نمو أعلى بنسبة 7.4% مقارنة بمعدل نمو قدره 4% في العام السابق (الرسم البياني 3.4). وظلّت حصة المصروفات

رسم بياني (3-4) : التحول في هيكل الإنفاق العام



رسم بياني (3-5) : تفاصيل إجمالي الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت الأخرى في عام 2022م



المصالح المحلية والإقليمية والدولية، والإنفاق بشكل أقل نسبياً على سداد الديون هذا العام.

الدين الحكومي

ساعد الفائض المالي الذي حققته سلطنة عُمان على خفض دينها العام من 20.9 مليار ريال عُماني في عام 2021م إلى 17.8 مليار ريال عُماني في عام 2022م. ومن خلال تبني استراتيجية حكيمة لإدارة الدين، تمكنت الحكومة بشكل فعال من خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 40.2% في عام 2022م مقارنة بنسبة 61.3% والمسجلة في عام 2021م (الجدول 3.8). وبلغ رصيد الديون المستحقة نحو 17.8 مليار ريال عُماني في نهاية ديسمبر 2022م مقارنة بـ 20.9 مليار ريال عُماني في نهاية العام السابق. علاوة على ذلك، شكّل الدين الخارجي 75% من إجمالي الدين الحكومي بنهاية عام 2022م، أي أقل قليلاً من المعدل في العام السابق والبالغ 76%. وارتفعت نسبة تغطية خدمة الدين، التي تشير إلى قدرة الدولة على إدارة عبء خدمة الدين مقارنة بإيراداتها، إلى 17.7% في عام 2022م من 12.7% في عام 2021م (الجدول 3.8).

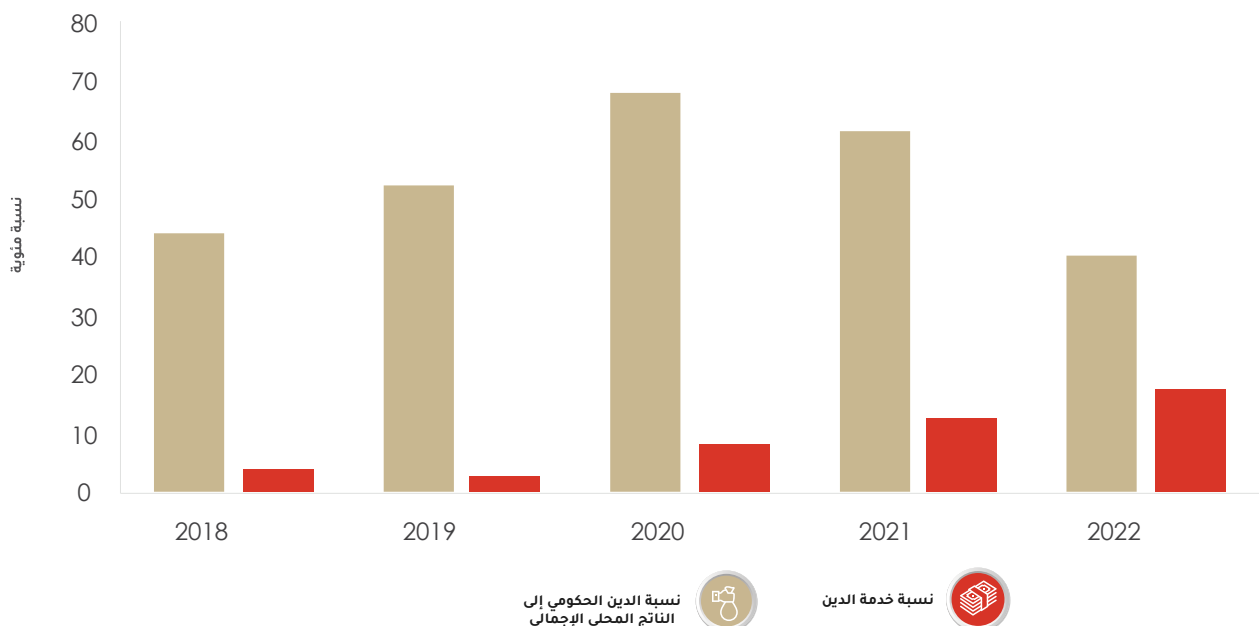
حققت المصروفات الاستثمارية نمواً بنسبة 9.6% خلال عام 2022م، وهو نوعاً ما أقل من المستوى المسجل خلال العام السابق (10.4%)، حيث شكلت حوالي 9.8% من إجمالي الإنفاق خلال عام 2022م (الرسم البياني 3.6).

الجدير بالذكر أنه تم تحويل نفقات قطاع النفط إلى شركة تنمية طاقة عُمان خلال عام 2021م، وبالتالي لم تسجل الميزانية العامة للدولة أي مصروفات لهذا القطاع في نهاية عام 2022م. وذلك على عكس النفقات الاستثمارية الفعلية البالغة حوالي 780 مليون ريال عُماني المسجلة تحت بند مصروفات إنتاج النفط والغاز لعام 2021م.

المساهمات الحكومية والنفقات الأخرى

شهد الإنفاق على المساهمات الحكومية والنفقات الأخرى نمواً ملحوظاً بنسبة 84.6% في عام 2022م مقابل انكماش بنسبة 0.4% في عام 2021م. وعليه، ارتفعت حصة المساهمات الحكومية والنفقات الأخرى من إجمالي الإنفاق إلى 14.5% في عام 2022م من 8.4% في العام السابق. ويعود الارتفاع الكبير في الإنفاق ضمن هذا البند في المقام الأول إلى الارتفاع الكبير في دعم المنتجات النفطية فضلاً عن المساهمة في دعم

رسم بياني (3-6) : نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة خدمة الدين



الميزانية العامة للدولة لعام 2022م بالمقارنة مع الأداء الفعلي

1,400 مليون ريال عُُماني، وذلك بانخفاض قدره 49% عن ميزانية عام 2022م، وبمساهمة تصل إلى 14% من إجمالي الإيرادات. ويعزى هذا الانخفاض إلى إنشاء شركة الغاز المتكاملة (IGC)، المسؤولة عن شراء وبيع الغاز وتحويل إيرادات الغاز إلى وزارة المالية. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات غير النفطية في الميزانية بنسبة 0.3% في عام 2023م مقارنة بميزانية عام 2022م (الرسم البياني 3.10). وقدرت الإيرادات الجارية الأخرى بمبلغ 3,280 مليون ريال عُُماني في ميزانية 2023م بارتفاع نسبته 3.8% مقارنة بميزانية 2022م. ومن المتوقع أن تصل إيرادات الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة خلال عام 2023م إلى 590 مليون ريال عُُماني، في حين قدرت إيرادات ضريبة دخل الشركات بنحو 560 مليون ريال عُُماني. كما قدرت الإيرادات الحكومية من جهاز الاستثمار العُماني بحوالي 800 مليون ريال عُُماني، ومن المتوقع أن تصل إيرادات الرسوم الحكومية إلى 1,330 مليون ريال عُُماني.

وتوقعت ميزانية عام 2023م انخفاض إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 14.8% ليصل إلى 11,350 مليون ريال عُُماني مقارنة بـ 13,329 مليون ريال عُُماني في ميزانية عام 2022م الفعلية وبنسبة 6.4% أقل من ميزانية عام 2022م. وضمن إجمالي الإنفاق المدرج في ميزانية عام 2023م، ستشكل المصروفات الجارية والنفقات الاستثمارية والمساهمات الحكومية والمصروفات الأخرى 75.9% و7.9% و16.1% على التوالي (الرسم البياني 3.11). ومن المتوقع أن تنخفض المصروفات الجارية خلال عام 2023م بمقدار 1,412.6 مليون ريال عُُماني مقارنة بالمصروفات الفعلية لعام 2022م ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض نفقات الشراء على النفط والغاز.

وتوقعت ميزانية الحكومة لعام 2023م عجزاً مالياً قدره 1.3 مليار ريال عُُماني، أي أقل بنسبة 16% عن ميزانية عام 2022م. ومن المتوقع أن يشكل العجز المالي 13% من إجمالي الإيرادات و3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

تجاوز إجمالي الإيرادات المحققة في عام 2022م تقديرات الميزانية بهامش كبير بلغ 37%. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع الملحوظ في إيرادات النفط والغاز (الجدول 3.9). ومع ذلك، انخفضت الإيرادات غير النفطية بشكل طفيف عن تقديرات الميزانية بنسبة 0.4% من ناحية أخرى، تجاوز الإنفاق الحكومي الفعلي مستويات الميزانية المقدرة بنحو 10% مع ارتفاع الإنفاق في بند الاستثمار والمساهمات الحكومية والمصروفات الأخرى (45.1% و80.3% على التوالي). وفي عام 2022م، حقق الميزان المالي/ رصيد المالية العامة فائضاً قدره 1,144 مليون ريال عُُماني، بينما أظهرت تقديرات الميزانية عجزاً قدره 1,550 مليون ريال عُُماني (الرسم البياني 3.9).

الميزانية العامة للدولة لعام 2023م

تم إعداد ميزانية 2023م بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040 وخطة التوازن المالي متوسطة المدى (2021-2025)، التي تهدف إلى خفض مستوى الدين والعجز للبلاد. وعليه، نصت الميزانية على أنه في حال تجاوز متوسط سعر النفط السعر المفترض والبالغ 55 دولاراً للبرميل، فسيتم استخدام إيرادات إضافية لخفض العجز وسداد الدين العام.

وقُدِّر إجمالي الإيرادات الحكومية بنحو 10,050 مليون ريال عُُماني في ميزانية عام 2023م، أي أقل بنسبة 5% عن ميزانية عام 2022م. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض توقعات إيرادات النفط والغاز. وتم تقدير صافي إيرادات النفط عند 5,320 مليون ريال عُُماني في عام 2023م، وهو ما يمثل 53% من إجمالي الإيرادات. كما يشير إلى زيادة متوقعة في هذه الإيرادات مقارنة مع ميزانية العام السابق التي افترضت تحقيق الإيرادات النفطية نحو 42.2% من إجمالي الإيرادات.

علاوة على ذلك، قدرت إيرادات الغاز في الميزانية بنحو



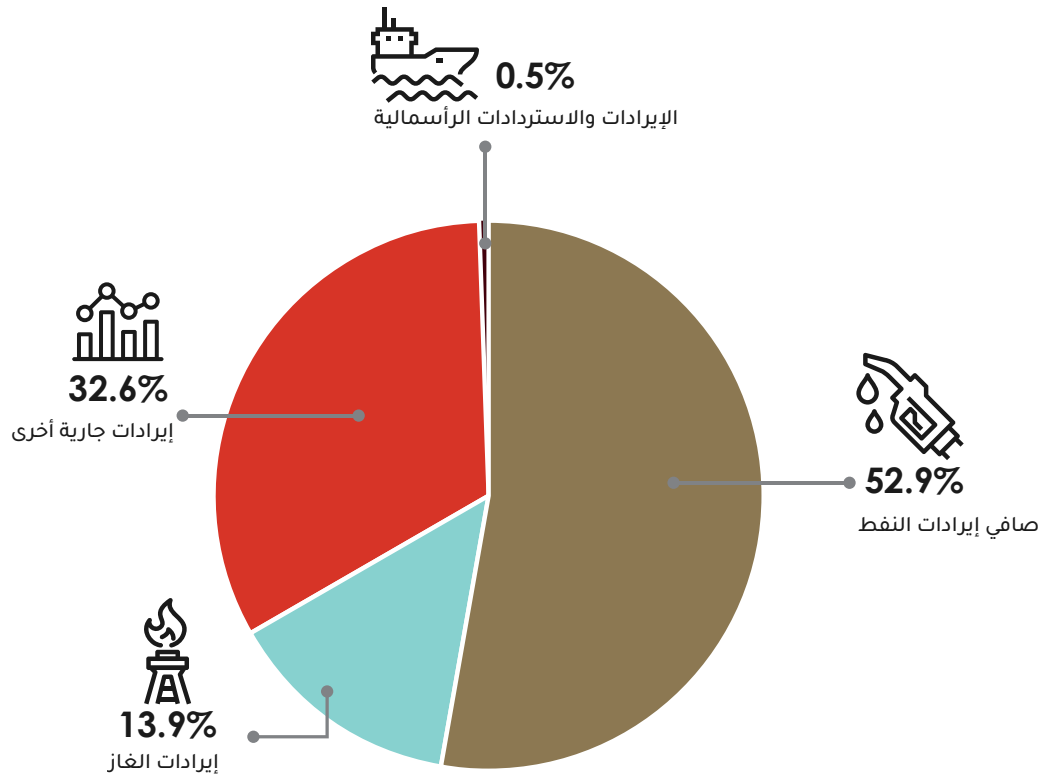
الديون المستحقة بشكل استباقي، مما ساهم في خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 40.2%. وأدت جهود الحكومة المبذولة لتخفيف عبء الدين إلى انخفاض كبير في نسبة الدين العام للبلاد. ونتيجة لذلك، استمرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، مما يشير إلى اتجاه إيجابي نحو تحقيق وضع مالي أكثر استدامة في المستقبل المنظور.

ولتمويل العجز المتوقع، تخطط الحكومة لاقتراض 900 مليون ريال عُُماني من مصادر خارجية ومحلية. في حين سيتم تمويل المبلغ المتبقي وقدره 400 مليون ريال عُُماني من خلال السحب من الاحتياطات. وكان من المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى 17.7 مليار ريال عُُماني في نهاية عام 2022، حيث استغلت الحكومة الإيرادات غير المتوقعة الناتجة عن أسعار النفط المواتية لسداد

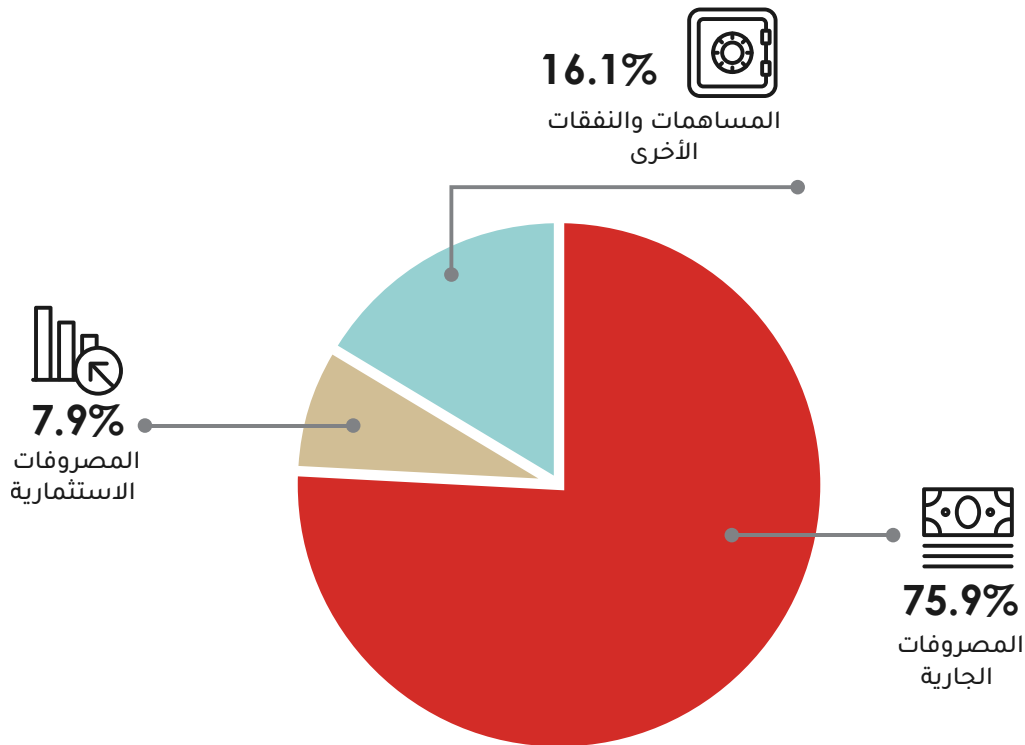
رسم بياني (3-7): مقارنة الميزانية مع الأداء الفعلي 2022م



رسم بياني (8-3) : تفاصيل الإيرادات الحكومية في الميزانية العامة المصادق عليها لعام 2023



رسم بياني (9-3) : تفاصيل الإنفاق العام في الميزانية العامة المصادق عليها لعام 2023



بناء على بعض العوامل الاقتصادية العابرة للحدود وحالة الدورة الاقتصادية والخصائص الهيكلية للاقتصاد واستجابة السياسة النقدية للصدمات المالية¹. إن وجود بعض الخصائص الهيكلية في الاقتصاد العُماني، بما في ذلك المستوى العالي من الانفتاح التجاري (الميل الكبير للاستيراد)، ونسبة كبيرة من العمالة الوافدة من إجمالي القوى العاملة (الذين يدخلون ويحولون الأموال للخارج)، قد يوحي بأن يكون مضاعف الإنفاق لدى الحكومة صغيراً نسبياً بسبب هذه التسيّرات (الرسم البياني 1). وقد تتآكل فعالية السياسة المالية أيضاً بسبب عدم كفاءة إدارة الإنفاق العام والممارسات الخاصة بإدارة الإيرادات. وعلى العكس من ذلك، فإن غياب المرونة في سعر الصرف قد يشير إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو يمكن أن يكون أكثر قوة في سياق سلطنة عُمان². كما أن الخصائص الخاصة بكل بلد تجعل من الصعب تقدير المضاعفات المالية بدقة، والتي يمكن أن تختلف أيضاً بشكل كبير وفقاً للمواصفات والمنهجية التي يتم تبنيها³.

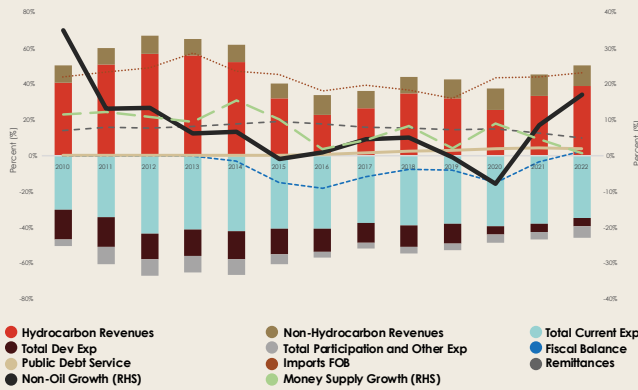
ويحاول هذا المربع دراسة التأثير قصير المدى للتغيير التقديري في الإنفاق الحكومي على الإنتاج غير النفطي في سلطنة عُمان⁴، إذ تم استخدام عمليات محاكاة بالاستعانة بنموذج الاقتصاد الكلي المخصص لشركة EOX scimonocE (EO) الذي يتبناه البنك المركزي العُماني لتقدير التأثير والمضاعفات متوسطة المدى للإنفاق المالي الحكومي على الاقتصاد العُماني⁵. إذ تتم مقارنة آثار الصدمات المالية المختلفة (الإنفاق

شهدت سياسات المالية العامة في سلطنة عُمان تحولا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ساعد التنفيذ الفاعل لعملية ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق في إطار خطة التوازن المالي متوسطة المدى على تعزيز الاستدامة المالية واستعادة التوازن الخارجي وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المختلفة. ولقد شهدت الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك سلطنة عُمان، انكماشاً حاداً في النشاط الاقتصادي في ظل تدابير الإغلاق المرتبطة بتفشّي الجائحة وما نتج عنها من انخفاض في أسعار النفط العالمية. وعلى الرغم من بدء تعافي سلطنة عُمان من تداعيات ذلك خلال عام 2021م، إلا أن أنها كغيرها من دول المنطقة لا تزال عرضة لمواجهة بعض الصدمات الخارجية. فعلى سبيل المثال، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات الحكومية ومحدودية الحيز المالي المتاح للحكومة. وخلال عام 2022م، استفادت سلطنة عُمان من المكاسب المالية غير المتوقعة من عائدات النفط لسداد ديونها الخارجية، وبالتالي خفض مديونيتها وتعزيز آفاقها المستقبلية للوصول إلى أسواق المال الدولية. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ مجموعة من التدابير المالية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار العالمية على تكلفة المعيشة للأفراد، بما في ذلك دعم أسعار الطاقة، وخفض الضرائب والتحويلات.

وفي ظل عدم وجود سياسة نقدية مستقلة نظراً لنظام ربط سعر الصرف، تلجأ الحكومة عادة إلى سياسات المالية العامة كأداة لتحقيق الاستقرار ومواجهة صدمات الاقتصاد الكلي. وعليه، فإن توافر تقديرات موثوقة للمضاعفات المالية ينطوي على أهمية بالغة في سبيل التخطيط والتنبؤ بآثار إجراءات السياسة المالية. ومع ذلك، فإن اختيار الاستجابات الملائمة (بما في ذلك حجم وتنوع أدوات السياسة) قد يختلف من وقت لآخر حسب الحيز المالي المتاح وديناميكيات الدين وغيرها من العوامل. بالإضافة إلى ذلك، يعدّ تناسق السياسة النقدية مع المالية العامة أمراً حيوياً لتحقيق الأهداف المنشودة بشكل فعال.

ووفقاً للأدبيات المتاحة، فإن آثار السياسة المالية على الناتج من حيث الحجم والاستمرارية قد تختلف

Chart 1: Characteristics of The Omani Economy (as a percent of non-oil GDP)



¹ عبده وآخرون (2010) لاحظوا أن السياسة المالية في الشرق الأوسط تميل إلى أن تكون أكثر مسابرة للدورة الاقتصادية خلال فترات التحسن مقارنة بفترات الركود. ويرون أيضاً أن السياسة المالية غير دورية نسبياً خلال فترات الركود الاقتصادي.

² يمكن للقارئ الرجوع إلى باتيني وآخرون (2014) للاطلاع على تفاصيل أكثر حول محددات المضاعفات المالية.

³ قد يؤدي عدم أخذ بعض هذه العوامل في الاعتبار إلى المبالغة في تقدير المضاعفات المالية أو التقليل منها.

⁴ يركز هذا التمرين على القطاع غير النفطي نظراً إلى أن النشاط النفطي يتأثر بشكل كبير بعوامل خارجية.

⁵ تتم معايرة المعادلات السلوكية في نموذج OE المخصص وفقاً لسياق سلطنة عُمان وتقديراً في نموذج تصحيح الخطأ. ويتضمن النموذج تعديلاً داخلياً للعجز يعتمد على الاستدامة المالية.

يحتاج التنفيذ الفعال للسياسة المالية إلى النظر في إمكانية استبعاد تأثير زيادة الإنفاق الحكومي، خاصة عندما تقوم الحكومة بتمويل عجزها من خلال الاقتراض المحلي. ويمكن أن يكون لموقف السياسة النقدية أيضاً تأثيراً كبيراً على نتائج مبادرات السياسة المالية. ومن المرجح على نطاق واسع أن المضاعف المالي سيكون أقوى عندما تكون إجراءات السياسة النقدية والمالية متزامنة مع بعضها البعض.

المراجع

عبد، وياسر، وآخرون. 0102. دورية السياسة المالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: هل الأزمة الحالية مختلفة؟ ورقة عمل لصندوق النقد الدولي رقم 86/01/PW، واشنطن، صندوق النقد الدولي.

باتيني ن، ل. إيرود، ل. فورني، وأ. وبيير 4102. "المضاعفات المالية: الحجم والمحددات واستخداماتها في توقعات الاقتصاد الكلي". المذكرات والأدلة الفنية لصندوق النقد الدولي رقم 40/4102. واشنطن، صندوق النقد الدولي.

سناهجي أ، إسبينوزا ر، 1102. "ما مدى قوة المضاعفات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي؟ تحقيق تجريبي". ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 16/11/PW، واشنطن، صندوق النقد الدولي.

الجاري والاستثماري) على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. ويمثل حجم الصدمة التقديرية، في السيناريو الحالي وسيناريو الاستثمار وكلاهما، زيادة في الإنفاق المالي بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الأساسي. وعليه، يتم اشتقاق المضاعف المالي كنسبة من التغير في الناتج المحلي الإجمالي الأساسي (بسبب المحفز) إلى حجم التحفيز المالي⁶. ويرد في الجدول 1 التأثير ومضاعفات الإنفاق المالي على المدى المتوسط لسلطنة عُمان. وتبين أن المضاعفات المالية لسلطنة عُمان أقل من واحد لكل من الإنفاق الجاري والاستثماري. ف سجل مضاعف التأثير 61.0 للإنفاق الجاري و 27.0 للإنفاق الاستثماري⁷. وتستمر تأثيرات المضاعفات المالية لبضع سنوات ولكنها تتراجع تدريجياً إلى الصفر على المدى المتوسط. وبشكل عام، يعتبر تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إيجابياً وأكثر وضوحاً بالنسبة للإنفاق الاستثماري.

وعموماً، تعتبر مضاعفات الإنفاق المالي في سلطنة عُمان صغيرة نسبياً بالنسبة للنفقات الجارية ولكنها مرتفعة إلى حد ما بالنسبة للإنفاق الرأسمالي. وبالتالي، من المهم تنفيذ سياسات فعالة لإدارة الإنفاق تركز على تعزيز الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي من شأنه تحسين آفاق النمو على المدى الطويل باستخدام الموارد المالية بكفاءة عالية. وعلى المدى المتوسط،

الجدول 1: تأثير التوسع المالي على مستوى الناتج (بالنسبة إلى خط الأساس) بناءً على ثلاثة سيناريوهات

2027	2026	2025	2024	2023	التأثير على الناتج بالنسبة إلى خط الأساس	
مضاعف المدى المتوسط					المحفز المالي*	مضاعف الأثر
سيناريوهات الإنفاق (المصرفيات)						
0.01	0.01	0.02	0.04	0.16	1%	1. الجارية
0.08	0.10	0.14	0.23	0.72	1%	2. الاستثمارية
0.04	0.05	0.08	0.13	0.44	0.50%	3. الجارية + الاستثمارية
إجمالي الأثر على الناتج بالنسبة إلى خط الأساس						
سيناريوهات الإنفاق (المصرفيات)						
0.24	0.23	0.22	0.20	0.16	المضاعف التراكمي	1. الجارية
1.28	1.20	1.10	0.96	0.72		2. الاستثمارية
0.75	0.70	0.65	0.57	0.44		3. الجارية + الاستثمارية

المصدر نموذج البنك المركزي العماني وأكسفورد إكونوميكس وحسابات دائرة البحوث الاقتصادية

ملاحظة: نقوم بمحاكاة تحفيز مالي إيجابي لمرة واحدة في عام 2023م يعادل 1% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. يفترض السيناريو 1 تحفيز الإنفاق الجاري فقط. ويفترض السيناريو 2 تحفيز الإنفاق الاستثماري فقط. في حين أن السيناريو 3 عبارة عن مزيج من التحفيز الجاري وتحفيز الإنفاق الاستثماري (بأوزان متساوية). وبما أن سلطنة عمان شهدت تغيرات هيكلية كبيرة في الآونة الأخيرة، فقد لا يتم قياس متوسط مضاعف الإنفاق بدقة تأثير السياسة المالية على الناتج في الوقت الحاضر.

⁶ يتم التحكم في مشكلة التجانس الداخلي للإنفاق المالي من خلال تقييد ردود فعل الإنتاج غير النفطي إلى الإنفاق المالي بعد التحفيز. ويتم تحقيق ذلك من خلال تثبيت النفقات الجارية والرأسمالية عند مستوياتها الأساسية لكل سنة.

⁷ إن المضاعف المالي بمقدار واحد يعني أن تغيير وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تغيير وحدة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي. وسيتم توسيع التحليل ليشمل أدوات السياسة الأخرى المتاحة للحكومة في مذكرة سياسة قادمة.

جدول (1.3)
مؤشرات إدارة المالية العامة

البيان	2018	2019	2020	2021	*2022
الفائض(+)/العجز(-) المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-7.5	-7.7	-15.2	-3.6	2.6
إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	31.1	31.3	29.1	33.0	32.8
إيرادات النفط (صافي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	18.6	18.0	13.5	16.6	17.3
إجمالي الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	38.7	39.0	44.3	36.6	30.2
المصروفات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	27.8	28.1	31.0	27.7	22.9
المصروفات الإستثمارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.4	4.2	3.7	3.5	3.0
المساهمات والنفقات الأخرى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.7	2.8	3.6	3.1	4.4
حصة إيرادات النفط من إجمالي الإيرادات (%)	59.7	57.6	46.3	50.1	52.7
حصة المصروفات الجارية من إجمالي الإنفاق (%)	71.9	72.0	69.9	75.7	75.5

* أرقام مبدئية

المصدر: وزارة المالية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات



جدول (2.3) ملخص المالية العامة
(مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير (%) 20/2021	نسبة التغير (%) 21/2022
الإيرادات	10949.6	10588.7	8503.2	11195.0	14473.0	31.7	29.3
إيرادات النفط (صافي)	6536.4	6098.5	3937.5	5613.0	7625.0	42.6	35.8
إيرادات الغاز	2030.8	1900.5	1860.2	2629.0	3548.0	41.3	35.0
إيرادات جارية أخرى	2233.3	2331.5	2087.1	2874.0	3248.0	37.7	13.0
إيرادات رأسمالية	133.4	70.9	132.9	49.0	25.0	-63.1	-49.0
استرداد رأسمالية	15.7	187.3	485.5	30.0	27.0	-93.8	-10.0
إجمالي الإنفاق العام	13599.2	13211.2	12925.7	12418.0	13329.0	-3.9	7.3
المصروفات الجارية	9773.2	9506.3	9034.5	9400.0	10092.0	4.0	7.4
الدفاع والأمن القومي	3878.5	3358.5	2834.8	2785.0	2928.0	-1.8	5.1
الوزارات المدنية	4373.7	4486.8	4580.6	4428.0	4449.0	-3.3	0.5
خدمة الدين العام	618.3	683.6	891.9	1054.0	1076.0	18.2	2.1
مصروفات إنتاج الغاز	377.1	407.2	-	-	-	-	-
مصروفات شراء ونقل الغاز	525.6	570.2	727.2	1133.0	1639.0	55.8	44.7
المصروفات الإستثمارية	1211.1	1417.4	1079.7	1192.0	1306.0	10.4	9.6
المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية	1199.9	1324.9	1071.8	1192.0	1306.0	11.2	9.6
المصروفات الإنمائية للشركات الحكومية	-	83.1	-	-	-	-	-
المصروفات الرأسمالية للوزارات المدنية	11.2	9.4	7.9	-	-	-	-
مصروفات إنتاج النفط و الغاز	1677.0	1339.6	1761.1	780.0	0.0	-55.7	0.0
المساهمات والنفقات الأخرى	937.9	947.9	1050.3	1046.0	1931.0	-0.4	84.6
مصروفات قيد التسوية	-	-	-	-	-	-	-
الفائض (+) / العجز (-)	-2649.6	-2622.5	-4422.5	-1223.0	1144.0	72.3	193.5
وسائل التمويل	2649.6	2622.5	4422.5	1223.3	-1144.0	-	-
تمويل من الإحتياطيات	300.0	400.0	500.0	400.0	-	-	-
صافي الاقتراض	2941.1	1681.0	1222.7	921.0	-2083.0	-	-
صافي إصدار سندات حكومية	400.0	200.0	739.1	300.0	-82.0	-	-
صافي حركة الحسابات الحكومية	-991.5	341.5	1960.7	-397.7	1021.0	-	-

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (3.3)						
تفاصيل الإيرادات الجارية الأخرى						
(مليون ريال عماني)						
البيان	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير 21/2022 (%)
أ - إيرادات الضرائب والرسوم	1263.9	1442.7	1199.2	1492.7	1840.0	23.3
ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات	463.1	624.8	468.4	446.0	533.0	19.5
رسوم على الرخص وغيرها	523.5	583.5	545.1	859.3	1091.0	27.0
رسوم (ضرائب) جمركية	277.3	234.4	185.7	187.4	216.0	15.3
ب - إيرادات غير ضريبية	969.4	888.7	887.9	1381.5	1408.0	1.9
إيرادات المياه	53.9	50.3	20.9	14.3	0.3	-97.9
إيرادات المطارات	68.8	71.6	41.1	36.1	58.0	60.7
إيرادات الموانئ	0.9	0.9	0.7	0.5	0.6	20.0
الأتاوة مقابل خدمات الاتصالات العامة	0.2	75.7	73.7	64.1	61.4	-4.2
فائض الهيئات العامة	15.3	10.7	9.5	21.1	14.4	-31.8
إيرادات تأجير عقارات حكومية	19.3	21.0	17.9	23.9	24.7	3.3
دخل الإستثمارات الحكومية	428.4	260.6	237.5	833.2	813.0	-2.4
فوائد على ودائع البنوك والإقراض	49.1	20.7	8.1	10.2	28.8	182.4
رسوم الهجرة والجوازات	62.7	52.3	40.4	48.5	65.6	35.3
رسوم وأتعاب إدارية مختلفة	75.8	55.9	50.1	66.6	72.1	8.3
تعويضات وغرامات وجزاءات	103.9	125.0	123.9	97.6	103.5	6.0
إيرادات تعدين	13.4	10.8	7.4	7.0	10.0	42.9
إيرادات متنوعة	47.5	60.2	225.6	129.3	105.1	-18.7
إيرادات أخرى	30.2	73.0	31.1	29.1	50.8	74.6
ج - صافي المعونات	-	-	-	-	-	-
المجموع	2233.3	2331.5	2087.1	2874.0	3248.0	13.0

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (4.3)						
المصروفات المدنية الجارية حسب نوع الإنفاق						
(مليون ريال عماني)						
البيان	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير 20/2021 (%)
أ - مجموع الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى	3214.4	3358.3	3488.4	3282.9	3402.4	3.6
الرواتب والأجور	1593.5	1672.7	1809.7	1601.2	1616.2	0.9
البدلات	1208.3	1264.0	1352.4	1171.6	1182.0	0.9
المستحقات الأخرى	167.1	176.1	243.9	230.4	220.5	-4.3
حصة الحكومة في صندوق تقاعد الموظفين	245.5	245.5	82.4	279.7	383.7	37.2
ب - مجموع المستلزمات السلعية والخدمات	715.9	750.3	754.3	873.0	751.3	-13.9
المستلزمات السلعية	189.2	212.3	237.3	277.2	210.9	-23.9
المستلزمات الخدماتية	413.9	427.7	400.9	436.4	415.3	-4.8
مصروفات خدمات حكومية	112.8	105.6	108.9	140.9	114.8	-18.5
أخرى	-	4.6	7.2	18.5	10.3	-44.3
ج - مجموع الدعم والتحويلات الجارية الأخرى	443.4	378.2	337.9	259.9	270.2	4.0
جملة المصروفات المدنية الجارية	4373.7	4486.8	4580.6	4415.8	4423.9	0.2

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (5.3)						
المصروفات المدنية الجارية حسب التخصصات الوظيفية						
(مليون ريال عماني)						
البيان	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير 21/2022 (%)
الخدمات العامة	558.6	588.9	552.2	518.9	525.1	1.2
الأمن والنظام العام	125.0	131.2	138.9	130.5	130.7	0.2
التعليم	1584.8	1705.7	1810.1	1693.4	1681.9	-0.7
الصحة	660.8	711.1	932.0	860.4	793.1	-7.8
الضمان والرعاية الاجتماعية	471.6	451.9	281.0	502.5	614.1	22.2
الإسكان	494.9	478.2	429.5	301.5	278.5	-7.6
الترفيه والثقافة والشئون الدينية	218.8	214.3	230.8	189.8	198.7	4.7
الطاقة والوقود	4.5	5.1	4.7	6.9	5.8	-15.9
الزراعة وشئون الغابات وصيد الأسماك	56.2	57.2	65.4	59.6	64.7	8.6
التعدين والتصنيع والإنشاءات	59.0	61.3	55.4	59.2	53.4	-9.8
شئون إقتصادية أخرى	139.5	81.9	80.6	93.1	77.9	-16.3
جملة المصروفات المدنية الجارية	4373.7	4486.8	4580.6	4415.8	4423.9	0.2

* أرقام مبدئية
المصدر: وزارة المالية

جدول (6.3) المصروفات المدنية الانمائية حسب التخصصات الوظيفية (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير 21/2022 (%)
الخدمات العامة	119.3	162.2	72.0	103.3	155.6	50.6
الأمن والنظام العام	4.8	4.0	26.3	2.9	4.4	51.7
التعليم	190.9	179.8	194.5	212.2	254.8	20.1
الصحة	25.5	21.6	21.6	114.3	30.0	-73.8
الضمان والرعاية الإجتماعية	3.4	2.8	44.3	22.9	51.2	123.6
الإسكان	338.0	268.3	271.5	375.9	362.7	-3.5
الترفيه والثقافة والشئون الدينية	25.5	22.4	11.7	8.5	8.8	3.5
الطاقة والوقود	0.1	0.2	0.4	25.2	36.6	45.2
الزراعة وشئون الغابات وصيد الأسماك	25.0	18.0	17.4	29.8	54.9	84.2
التعدين والتصنيع والإنشاء	0.1	5.1	47.1	7.6	5.8	-23.7
النقل والمواصلات	395.9	459.4	277.4	248.3	265.7	7.0
شئون إقتصادية أخرى	71.4	181.0	87.6	41.4	75.0	81.2
جملة المصروفات المدنية الجارية	1199.9	1324.9	1071.8	1192.3	1305.5	9.5

* أرقام مبدئية المصدر: وزارة المالية

جدول (7.3) المساهمات والنفقات الأخرى (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير 21/2022 (%)
مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	115.7	78.1	72.8	7.0	69.0	885.7
دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	25.9	36.9	31.1	38.0	33.0	-13.2
الدعم الحكومي لقطاع الكهرباء	476.6	600.0	725.3	556.0	546.0	-1.8
دعم السلع الغذائية الأساسية	4.8	2.9	1.8	-	20.0	-
الدعم التشغيلي للشركات الحكومية	142.8	190.1	151.2	-	-	-
دعم المنتجات النفطية	20.0	39.9	23.1	39.0	730.0	-
المصروفات الاستثمارية للشركات الحكومية	152.1	-	45.0	-	-	-
دعم قطاع المياه	-	-	-	95.0	75.0	-21.1
دعم قطاع الصرف الصحي	-	-	-	74.0	86.0	16.2
دعم قطاع النفايات	-	-	-	79.0	55.0	-30.4
مخصص سداد الديون	-	-	-	150.0	200.0	33.3
دعم قطاع النقل	-	-	-	0.0	115.0	-
دعم قطاعات أخرى	-	-	-	8.0	1.0	-87.5
جملة المساهمات والنفقات الأخرى	937.9	947.9	1050.3	1046.0	1931.0	84.6

* أرقام مبدئية المصدر: وزارة المالية

جدول (8.3) مؤشرات الدين الحكومي (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير 21/2022 (%)
إجمالي الدين الحكومي (مليون ريال عماني)	15481.7	17570.3	19818.4	20934.0	17740.0	-15.3
مدفوعات لسداد أصل الدين (مليون ريال عماني)	359.5	327.3	1072.9	1729.3	3707.3	114.4
مدفوعات الفوائد (مليون ريال عماني)	618.3	683.6	891.9	1054.0	1072.0	1.7
مؤشرات المديونية**						
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	44.0	51.9	67.9	61.7	40.2	-34.9
نسبة خدمة الدين (%)***	3.8	4.1	12.0	12.7	17.7	39.4

* أرقام مبدئية

** لا تعكس هذه الأرقام دين السلطنة بشكل عام نظراً لأنها لا تشمل الديون غير الحكومية. وبالتالي فإنها غير قابلة نهائياً للمقارنة مع المؤشرات المعيارية للدين التي تنشرها الدول الأخرى.

*** تخص الدين الخارجي للحكومة فقط. وتتضمن نسبة خدمة الدين (مدفوعات سداد الأصل زائد مدفوعات الفائدة) كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات. المصدر: وزارة المالية.

ملاحظة: 1. تمت زيادة مدفوعات لسداد أصل الدين (البند 2) ومدفوعات الفوائد (البند 3) لتمثل المبالغ المستحقة الخارجية والمحلية.

2. قد تختلف أرقام الديون الإجمالية عن البيانات المنشورة سابقاً بسبب إدراج تسهيلات السحب على المكشوف من البنك المركزي العماني.

جدول (9.3) الأرقام التقديرية والفعلية للميزانية العامة (مليون ريال عماني)

البيان	ميزانية 2022	الفعلي 2022	" نسبة التغير (%) الفعلي 2022 / ميزانية 2022 "	ميزانية 2023	نسبة التغير (%) / ميزانية 2022 الفعلي 2023
إجمالي الإيرادات :	10580.0	14473.0	36.8	10050.0	-30.6
إيرادات النفط (صافي)	4490.0	7625.0	69.8	5320.0	-30.2
إيرادات الغاز	2750.0	3548.0	29.0	1400.0	-60.5
إيرادات جارية أخرى	3160.0	3248.0	2.8	3280.0	1.0
إيرادات رأسمالية	170.0	25.0	-85.3	40.0	60.0
استرداد رأسمالية	10.0	27.0	170.0	10.0	-63.0
إجمالي الإنفاق العام :	12130.0	13329.0	9.9	11350.0	-14.8
(أ) المصروفات الجارية :	10159.0	10092.0	-0.7	8620.0	-14.6
الدفاع والأمن القومي	2965.0	2928.0	-1.2	3000.0	2.5
الوزارات المدنية	4300.0	4449.0	3.5	4420.0	-0.7
مصروفات إنتاج النفط (جارية)	1600.0	1639.0	2.4	0.0	-100.0
خدمة الدين العام	1294.0	1076.0	-16.8	1200.0	11.5
(ب) المصروفات الإستثمارية :	900.0	1306.0	45.1	900.0	-31.1
مصروفات إنتاج النفط والغاز	-	-	-	-	-
(ج) المساهمات والنفقات الأخرى	1071.0	1931.0	80.3	1830.0	-5.2
الفائض (+) / العجز (-) :	-1550.0	1144.0	-173.8	-1300.0	-213.6
وسائل التمويل :	1550.0	-1144.0	-	1300.0	-
تمويل من الإحتياطيات	400.0	-	-	400.0	-
صافي الاقتراض	305.0	-2083.0	-	913.0	-
صافي سندات التنمية	845.0	-82.0	-	-13.0	-
صافي حركة الحسابات الحكومية	0.0	1021.0	-	-	-

المصدر: وزارة المالية

النقود والبنوك والمؤسسات المالية





أظهر القطاع المصرفي والمالي في سلطنة عُمان مرونة في مواجهة الجائحة كما أظهرت المؤشرات الرئيسية، إذ تمكن القطاع من تجاوز الصدمات العالمية بمستوى عالٍ من الفعالية. وتحسن مستوى ربحية البنوك، كما أصبحت مستويات السيولة والرسملة أعلى من المتطلبات التنظيمية والرقابية المفروضة من قبل البنك المركزي العُماني.

ولعب موضوع إلغاء التدابير الاستثنائية التي تم العمل بها خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19 دوراً حاسماً في الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان التدفق الكافي للائتمان لدعم التعافي الاقتصادي. وخلال عام 2022م، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتسريع عملية تشديد السياسة النقدية استجابة لارتفاع معدل التضخم. ونظراً لتبني سلطنة عُمان لنظام سعر صرف يربط الريال العُماني بالدولار الأمريكي، عكف البنك المركزي العُماني على زيادة سعر الفائدة الأساسي بما يتماشى مع السياسة النقدية الأمريكية. ومع ذلك، قد يكون أثر انتقال السياسة النقدية التشديدية إلى أسعار الفائدة المحلية مثل أسعار الفائدة على الودائع وأسعار التجزئة وإقراض الشركات أقل وضوحاً مقارنة بالتشديد النقدي على تكاليف الاقتراض، وبالتالي على النشاط الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يزال نظام ربط سعر الصرف يوفر ركيزة اسمية موثوقة لسلطنة عُمان، إذ يقلل من حالات عدم اليقين ويساهم في الحفاظ على مستويات منخفضة ومستقرة للتضخم في عُمان.

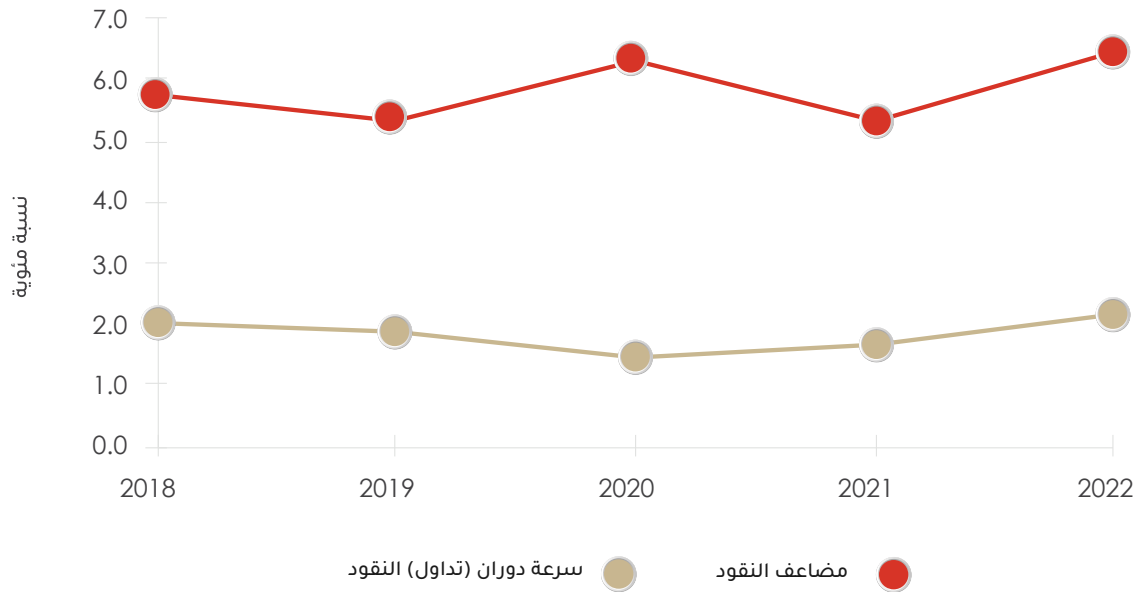
المؤشرات النقدية والمصرفية

نما القطاع المصرفي بشكل معتدل خلال عام 2022م مع تسارع النمو الاقتصادي الحقيقي بشكل طفيف وارتفاع أسعار الفائدة في سلطنة عُمان وعلى مستوى العالم، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل المصرفي. وقد

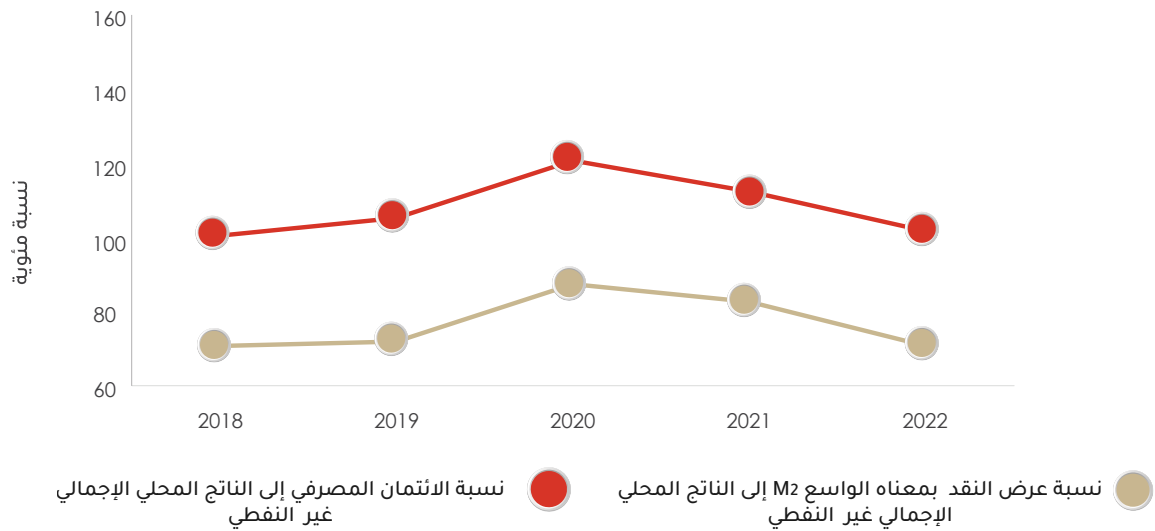
كان النمو الاسمي خلال العام مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى تحسين المركز المالي للحكومة ومستويات السيولة في عُمان بشكل عام.

وسجل البيان المالي الختامي للبنك المركزي العُماني انكماشاً بنسبة 12.7% خلال عام 2022م نظراً لتراجع إيداعات البنك المركزي العُماني في الخارج بنسبة 30% والائتمان الممنوح للحكومة، فضلاً عن مستحقات البنوك (والتي تمثل بشكل أساسي مبالغ إعادة الشراء المستحقة للبنوك لدى البنك المركزي العُماني). وسجلت المؤشرات المصرفية نمواً طفيفاً خلال عام 2022م، حيث شهد إجمالي أصول القطاع المصرفي نمواً بنسبة 0.8% ليصل إلى 38.8 مليار ريال عُماني بنهاية عام 2022م. وارتفع الائتمان الممنوح بنسبة 4.8% (29.2 مليار ريال عُماني)، بينما ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 1.1% خلال العام. ولقد شهدت البنوك تحسناً في مؤشرات السلامة المالية، وتبلغ نسب رأس المال والسيولة في البنوك مستويات أعلى بكثير مما تفرضه الشروط التنظيمية، خلال عام 2022م، كما يتضح في ارتفاع نسبة كفاية رأس المال التي بلغت 19.7% مقارنة بـ 19.4% بنهاية عام 2021م. وعلاوة على ذلك، حافظت البنوك على نسبة تغطية سيولة كافية بلغت 190.2% ونسبة صافي تمويل مستقر بلغت 115.1%، مقابل الحد الأدنى المقرر من جانب البنك المركزي العُماني والبالغ 100%، الأمر الذي يعكس حسن إدارة مخاطر السيولة ضمن القطاع المصرفي. أما فيما يتعلق بالتعميق المالي، انخفض الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي من 112.7% في عام 2021م إلى 101% في عام 2022م، في حين انخفضت الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 75.5% إلى 58.7% خلال الفترة ذاتها. كما شهدت سرعة تداول النقد بمعناه الواسع ارتفاعاً من 1.7% في عام 2021م إلى 2.2% في عام 2022م (الرسم البياني 4.1 أ، ب، ج).

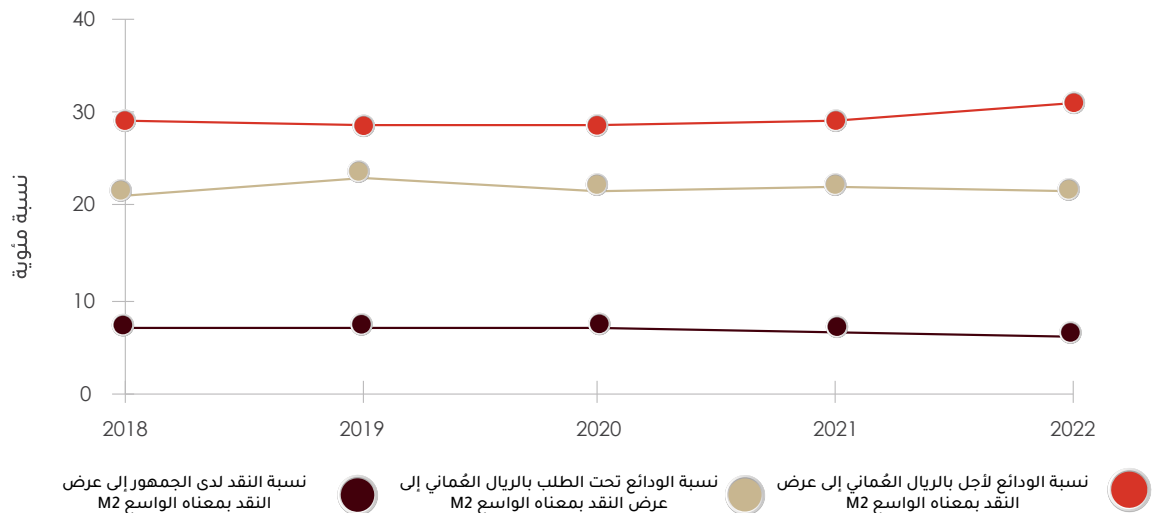
رسم بياني (4-1أ): سرعة دوران (تداول) النقود ومضاعف النقود



رسم بياني (4-1ب): نسبة السيولة المحلية (عرض النقد بمعناه الواسع M2) والائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



رسم بياني (4-1ج): نسب النقد والودائع



تتمثل السياسة النقدية للبنك المركزي العُماني في تبني نظام سعر صرف ثابت حيث يرتبط الريال العُماني بالدولار الأمريكي. وفي ظل تبني هذا النظام والحساب الرأسمالي المفتوح، تظل استقلالية البنك المركزي العُماني محدودة فيما يتعلق بالقدرة على اتباع سياسة نقدية مستقلة. ومع ذلك، يعمل البنك المركزي العُماني على إدارة السيولة المحلية بشكل فاعل للحفاظ على استقرار معدل التضخم ودعم توفير مستويات كافية من الائتمان وبأسعار معقولة لمختلف قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وذلك مع الحفاظ على سعر الصرف الثابت. ويحدد البنك المركزي العُماني سعر الفائدة الأساسي (سعر إعادة الشراء) من خلال الرجوع إلى الحد الأعلى للنطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة (TFFR)، مع هامش إضافي قدره 50 نقطة أساس كعلاوة مخاطرة لاستيعاب مستويات المخاطر المختلفة بين الاقتصاديين. ويعتبر سعر إعادة الشراء (اتفاقيات إعادة الشراء) هو سعر الفائدة الأساسي الذي يقوم البنك المركزي العُماني من خلاله بضخ السيولة في القطاع المصرفي.

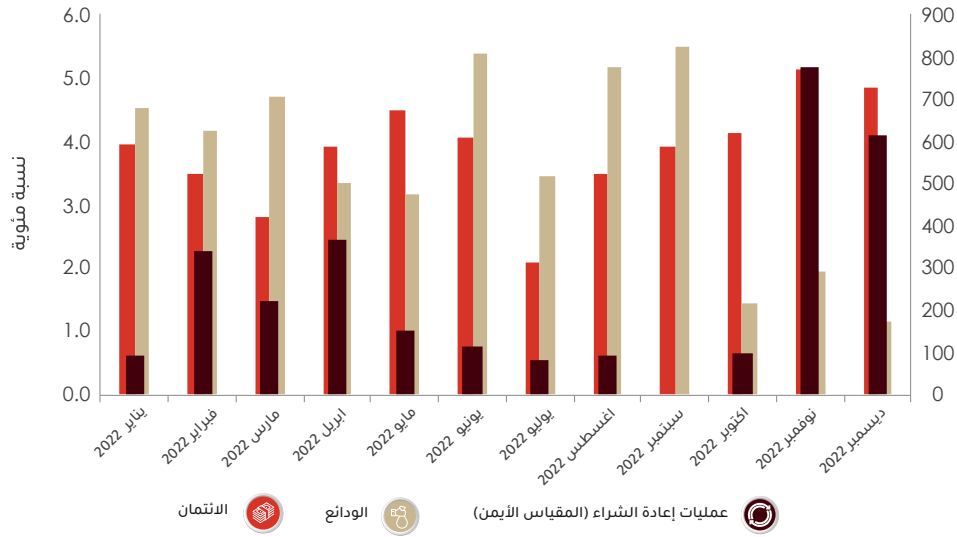
ومع بداية جائحة كوفيد-19، خُفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي النطاق المستهدف للأموال الفيدرالية إلى 0 - 0.25%. وبناءً على ذلك، قام البنك المركزي العُماني بخفض سعر إعادة الشراء إلى 0.5% في مارس 2020م. وظلّ كلا المعدلين عند نفس المستوى طوال عام 2021م وحتى شهر مارس 2022م، إذ بدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي في زيادة سعر الفائدة الأساسي، وانتهى الأمر برفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية سبع مرات خلال عام 2022م. وبطبيعة الحال، لجأ البنك المركزي العُماني إلى زيادة سعر إعادة الشراء بسبب نظام الربط. وتجدر الإشارة إلى أن سعر إعادة الشراء قد بدأ عند 0.5% في مارس 2022م ووصل لغاية 5.0% في ديسمبر 2022م. وبلغ متوسط السيولة الشهرية التي تم ضخها من خلال عمليات إعادة الشراء إلى 245.7 مليون ريال عُماني خلال عام 2022م (بمتوسط سعر إعادة شراء بلغ 2.247%) (الجدول 4.5).

سجلت المجاميع النقدية نمواً طفيفاً خلال عام 2022م. وفي الوقت الذي ظل فيه الطلب على الائتمان ضمن المستويات القوية، تحولت هيكلية الودائع من ودائع التوفير/ الادخار إلى ودائع لأجل بسبب الزيادة الإجمالية في أسعار الفائدة. وسجل النقد الاحتياطي (القاعدة النقدية) انكماشاً بنسبة 18.3% بسبب الانخفاض الكبير في ودائع البنوك (على شكل أرصدة مقاصة) لدى البنك المركزي العُماني بنسبة 28.2%، لتصل إلى 1.5 مليار ريال عُماني في نهاية ديسمبر 2022م. وارتفع عرض النقد بمعناه الواسع بشكل طفيف بنسبة 0.6% خلال العام مدفوعاً بزيادة الودائع بالريال العُماني التي شهدت نمواً بنسبة 1.7%. وضمن عرض النقد بمعناه الواسع، تراجع عرض النقد بمعناه الضيق بنسبة 2.4% مع تراجع النقد المتداول لدى الجمهور والودائع تحت الطلب بنسبة 4.9% و1.7% على التوالي. وارتفع شبه النقد بنسبة 1.8% حيث قابل ارتفاع الودائع لأجل بالعملة المحلية بشكل جزئي انخفاض ودائع التوفير بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية.

المسح النقدي

جاء التوسع الطفيف بنسبة 0.6% في عرض النقد بمعناه الواسع مدعوماً بنمو بلغ 1% في الأصول المحلية، في حين انخفض صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني وشركات الإيداع الأخرى مجتمعة بشكل هامشي بنسبة 0.8% خلال عام 2022م (الجدول 4.4). وسجل صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني انخفاضاً بنسبة 10.9%، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني بمقدار 741.2 مليون ريال عُماني، في حين عوّض صافي الأصول الأجنبية لشركات الإيداع الأخرى هذا الانخفاض وارتفع بمقدار 705.6 مليون ريال عُماني. كما ارتفع مصدر عرض النقد المحلي بنسبة 1.0%، حيث قابل الانخفاض الحاصل في مطالبات القطاع المصرفي على الحكومة ارتفاع في مطالبات القطاع المصرفي على القطاع الخاص والمؤسسات العامة.

رسم بياني (2-4): ضخ السيولة والنمو في الائتمان والودائع



سوق المال

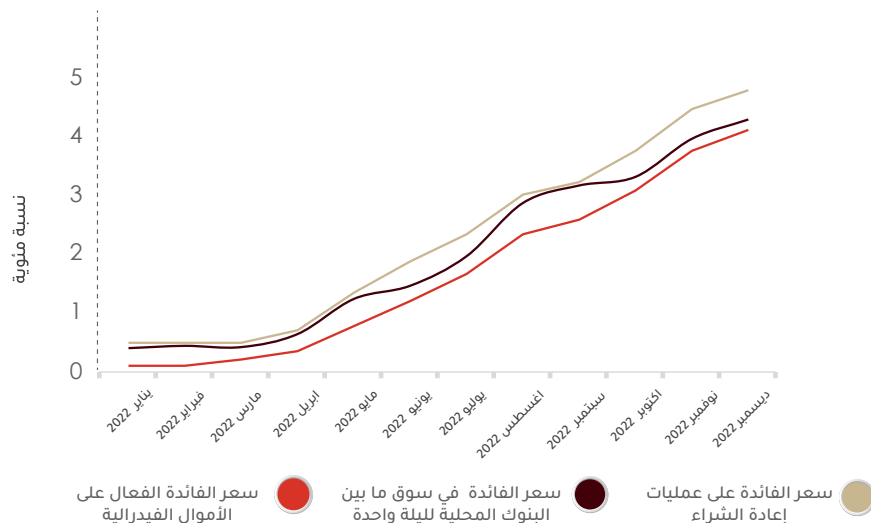
تعد الأسواق المالية العميقة والسائلة ركيزة أساسية لتطوير قطاع مالي متين يعمل على تسهيل الانتقال السلس لأثر السياسة النقدية فضلا عن تخصيص الموارد المالية بطريقة فعالة. وعليه، تعتبر مسألة تعميق الأسواق المالية إحدى الأولويات التي يحرص صُناع السياسات على بذل الجهود نحو تطوير هذه الأسواق وتنميتها. ويعد تطوير البنية الأساسية للأسواق المالية عاملا مهما يمكنه الإسهام في تحقيق تطلعات رؤية عُمان 2040. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل تعميق الأسواق المالية من خلال تبني الأدوات المناسبة للتمويل وآليات التجارة ومشاركة المخاطر في تحسين الأداء العام للسوق. ومع الأخذ بعين الاعتبار تبني سلطنة عُمان للحساب الرأسمالي المفتوح ونظام سعر الصرف الثابت، تتأثر أنشطة الأسواق المالية بشكل كبير بالتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية على حد سواء. عليه، يناقش هذا

الفصل آخر مستجدات الأسواق المالية في عُمان، وخصوصا سوق النقد وسوق رأس المال وسوق النقد الأجنبي.

سوق النقد

يلعب سوق النقد دورا محوريا في عمليات الوساطة المصرفية وانتقال أثر السياسة النقدية. ويدير البنك المركزي العُماني إجمالي السيولة في النظام المصرفي بشكل غير مباشر باستخدام اتفاقيات إعادة الشراء لضخ السيولة ومزادات أذون الخزانة وشهادات الإيداع لاستيعاب السيولة. واستنادا إلى موقف السياسة النقدية، يقوم البنك المركزي العُماني بإدارة فجوة السيولة لآجال الاستحقاق قصيرة الأجل، والتي تؤثر بدورها على أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وكما أشرنا سابقا، تعتبر الظروف النقدية المحلية في سلطنة عُمان انعكاسا لنظيراتها في الولايات المتحدة.

رسم بياني (3-4): سعر الفائدة في سوق ما بين البنوك المحلية ليلية واحدة وسعر الفائدة الفعّال على الأموال الفيدرالية



يتم تسعير السيولة المقدمة للبنوك من خلال عمليات إعادة الشراء بسعر مرتبط بسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية. ويوضح هذا الأمر أن سعر الفائدة في سوق المال العُماني لا يتم تحديده من قبل البنك المركزي العُماني ولكنه يتغير بشكل متزامن مع السعر السائد في الولايات المتحدة. وفي محاولة لاحتواء معدل التضخم، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة الأساسي في مارس 2022م. وبعد رفع السعر سبع مرات بشكل متتالي خلال عام 2022م، تم رفع سعر الفائدة بشكل تراكمي بمقدار 4.50 نقطة مئوية. وعليه، ارتفعت أسعار سوق النقد في سلطنة عُمان خلال العام حيث وصل سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة إلى 4.271% بحلول ديسمبر 2022م وذلك من 0.369% في عام 2021م. وأظهرت هذه التحركات خلال العام أن أسعار الفائدة بين البنوك المحلية لليلة واحدة خلال عام 2021م كانت أعلى من سعر الفائدة الفيدرالي الفعلي، وعلى الرغم من اتباع هذه الأسعار لسعر الفائدة الفيدرالي الفعلي. كما ظلت هذه الأسعار أقل من سعر إعادة الشراء لدى البنك المركزي العُماني (الرسم البياني 4.3).

وبالمثل، ارتفع معدل أنشطة الاقتراض والإقراض بين البنوك التقليدية إلى حد ما من متوسط 25 مليون ريال عُمني خلال عام 2021م إلى 38.7 مليون ريال عُمني في عام 2022م. كما ارتفع إجمالي السيولة التي وفرتها البنوك من خلال عمليات إعادة الشراء مع البنك المركزي العُماني بنسبة 18.51% ليصل إلى 2,948.5 مليون ريال عُمني في 2022م من 2,487.6 مليون ريال عُمني في 2021م وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة المتبقية. وعلى وجه مماثل، ارتفع إجمالي قيمة أدونات الخزينة الصادرة إلى 4,007.7 مليون ريال عُمني في عام 2022م مقارنة بـ 5,462.6 مليون ريال عُمني خلال عام 2021م (الجدول 5.4). ويعمل إصدار أدونات الخزينة على تلبية طلب الحكومة للتمويل قصير الأجل، فضلاً عن تطوير سوق النقد من خلال توفير معايير مرجعية مناسبة.

سوق رأس المال

يملك سوق رأس المال دوراً بالغ الأهمية للدفع بالنمو الاقتصادي للبلاد على المدى المتوسط والطويل. إذ يعمل على دفع معدلات النمو من خلال تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد وتمويل الأنشطة الاستثمارية. كما أنه بمثابة قناة تضمن تدفق الموارد المالية من خلال سوق الدين وسوق الأسهم للربط ما بين مقدمي رأس المال والباحثين عنه. ولذلك، قامت هيئة سوق المال (الجهة المنظمة للسوق) والحكومة بتوجيه المساعي الرامية إلى التركيز على وضع السياسات المناسبة

والكفيلة بتطوير سوق رأس المال وتوسيع نطاق عمله في سلطنة عُمان. ومع تطور سوق الأسهم بشكل ملحوظ، لم يشهد سوق الدين عمليات طرح جديدة مع تحسن الوضع المالي لسلطنة عُمان في عام 2022م. ومن المتوقع أن يحظى تطوير سوق رأس المال بزخم إضافي مع زيادة مشاريع التنويع الاقتصادي التي يتوقع أن تولد المزيد من الطلب على مصادر تمويل بديلة بما في ذلك سوق رأس المال.

وقامت الحكومة في عام 2021م بإصدار سندات التنمية الحكومية على فترتين بأجال استحقاق مختلفة يبلغ مجموعها 400 مليون ريال عُمني، إلا أنه لم يكن هنالك أي إصدار لسندات التنمية الحكومية خلال عام 2022م. وبلغ الرصيد الإجمالي لسندات التنمية الحكومية 2900 مليون ريال عُمني بنهاية عام 2022م، منها 1621.06 مليون ريال عُمني في حيازة البنوك التجارية والمتخصصة. وأظهر نمط حيازة سندات التنمية الحكومية في نهاية عام 2022م أن حصة البنوك كانت هي الأعلى بنسبة 55.9%، تليها صناديق التقاعد بحصة بلغت 35.0% (الجدول 4.6 (أ)).

وشهدت أنشطة سوق سندات الشركات في عام 2022م تحسناً طفيفاً مما يعكس انتعاش الأنشطة الاقتصادية. وتم إصدار خمسة إصدارات أولية خلال العام بقيمة إجمالية بلغت 581.9 مليون ريال عُمني. كما هو الحال في عام 2021م حيث تم إصدار خمسة إصدارات كذلك بقيمة بلغت 77.5 مليون ريال عُمني. أما بالنسبة لمؤشرات سوق الأسهم، يظهر الجدول 4.6 (ب) تحسناً في أسعار الأسهم حيث ارتفع مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة 17.6% في عام 2022م، مما يعكس تحسن مستوى الثقة والانتعاش الاقتصادي بعد انحسار جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 7.4% خلال عام 2022م لتصل إلى 23.7 مليار ريال عُمني بنهاية العام. وكشفت التحركات خلال عام 2022م أن مؤشر سوق مسقط 30 قد بلغ ذروته عند 4,907.9 نقطة في ديسمبر، بينما لامس أدنى مستوى عند 4,033.4 نقطة في فبراير من عام 2022م. وانخفض أداء مؤشر سوق مسقط المتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة 5.0% من 531.77 نقطة بنهاية عام 2021م إلى 505.22 نقطة بنهاية عام 2022م.

سوق النقد الأجنبي

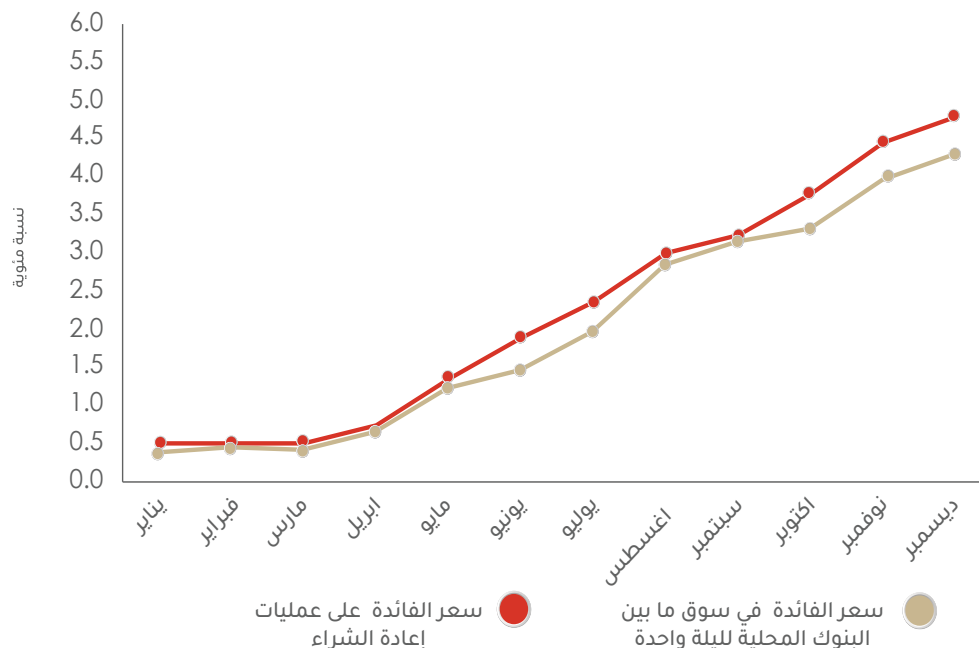
لا يزال نظام سعر الصرف الثابت الذي تتبناه سلطنة عُمان يخدم هدف الاقتصاد العُماني من حيث توفير ركيزة نقدية موثوقة ومعدل تضخم مستقر. ونظراً لهيمنة صادرات النفط على قطاع السلع القابلة للتداول (البنود

التجارية) والفوائد المحدودة التي يمكن أن يوفرها نظام سعر الصرف المرن بالنسبة للقدرة التنافسية، فقد ساعد نظام سعر الصرف الثابت على تقليل مستوى الانكشاف على مخاطر أسعار الصرف. ويظل الحفاظ على تكافؤ سعر الصرف هدفا أساسيا للبنك المركزي العُماني. وظلت الحكومة المزود الرئيسي للعملة الأجنبية للبنك المركزي العُماني، في حين تعتبر البنوك التجارية المشتري الأساسي للعملة الأجنبية منه. وضمن هذا السياق، قام البنك المركزي العُماني بشراء ما مجموعه 20.1 مليار دولار أمريكي من وزارة المالية والجهات الحكومية الأخرى في عام 2022م، في حين بلغ حجم مبيعاته للدولار الأمريكي للبنوك نحو 21.9 مليار دولار. كما استخدمت البنوك التجارية ودائعها بالعملة الأجنبية (المقومة بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي) لتلبية متطلباتها من العملات الأجنبية بما في ذلك الإقراض بالعملة الأجنبية. وفي نهاية عام 2022م، شكّلت الودائع بالعملة الأجنبية ما نسبته 10.2% من إجمالي الودائع لدى البنوك، بينما شكّل الائتمان بالعملة الأجنبية 14.6% من إجمالي الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، انخفض صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني والأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات الأخرى بنسبة 0.8% و2.8% على التوالي.

هيكلة أسعار الفائدة وتطوراتها

على الرغم من محدودية استقلالية البنك المركزي العُماني المرتبطة برسم سياسته النقدية، إلا أنه يقوم بإدارة السيولة باستخدام أدوات مختلفة مثل اتفاقيات إعادة الشراء لضمان مستوى سيولة كافية في النظام

رسم بياني (4-4): أسعار الفائدة على المدى القصير



ومواءمة سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة ضمن النطاق المستهدف. ولقد رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي خلال عام 2022م سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية سبع مرات بدءا من مارس بمقدار 25 نقطة أساس.

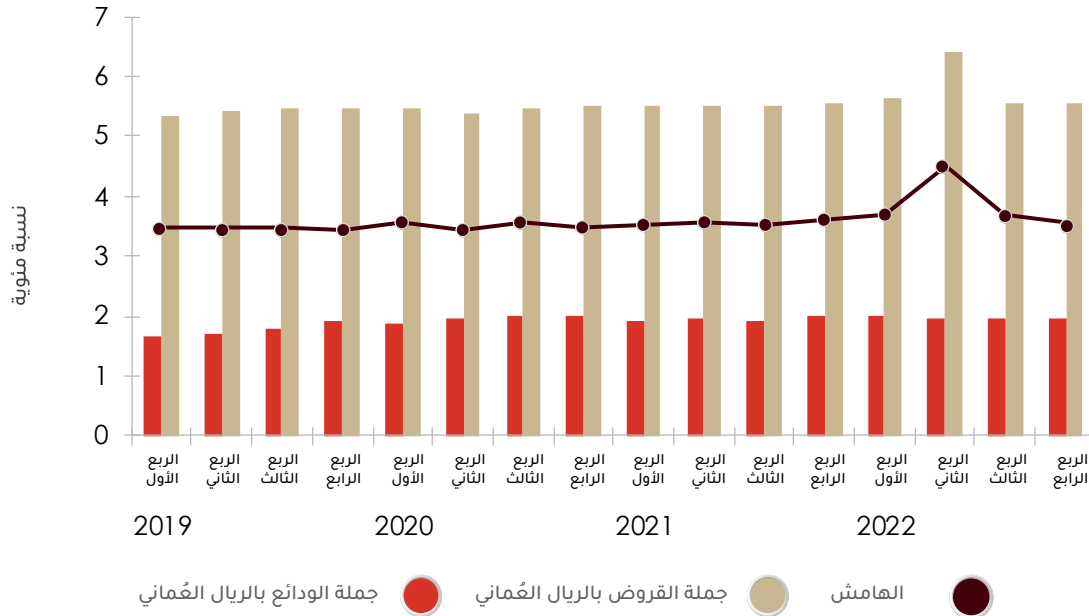
وبناء على ذلك، بلغ سعر الفائدة الفعلي على الأموال الفيدرالية 4.091% بنهاية العام. وعليه، قام البنك المركزي العُماني برفع سعر إعادة الشراء إلى 0.717% في أبريل من عام 2022م، كما انعكست الزيادات المتتالية في سعر الفائدة الفيدرالي على سعر إعادة الشراء للبنك المركزي العُماني الذي بلغ 4.774 بحلول ديسمبر 2022م. واستنادا إلى ذلك، ارتفع متوسط سعر الفائدة لليلة واحدة بين البنوك في عام 2022م إلى 2.000% من 0.451% في عام 2021م (الرسم البياني 4.4). وارتفع متوسط سعر الفائدة المرجح على إجمالي الودائع (الريال العُماني بالإضافة إلى الودائع بالعملة الأجنبية)، الذي بلغ 1.910% في ديسمبر 2021م، إلى 2.065% في نهاية ديسمبر 2022م. ومن ناحية أخرى، ارتفعت تكلفة الإقراض بشكل طفيف من 5.153 في المائة في ديسمبر 2021م إلى 5.705% في نهاية ديسمبر 2022م. وفي الوقت الذي انخفضت فيه أسعار الفائدة على الإقراض بالعملة المحلية بشكل طفيف من متوسط بلغ 5.570% إلى 5.543%، شهدت أسعار الفائدة على الإقراض بالعملة الأجنبية ارتفاعا ملحوظا من 3.520% في ديسمبر من عام 2021م إلى 7.055% خلال عام 2022م.

ومن ناحية أخرى، انخفض فارق أسعار الفائدة بين الإقراض والودائع بالعملة المحلية من 3.594% في ديسمبر 2021م إلى 3.550% في ديسمبر 2022م (الجدول

4.7 أ). وكشف تحليل لنمط توزيع إجمالي الودائع بالريال العُماني لدى البنوك التقليدية في نهاية ديسمبر 2022م أن 54.5% من الودائع حققت أسعار فائدة بلغت 2.0% أو أقل سنوياً (الجدول 4.7 ب). وفيما يتعلق بالودائع لأجل القائمة بالريال العُماني، فقد تبين أن 35.6% من الودائع المحتفظ بها في البنوك قد حققت عائدا يتراوح بين 4.0-5.0% حتى نهاية ديسمبر 2022م مقارنة بنسبة

49.6% في العام السابق، مما يدل على انخفاض قدره 13.9 نقطة مئوية خلال عام. (الجدول 4.7 ج). أما بالنسبة لأسعار الفائدة على الإقراض بالريال العُماني، فقد تم توزيع غالبية القروض (57.1%) بين 5.0% إلى 7.0% بنهاية ديسمبر 2022م وجاءت غالبيتها على شكل قروض شخصية (الجدول 4.7 د).

رسم بياني (5-4): المتوسط المرجح لأسعار الفائدة



التطورات على الصعيد التنظيمي والإشرافي

خلال عام 2022م، تبنى البنك المركزي العُماني العديد من المبادرات التنظيمية والإشرافية لضمان النمو السليم للقطاع المصرفي. إذ قام بتقديم منتجات لإدارة السيولة لمؤسسات الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان. ووفقاً لما هو مخطط له، سيتم طرح هذه المنتجات بشكل تدريجي، بدءاً بأداة وكالة لسوق النقد التي تم توفيرها بتاريخ 28 ديسمبر 2022م. واستناداً إلى ذلك، سيقوم البنك المركزي العُماني بإدارة واستثمار الأموال الموضوعة في أداة مؤهلة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية نيابة عن المؤسسات المصرفية الإسلامية وذلك مقابل دفع عمولة محددة.

وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدر البنك المركزي العُماني تعليمات إشرافية للقانون ذي الصلة بعد أن تمت مراجعتها. وبموجب هذه التعليمات، ينبغي على جميع المؤسسات المالية

المرخصة الخاضعة لإشراف البنك المركزي العُماني تطبيق إجراءات العناية الواجبة المحسنة عند التعامل مع أي مخاطر لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. كما وجّه البنك المؤسسات المرخصة بزيادة درجة الرصد والمتابعة المستمرة من خلال اعتماد أساليب لتحديد المعلومات المطلوبة والتحقق من دقتها متى ما اقتضت الحاجة.

وبالإشارة إلى اللوائح الصادرة في وقت سابق لدعم المتضررين من جائحة كوفيد-19، أصدر البنك المركزي العُماني تعليماته للبنوك وشركات التمويل والتأجير التمويلي العاملة في سلطنة عُمان بمواصلة تبني نظام تأجيل القروض للعمانيين المسرّحين عن العمل وتمديد فترة تأجيل الأقساط الشهرية حتى ديسمبر 2023م أو حتى يجد المقترض وظيفة أخرى، أيهما أقرب. وعلاوة على ذلك، تم السماح للبنوك وشركات التمويل

والتأجير التمويلي بإعادة جدولة قروض الموظفين العُمانيين الذين تم تخفيض أجورهم بموجب نظام التأجيل الذي تم تعليق العمل به في 31 ديسمبر 2021م. ومن بين الإنجازات الأخرى، أصدر البنك المركزي العُماني إرشادات ملكية الانتفاع لإيجاد فهم واضح بين المؤسسات المرخصة في سلطنة عُمان حول متطلبات التحقق المتعلقة بمخاطر إساءة استخدام الأشخاص لأغراض إخفاء أو تمويه المصدر الإجرامي للأموال. علاوة على ذلك، وللتأكيد على أهمية تبني منهجية فاعلة للرصد والمتابعة، أصدر البنك المركزي العُماني الدليل الإرشادي لمراقبة المعاملات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بالتعاون مع المركز الوطني للمعلومات المالية. ويهدف الدليل إلى مساعدة المؤسسات المرخصة على قياس أطر المراقبة الخاصة بها وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تحديد الممارسات الجيدة ذات الصلة وتبسيط الضوء على جوانب التحسين الممكنة.

عمليات البنك المركزي العُماني

تشكل التغييرات التي تطرأ على أصول وخصوم البنك المركزي العُماني العمليات التي تم اتخاذها خلال العام وذلك كجزء من مهام البنك ومسؤولياته الرئيسية. ويستعرض الجدول 4.8 أ بيان المركز المالي للبنك المركزي العُماني للعام 2022م. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تبني كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل البنك المركزي العُماني. ومع ذلك، قد تختلف البيانات المشار إليها في بيان المركز المالي للبنك المركزي العُماني الموضح في الجدول 4.8 أ بشكل طفيف عن القوائم المالية المدققة والتي تظهر بشكل منفصل ضمن الفصل الخاص بـ "حسابات البنك المركزي العُماني ولوائحه التنظيمية" وذلك لأغراض التحليل وكذلك تماشياً مع متطلبات تحليل الإحصاءات النقدية.

وسجل إجمالي أصول البنك المركزي العُماني انخفاضاً بنسبة 12.7% في عام 2022م مقارنة بنمو قدره 15.9% في عام 2021م. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الأصول الأجنبية التي تراجعت بدورها بنسبة 10.7% خلال عام 2022م مقارنة بزيادة قدرها 31.5% في العام السابق. وفيما يتعلق بالأصول المحلية، فقد انخفضت المستحقات على الحكومة إلى الصفر خلال

عام 2022م بسبب انتعاش أسعار النفط العالمية. ومن بين أبرز التطورات خلال عام 2022م زيادة حيازات البنك المركزي العُماني من سبائك الذهب، والتي بلغت 47.9 مليون ريال عُُماني في عام 2022م. وانخفضت ودائع البنك في الخارج بنسبة 30% على أساس سنوي، نظراً لاستخدام الحكومة لصندوق الاحتياطي النفطي لدى البنك المركزي العُماني بشكل جزئي لسداد الديون الخارجية. وظلت الأصول الاحتياطية لصندوق النقد الدولي التي تشمل مخصصات حقوق السحب الخاصة دون تغيير. ويشير التحليل المفصل إلى أن الأصول الأجنبية تشكل الحصة الأكبر ضمن إجمالي الأصول بنسبة 95.1%، وعليه شكلت 78.5% من الانخفاض في أصول البنك المركزي العُماني (الجدول 4.8 أ).

وفيما يتعلق بالخصوم، يعود انكماش الميزانية العمومية للبنك المركزي العُماني في عام 2022م إلى انخفاض التزامات البنك تجاه الحكومة بمقدار 69.4 مليون ريال عُُماني (-4.3%) مما يعكس انخفاض الودائع الحكومية لدى البنك، فضلاً عن انخفاض قدره 601.1 مليون ريال عُُماني (-28.2%) في ودائع البنوك والمؤسسات الأخرى لدى البنك المركزي العُماني. ويتم إيداع الودائع من قبل البنوك والمؤسسات الأخرى (سواء بالريال العُماني أو بالعملة الأجنبية) لدى البنك المركزي العُماني بشكل أساسي لتلبية متطلبات الاحتياطيات النقدية وعمليات المقاصة. وشهدت عمليات إصدار العملة انخفاضاً سنوياً بنسبة 6.1% في عام 2022م، وقد يكون سبب ذلك ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالأموال وتراجع الطلب على النقد أثناء فترة تفشي الجائحة. وبلغ رأس مال البنك المركزي العُماني في نهاية عام 2022م مليار ريال عُُماني، في حين بلغت الاحتياطيات العامة 480.1 مليون ريال عُُماني أي ما يعادل 29.8% من النقد المتداول في نهاية ديسمبر 2022م. وانخفض صافي قيمة أصول البنك المركزي العُماني بمقدار 11.8% في عام 2022م نتيجة لانخفاض حساب تسوية تقييم الأصول المالية (الاستثمارات المتاحة للبيع). كما شهدت الخصوم الأجنبية للبنك المركزي العُماني انخفاضاً بنسبة 8.9% خلال العام.

انخفض صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني بنسبة 10.9% في عام 2022م، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الودائع في الخارج فيما يخص جانب الأصول. وبالقائمة الاسمية، انخفض صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني بمقدار 741.2 مليون ريال عُُماني في عام 2022م مقارنة بزيادة قدرها 1,786.0 مليون ريال عُُماني في عام 2021م.

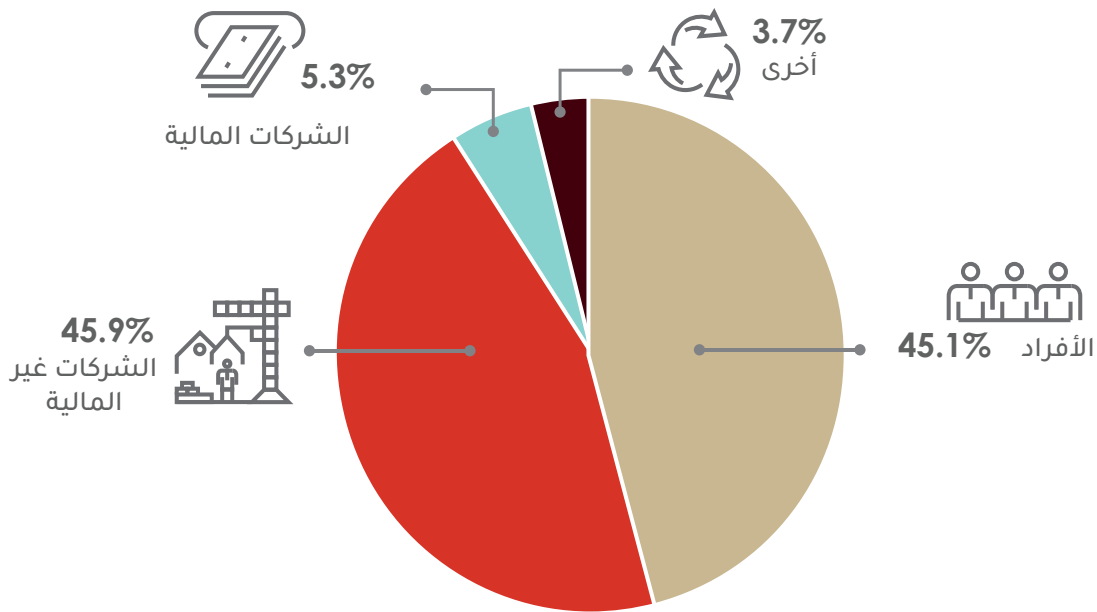
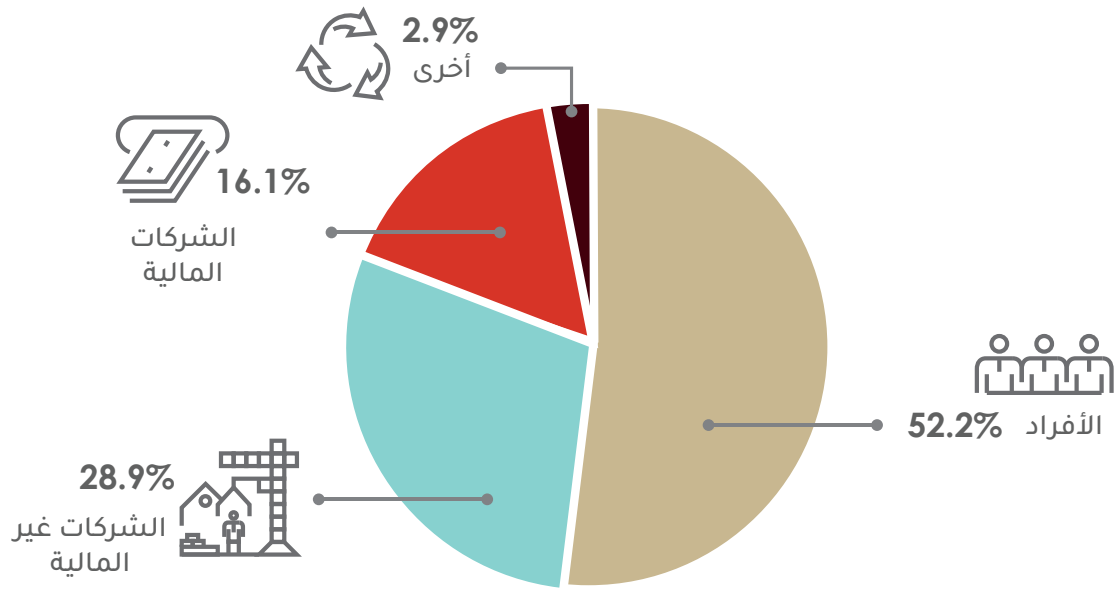
(الجدول 4.9). أما فيما يتعلق بالأصول، فقد تحسن نمو الائتمان إلى 4.8% خلال عام 2022م من 4.5% في عام 2021م. وواصل ائتمان القطاع الخاص، الذي سجل نمواً بنسبة 4.1% في عام 2022م، من استحوذته على الحصة الأكبر من إجمالي الائتمان (83.6%). ومع ذلك، كان نمو الودائع أبداً من نمو الائتمان، وهو ما ساهم في خفض الاستثمارات بنسبة 9.2% خلال العام.

ومن جانب الخصوم، نما إجمالي الودائع لدى مؤسسات الإيداع الأخرى بوتيرة أقل حيث بلغت 1.1% في عام 2022م مقارنة بنسبة 6.0% في عام 2021م، لتساهم بنسبة 97.9% في النمو الإجمالي للميزانية العمومية. وشكلت مؤسسات الصيرفة الإسلامية 18.8% من ودائع مؤسسات الإيداع الأخرى في عام 2022م مقارنة بـ 17.2% بنهاية العام الذي سبقه. وشكلت ودائع القطاع الخاص الحصة الأكبر من إجمالي الودائع (67.0%)، تليها الودائع الحكومية (24.6%). وأظهر التحليل الإضافي للتوزيع القطاعي أن حصة كلا من قطاع الأفراد وقطاع المؤسسات غير المالية بلغت حوالي 45.1% و45.9% على التوالي، من إجمالي ائتمان القطاع الخاص، في حين ساهم هاذين القطاعين بنسبة 52.2% و28.9% على التوالي، من إجمالي ودائع القطاع الخاص بنهاية عام 2022م (الرسوم البيانية 4.6 أ و ب). وتمكنت البنوك من الحفاظ على نمو صحي بنسبة 4.4% في إجمالي رأس المال الأساسي والاحتياطيات، مما أتاح لها التوسع في منح الائتمان.

وسجل صافي أرباح مؤسسات الإيداع الأخرى نمواً بنسبة 23.3% في عام 2022م مدعوماً بالنمو في صافي إيرادات الفوائد وانخفاض متطلبات المخصصات (الجدول 4.12). ومع تسجيل إيرادات الفوائد لنمو بنسبة 8.8% في عام 2022م، ارتفعت مصروفات الفوائد بنسبة 6.3%. وعليه، ارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة 10.7% الذي يشكل الحصة الأكبر من دخل البنوك، على الرغم من انخفاض حصص مصادر الدخل الأخرى مثل عائدات النقد الأجنبي والرسوم والعمولات بشكل طفيف من إجمالي الدخل خلال العام. وارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 2.8% خلال عام 2022م، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض القيمة وزيادة التكاليف الإدارية. ومع ذلك سجلت المخصصات مقابل الأصول المتعثرة انخفاضا بنسبة 0.9% خلال عام 2022م.

أظهرت البنوك التجارية في سلطنة عُمان تحسناً في الأداء المالي والقدرة على الصمود خلال عام 2022م وذلك بفضل تدابير السياسات الداعمة الصادرة عن البنك المركزي العُماني خلال العام. فعلى المستوى الكلي، أظهرت البنوك نمواً في الائتمان والودائع خلال عام 2022م مقارنة بعام 2021م. ومن حيث مؤشرات السلامة المالية، حافظت البنوك على مستويات كافية من رأس المال والسيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.7% في نهاية ديسمبر 2022م، أي أعلى من النسبة المسجلة قبل عام (19.4%) وكذلك ما تفرضه متطلبات البنك المركزي العُماني والبالغة 12.25% (11.0%) بالإضافة إلى 1.25% احتياطي الحفاظ على رأس المال). وسجلت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال (CET1) 14.9% في نهاية عام 2022م، مما يعني امتلاك البنوك لمستوى رسملة عالي الجودة. وأظهرت مؤشرات السيولة أن البنوك تتمتع بمستويات سيولة كافية، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة (LCR) نحو 190.2% ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) 115.1% في نهاية عام 2022م، وهي أعلى بكثير مما تفرضه الشروط التنظيمية من قبل البنك المركزي العُماني والبالغة 100%. كما تمكنت البنوك من الحفاظ على جودة أصولها وبمعدلات معقولة. فعلى الرغم مما خلفه تفشي الجائحة، بلغ إجمالي القروض المتعثرة 4.4% في نهاية ديسمبر 2022م. وارتفعت نسبة صافي القروض المتعثرة إلى 1.4% بنهاية العام من 1.3% في عام 2021م. علاوة على ذلك، ارتفعت حصة القروض المعاد هيكلتها من إجمالي القروض إلى 12.1% في نهاية ديسمبر 2022م من 5.8% في العام السابق.

وتظهر تفاصيل أداء البنوك التجارية في سلطنة عُمان في بيانات الميزانية العمومية المجمعة لمؤسسات الإيداع الأخرى، والتي تجمع بين القوائم المالية الخاصة بالبنوك التقليدية والبنوك والنوافذ الإسلامية التي تلي جزءاً كبيراً من خدمات الوساطة المالية (الجدول 4.9). وتوفر هذه البيانات نظرة شاملة إلى حد كبير عن الوساطة المالية في الاقتصاد العُماني. ولقد سجلت الميزانية العمومية لمؤسسات الإيداع الأخرى نمواً هامشياً بنسبة 0.8% في عام 2022م، وهو أقل مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2021م والبالغة 7.6%.





الميزانية المجمع للبنوك والنوافذ الإسلامية

ويشير تحليل مصادر الأموال الوارد في الجدول 4.10 ب، إلى تقلص الودائع الإضافية في معظم القطاعات خلال عام 2022م. وبالنظر إلى تفاصيل التحليل، تراجعت ودائع القطاع الخاص بمقدار 285.9 مليون ريال عُُماني في عام 2022م، في حين سجلت ودائع المؤسسات العامة نموًا متواضعا بمقدار 39.9 مليون ريال عُُماني خلال العام. بالإضافة إلى ذلك، عمدت البنوك التقليدية إلى تقليل نسبة اعتمادها على القروض الجديدة من البنوك في الخارج بمقدار 270.5 مليون ريال عُُماني كمصدر للتمويل في عام 2022م. وتظهر البيانات المتعلقة بالاستخدام المصنف للأموال أن إجمالي الائتمان ارتفع بنسبة 17.0% خلال العام.

وكان التوسع في الائتمان مدفوعا بشكل رئيسي بالائتمان الممنوح للحكومة والذي ارتفع بنسبة 57.4%. يليه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 15.5%. وبعد أن شهد توسعا قدره 556.6 مليون ريال عُُماني في عام 2021م، شهد الاستخدام المتزايد للأموال لأغراض الاستثمار انكماشاً قدره 559.1 مليون ريال عُُماني في عام 2022م. علاوة على ذلك، تشير البيانات الخاصة بأصول وخصوم غير المقيمين، الموضحة في (الجدول 4.10 ج)، إلى نمو الأصول الأجنبية بشكل رئيسي بسبب زيادة الائتمان الممنوح لغير المقيمين والمستحقات من البنوك في الخارج. ومن ناحية أخرى، انخفضت الخصوم الأجنبية من 4,357.1 مليون ريال عُُماني في عام 2021م إلى 3,878.3 مليون ريال عُُماني ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الاقتراض من البنوك في الخارج.

تراجعت الميزانية المجمع للبنوك التقليدية، والتي تشكل 84.5% من إجمالي أصول مؤسسات الإيداع الأخرى، بشكل طفيف بنسبة 0.6% في عام 2022م مقارنة بالعام السابق (الجدول 4.10 أ). ومع ذلك سجل الائتمان الممنوح من جانب البنوك التقليدية لمختلف القطاعات الاقتصادية نموًا بنسبة 3.4% خلال عام 2022م. وساهم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والحكومة بشكل أساسي في الدفع بنمو إجمالي الائتمان الممنوح من قبل البنوك، حيث ارتفع بنسبة 2.0% و 36.1% على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة 4.2% في حين ارتفع الائتمان الممنوح لغير المقيمين بنسبة 35.3%. وسجل إجمالي استثمار البنوك التقليدية في الأوراق المالية انخفاضاً بنسبة 11.5% خلال عام 2022م، مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض بلغ 64% في أذون الخزينة. وتباطأ معدل نمو الاستثمارات في سندات التنمية الحكومية والصكوك الحكومية إلى 0.5% في عام 2022م، وهو أقل بكثير من معدل النمو البالغ 20.9% المسجل في العام الماضي. علاوة على ذلك، نما إجمالي استثمارات البنوك التقليدية في الأوراق المالية الأجنبية بنسبة 11.4% في عام 2022م. وفيما يتعلق بالخصوم، سجل إجمالي الودائع لدى البنوك التقليدية تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.9%. وشهدت الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة نموًا بنسبة 2.8% و 2.9% على التوالي، في حين انخفضت ودائع القطاع الخاص، التي تعتبر المساهم الرئيسي في إجمالي ودائع البنوك التقليدية، بنسبة 2.0% في عام 2022م مقارنة بنمو قدره 0.6% في العام السابق. إلى جانب ذلك، انخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 14.9%.

الميزانية المجمعّة للبنوك والنوافذ الإسلامية

يتكون قطاع الصيرفة الإسلامية من مصرفين مستقلين بالإضافة إلى نوافذ إسلامية لخمسة بنوك محلية، تساهم بشكل مستمر في توفير خدمات الوساطة المالية في سلطنة عُمان (الجدول 11.4). ولقد استمرت مؤسسات الصيرفة الإسلامية في النمو بمعدلات إيجابية منذ انطلاق أعمالها في عام 2013م. وتشير الأرقام إلى زيادة إجمالي أصول هذه المؤسسات بنسبة 8.7% في عام 2022م، مدفوعاً بشكل أساسي بنشاط التمويل، الذي شهد زيادة بنسبة 12.2% وشكل ما نسبته 84.8% من إجمالي الأصول حتى نهاية عام 2022م، بزيادة طفيفة عن 82.2% المسجلة قبل عام. وضمن هذا الإجمالي، سجل التمويل الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 91.1%، في حين شكلت حصة التمويل الممنوح لمؤسسات القطاع العام 8.9% في عام 2022م مقارنة بـ 10.5% في عام 2021م. وعلى صعيد استثمارات مؤسسات الصيرفة الإسلامية، فقد شهدت معدل نمو أعلى بنسبة 12.8% في عام 2022م، متجاوزة معدل نمو 8.7% المسجل خلال العام الذي سبقه. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الاستثمارات في الميزانية العمومية لمؤسسات الصيرفة الإسلامية إلى 9.0% بنهاية ديسمبر 2022م من 8.7% قبل عام. وتم توجيه غالبية الاستثمارات الجديدة على شكل أوراق مالية أجنبية. أما بالنسبة للخصوم، فارتفعت الودائع بنسبة 10.9% خلال عام 2022م مقابل 16.2% في 2021م، وذلك على حساب المؤسسات المالية وقطاع الأفراد. وعلاوة على ذلك، قامت مؤسسات الصيرفة الإسلامية بتعزيز إجمالي رأس مالها واحتياطياتها بنسبة 5.7% خلال عام 2022م. وشكلت أصول مؤسسات الصيرفة الإسلامية 16.5% من إجمالي أصول القطاع المصرفي حتى نهاية عام 2022م.



للبنوك. وبالمثل، ارتفع الائتمان الممنوح للحكومة بنسبة 36.1% بينما ارتفع لغير المقيمين بنسبة 34%. ومن ناحية أخرى، انخفض الائتمان الممنوح لقطاع الصناعات التحويلية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 3.1% و 2.4% على التوالي.

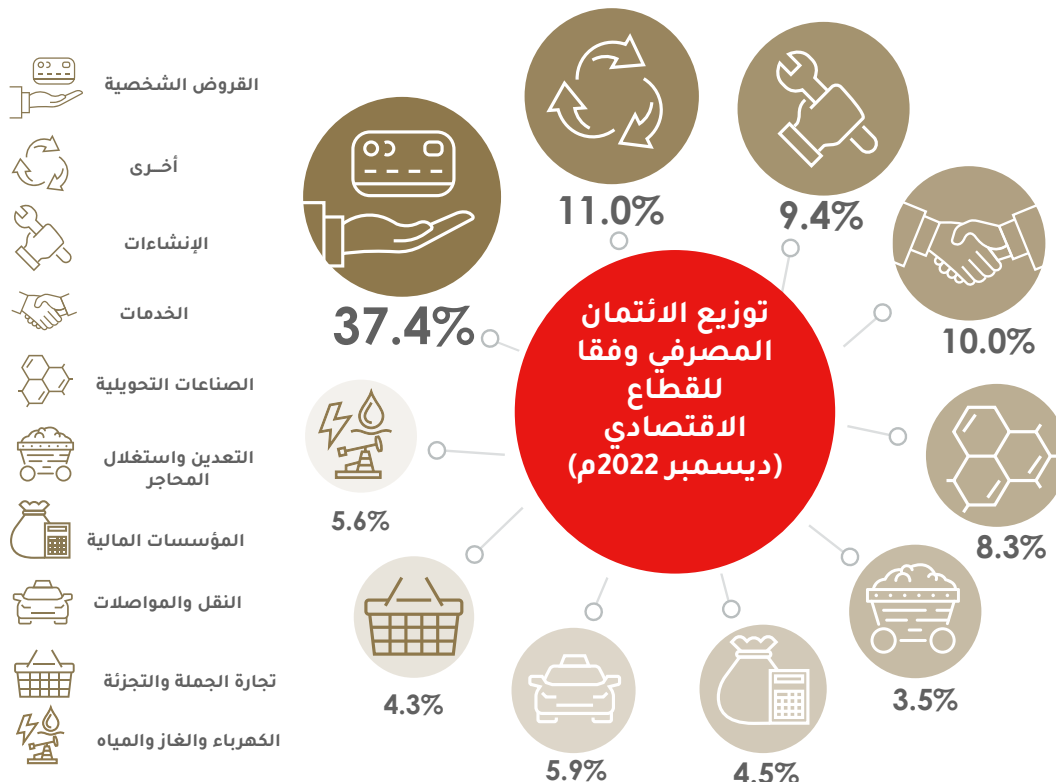
البنوك المتخصصة

يعمل حاليا مصرفان متخصصان في سلطنة عُمان وكلاهما مملوكان للحكومة وهما بنك الإسكان العُماني (OHB) وبنك التنمية العُماني (ODB). ويتمثل النشاط الرئيسي لبنك الإسكان العُماني في منح القروض الإسكانية الميسرة لمختلف شرائح المجتمع العُماني. ولقد سجل رصيد القروض الإسكانية الممنوحة من بنك الإسكان العُماني ارتفاعا بنسبة 12.2% خلال عام 2022م ليصل إلى 692.8 مليون ريال عُمان في نهاية ديسمبر 2022م. وفيما يتعلق بقاعدة رأس المال، ظل رأس المال المدفوع للبنك عند 100 مليون ريال عُمان، في حين بلغت حقوق المساهمين 320.7 مليون ريال عُمان في نهاية ديسمبر 2022م مقارنة بـ 304.5 مليون ريال عُمان في عام 2021م وبنمو قدره 5.3%.

واصل القطاع المصرفي القيام بدور داعم من أجل تعزيز مبادرات التنوع الاقتصادي من خلال تلبية الاحتياجات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية. ويتيح الإطار التنظيمي الحالي للبنوك تخصيص نسبة محددة من إجمالي أئتمانها للقروض الشخصية وتخصيص ما لا يقل عن 5% من إجمالي الائتمان لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويستعرض الجدول 4.13 والرسم البياني 4.7 توزيع الائتمان الممنوح من قبل البنوك حسب القطاعات المختلفة.

وتواصل فئة القروض الشخصية استحوادها على أكبر حصة في إجمالي الائتمان بنسبة 37.4% في نهاية عام 2022م. وشهدت هذه الفئة معدل نمو قدره 3.7% في عام 2022م و2.7% في عام 2021م. بالإضافة إلى ذلك، سجلت العديد من القطاعات الأخرى معدلات نمو إيجابية خلال العام، الأمر الذي يظهر بواحد الانتعاش الاقتصادي لهذه القطاعات. وشكّل قطاع الخدمات 10.0% من إجمالي الائتمان في عام 2022م، في حين شكل قطاع الإنشاءات 9.4%. وشهد الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة بها أعلى نسبة بلغت 50.1% في عام 2022م على الرغم من امتلاكه لحصص صغيرة ضمن المحفظة الائتمانية الإجمالية

رسم بياني (4-7): توزيع الائتمان المصرفي وفقاً للقطاع الاقتصادي ديسمبر 2022م





المركزي العُماني العمليات التشغيلية لواحدة من مؤسسات الصرافة. وعليه بلغ عدد الشركات المرخصة لتبديل العملة الأجنبية وإجراء التحويلات المالية بنهاية ديسمبر 2022م، 15 شركة صرافة مرخصة تقدم خدمات صرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية عبر الحدود من خلال 419 فرعاً منتشرة في مختلف مناطق سلطنة عُمان، بالإضافة إلى 28 مكتب مرخص لإجراء عمليات تبديل العملة.

ويقوم البنك المركزي العُماني بمراجعة عمليات شركات الصرافة بشكل دوري لضمان التزامها باللوائح والنظم المعمول بها. وتشير الأرقام حتى نهاية عام 2022م إلى وصول إجمالي صافي أصول شركات الصرافة الخمسة عشر إلى 103.9 مليون ريال عُمان، أي بزيادة قدرها 18.4% عن العام السابق. ومن بين هذه الأصول، تم الاحتفاظ بمبلغ 42.0 مليون ريال عُمان كأرصدة صافية لدى البنوك و29.3 مليون ريال عُمان كنقد في الخزينة. وتشكل كلا الحصتين معاً أصولاً سائلة بلغت 71.3 مليون ريال عُمان لتشكل ما نسبته 68.6% من إجمالي صافي الأصول. وفيما يخص قاعدة رأس المال، بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة لهذه الشركات 70.2 مليون ريال عُمان بنهاية ديسمبر 2022م، مرتفعاً بنسبة 9.5% عن المستوى المسجل في العام الذي سبقه.

ويقوم بنك التنمية العُماني بدعم عجلة نمو الاقتصاد العُماني من خلال تمويل المشاريع والقطاعات التنموية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الزراعة وصيد الأسماك والسياحة والتعليم والصحة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم بنك التنمية العُماني قروضا لصغار المستثمرين مما يساعد على إضافة المزيد من القيمة وخلق فرص عمل للعُمانيين. وفي نهاية ديسمبر 2022م، بلغت القروض والسلفيات الممنوحة من جانب بنك التنمية العُماني ما قيمته 155.2 مليون ريال عُمان أي أقل بنسبة 6.6% مقارنة بالعام الماضي. وظلّ رأس المال المدفوع لبنك التنمية العُماني عند 100 مليون ريال عُمان، في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 168.9 مليون ريال عُمان في نهاية ديسمبر 2022م، بارتفاع قدره 2.0% عن السنوات السابقة (الملحق الإحصائي: الجدول 8 والجدول 9).

شركات الصرافة

يتم ممارسة نشاط صرافة العملة في سلطنة عُمان من خلال نوعين من المؤسسات، حيث ينخرط النوع الأول في مجال تبديل العملة الأجنبية وإجراء التحويلات المالية، بينما يقتصر نشاط النوع الثاني على تبديل العملة الأجنبية فقط. وخلال عام 2022م، أوقف البنك

المركزي العُماني الاستثمار في عمليات التكرار التشغيلي، وتقنيات الأمن السيبراني، ورأس المال البشري لضمان امتلاك القدرات وتطوير المواهب وتهيئتها بشكل دوري للتعامل مع التحديات السيبرانية. ومن أجل تعزيز تدابير الأمن السيبراني الحالية، من المقرر أن يتعاون البنك المركزي العُماني مع الشركاء المحليين والدوليين لتعزيز مرونة النظام المالي وقدرة القطاع المالي على مواجهة الهجمات السيبرانية والتعافي منها.

ومن أجل المضي قدماً في رقمنة أنظمة الدفع والتسوية في سلطنة عُمان، يعمل البنك المركزي العُماني على تطوير بوابة دفع وطنية للتجارة الإلكترونية. ويتم تنفيذ هذه المبادرة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وهيئة حماية المستهلك، وغيرها من الجهات ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام التسوية الآنية الإجمالية الجديد سيعمل على تعزيز الكفاءة من حيث السرعة والتكلفة والمتانة في عملية معالجة المدفوعات. ويمثل استكمال المرحلة الأولى من اختبار المحاكاة علامة فارقة في هذه المبادرة. وتركز الجهود الحالية على المرحلة الثانية من اختبار التكامل لنظام التسوية الآنية الإجمالية للبنك المركزي العُماني ونظام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (آفاق) والذي من المتوقع أن يتم استكماله في الربع الثالث من عام 2023م. ومن المقرر أيضاً أن يؤدي تفعيل هذا النظام المطور إلى تعزيز السيولة وزيادة أمن معالجة المدفوعات وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

وتشير الإحصائيات الخاصة بأنظمة المدفوعات إلى تحول واعد نحو عمليات الدفع الإلكتروني. حيث يبدو أن هنالك اتجاه تصاعدي ملحوظ في المعاملات التي تتم عبر أجهزة نقاط البيع. فلقد سجلت مساهمة أجهزة التجارة الإلكترونية ومحطات نقاط البيع إلى إجمالي معاملات شبكة عُمان نت ارتفاعاً من 66% في عام 2019م إلى حوالي 85% في عام 2022م. وبسبب انخفاض أو شبه توقف معاملات أجهزة الصراف الآلي من حيث الحجم، انخفضت حصة مساهمة أجهزة الصراف الآلي إلى إجمالي معاملات شبكة عُمان نت بنسبة 15% في عام 2022م مقارنة بنسبة بلغت 34% في عام 2019م. ويشير ذلك إلى تحرك السوق نحو الاتجاه الصحيح

تعمل في سلطنة عُمان خمس شركات متخصصة في التمويل والتأجير التمويلي تمارس نشاطها من خلال شبكة مكونة من 32 فرعاً. ولقد شهد إجمالي أصول هذه الشركات ارتفاعاً بنسبة 6.4% في عام 2022م مقارنة بالعام السابق، حتى مع زيادة إجمالي القروض (صافي المخصصات) بنسبة 7.4% (الجدول 4.14). وانخفضت الأرصدة النقدية والمصرفية التي تحتفظ بها هذه الشركات بشكل طفيف بنسبة 1.3% في عام 2022م. علاوة على ذلك، ارتفع إجمالي القروض المتعثرة بنسبة 5.2% في عام 2022م، في حين انخفضت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي محفظة القروض/التأجير إلى 19.1% في نهاية ديسمبر 2022م من 19.5% قبل عام، وهو ما يعكس زيادة في المقام (محفظة القروض/التأجير). وواصلت شركات التمويل المحلي الاعتماد إلى حد كبير على الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتلبية احتياجاتها من الأموال، حيث مؤلت هذه المصادر 55.6% من إجمالي الأصول لديها حتى نهاية ديسمبر 2022م، وإن كانت أقل من المستوى المسجل قبل عام والبالغ 63.5%. ويمكن أن تُعزى هذه الظاهرة إلى استكشاف شركات التمويل المحلي لمصادر بديلة للتمويل - إصدار سندات الشركات في سوق رأس المال المحلي. وأظهر صافي ربح شركات التمويل والتأجير التمويلي بعد خصم المخصصات والضرائب تحسناً بنسبة 9.4% خلال عام 2022م.

أنظمة المدفوعات والتسويات

يعمل البنك المركزي العُماني بشكل فاعل على الترويج للمدفوعات الرقمية من خلال مجموعة مختلفة من التدابير التي تم اتخاذها خلال السنوات الأخيرة وذلك بهدف التحول من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات غير النقدية. ولقد تم التعامل مع الطلب المتزايد أنظمة المدفوعات والتسوية والاستخدام المتزايد لمعاملات الدفع الإلكتروني من خلال وضع بنية أساسية لأنظمة المدفوعات والتسوية في سلطنة عُمان تضمن سلاسة وسهولة الاستخدام. ومع ذلك، يحث البنك المركزي العُماني على مواكبة التطورات في هذا المجال ووضع الخطط الملائمة لتعزيز البنية التحتية لهذه الأنظمة من أجل توفير خدمات دفع آمنة وموثوقة.

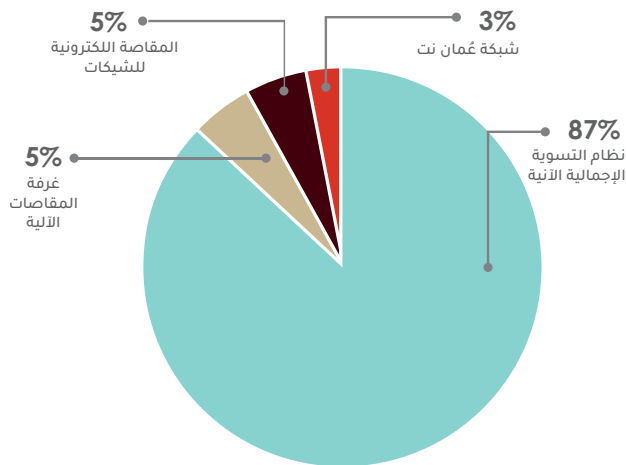
ومن أجل الحفاظ على ثقة المستهلكين، يواصل البنك

والإيجابي، مما يعكس اهتمام المجتمع المتزايد بالتحول إلى المدفوعات الرقمية. ومع توفير المزيد من الراحة للعملاء، تستمر هذه التطورات في تمهيد الطريق لمزيد من التقدم للاعتماد على المدفوعات الإلكترونية في المستقبل.

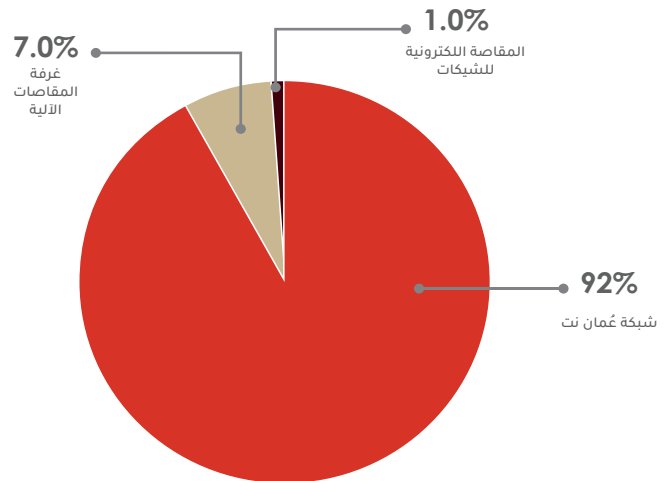
وفيما يتعلق بمدفوعات التجزئة ونظام غرفة المقاصة الآلية، فقد زاد حجم المعاملات المعالجة وقيمتها بشكل مضطرب خلال الفترة 2018-2022. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع حجم معاملات نظام مقاصة الدفع عبر الهاتف النقال بشكل ملحوظ من 0.1 مليون في عام 2020م إلى 4.9 مليون في عام 2022م. كما ارتفعت قيمة المعاملات المعالجة من 13 مليون ريال عُُماني في عام 2020م إلى 283 مليون ريال عُُماني في عام 2021م. وبلغ متوسط قيمة المعاملات التي تمت معالجتها

عبر نظام مقاصة الدفع عبر الهاتف النقال حوالي 60 ريال عُُماني، مما يشير إلى أن النظام يستخدم من قبل الجمهور لدفع التعاملات الصغيرة كما هو متوقع. وعلى العكس من ذلك، شهد حجم الشيكات وقيمتها اتجاهًا هبوطيًا خلال السنوات الماضية. وفي الواقع، انخفض حجم الشيكات التي تتم معالجتها بموجب المقاصة الإلكترونية للشيكات بشكل مضطرب من حوالي 4.6 مليون في عام 2018م إلى 3.7 مليون في عام 2022م، كما أن قيمة الشيكات التي تتم معالجتها بموجب المقاصة الإلكترونية للشيكات انخفضت أيضًا منذ عام 2018م من 15.5 مليار ريال عُُماني إلى 9.9 مليار ريال عُُماني. ويشير هذا الأمر إلى أن التحول من أدوات الدفع الورقية إلى أدوات الدفع الرقمية يجري وفق المسار المخطط له.

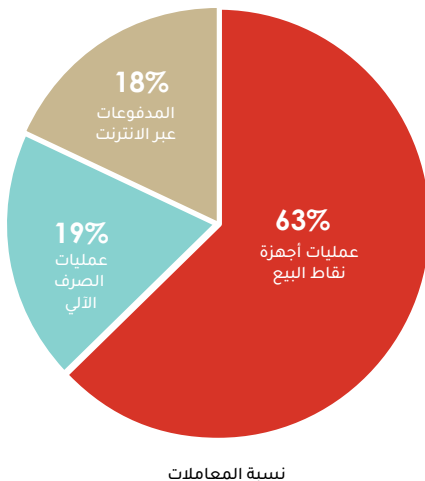
رسم بياني 8-4(ب): توزيع نشاط أنظمة المدفوعات إجمالي قيمة العمليات (ديسمبر 2022م)



رسم بياني 8-4(أ): توزيع نشاط أنظمة المدفوعات إجمالي عدد العمليات (ديسمبر 2022م)

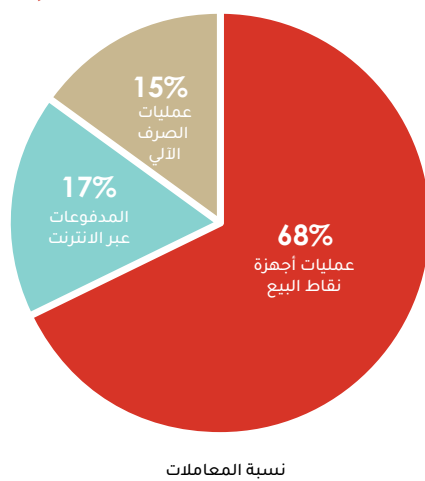


رسم بياني 9-4(ب): الاتجاهات الاقتصادية لشبكة عمان نت (ديسمبر 2021م)



نسبة المعاملات

رسم بياني 9-4(أ): الاتجاهات الاقتصادية لشبكة عمان نت (ديسمبر 2022م)



نسبة المعاملات

ويعتمد تطور التقنية المالية في سلطنة عُمان بشكل كبير من خلال تعزيز التعاون مع مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة. وتركز المنظومة حالياً على الجوانب الرئيسية التالية:

1. تبني قوانين ولوائح ديناميكية.
2. تطوير وإشراك المواهب والمهارات الوطنية المبتكرة.
3. الدعم والتعاون بين قطاع التعليم الأكاديمي وقطاع التقنية المالية.
4. جذب استثمارات ضخمة ومستدامة للقطاع.

وتأتي مبادرات وأهداف التقنية المالية متوائمة مع رؤية عُمان 2040 بشكل وثيق، والتي تتضمن عدد من الأولويات الوطنية، والتي من بينها أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، إذ تركز هذه الأولوية على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص المؤسسات التي تعمل في مجال الابتكار والتقنيات المتطورة. وتماشياً مع هذه الرؤية، يتمثل الهدف الرئيسي للبنك في العمل على إنشاء منظومة تقنية مالية شاملة وداعمة في سلطنة عُمان، لتمكين الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك وشركات التقنية من تطوير حلول مبتكرة، والتي بدورها ستساهم في النمو الاقتصادي وتوفير فرص وظيفية فضلاً عن جذب استثمارات رأس المال الجريء للبلاد.

وتعتبر المبادرات التالية جزءاً من إطار وخارطة طريق التقنية المالية للبنك المركزي العُماني:

1. لائحة التقنية المالية.
2. البيئة التجريبية الرقابية للتقنية المالية.
3. مركز ابتكار التقنية المالية.
4. إطار الحوسبة السحابية للقطاع المالي والمصرفي.
5. المنصة الوطنية لمعرفة العميل وتسجيله إلكترونياً.
6. إستراتيجية واجهة برمجة التطبيقات (API) للخدمات المصرفية المفتوحة.

يتعرض المشهد الاقتصادي والمالي للعديد من التغيرات بشكل متسارع نظراً للتطورات الحاصلة في مختلف التقنيات الرقمية. وعليه، يواجه مختلف المستهلكين والمؤسسات المالية والتنظيمية فرصاً وتحديات جديدة نتيجة للتقنية المالية، إذ تنطوي هذه التقنيات على إمكانيات هائلة للحكومات بدءاً من تحسين كفاءة وتنافسية أنظمتها المالية إلى زيادة الوصول للخدمات المالية من الفئات التي تعاني من نقص الخدمات. وكانت للبنك المركزي العُماني خطوات استباقية في تطبيق عدد من المبادرات في التقنية المالية، والتي ساهمت في نمو وتطور قطاع التقنية المالية في عام 2022م. حيث كان لمبادراته أثراً ملحوظاً في تعزيز الابتكار والتقدم في القطاع المالي.

وتتمثل رؤية البنك المركزي العُماني فيما يتعلق بالتقنية المالية في إيجاد بيئة مالية رقمية ديناميكية تعزز التطور في القطاع المالي، وتوفر دعماً مستداماً لجعل القطاعات الاقتصادية أكثر تنوعاً وتنافسية في سلطنة عُمان من خلال الابتكار. ويتركز الهدف الأساسي في توفير ممكنات جديدة وأطر تنظيمية تلبي احتياجات السوق وتطلعاته، بالإضافة إلى دعم المحركات التي يقوم عليها الابتكار والتطورات التقنية الجديدة للقطاع المالي بهدف تقديم خدمات مالية ومصرفية إبداعية. كما يركز البنك المركزي العُماني بشكل كبير على إيلاء الخطط المتعلقة بتعزيز الابتكار في القطاع المالي صفة الأولوية، حيث أن القطاع يشهد تطورات متسارعة إقليمياً وعالمياً في ظل مساهمة البنك بشكل مستمر في عملية الشمول المالي والنمو الاقتصادي عموماً.

وقام البنك المركزي العُماني بإعداد إطار عمل وخارطة طريق شاملة للتقنية المالية تستهدف جميع أسس وممكنات القطاع في سلطنة عُمان، وأطلق عليها اسم "منظومة التقنية المالية لسلطنة عُمان". ويتم دعم الرؤية والأهداف وتمكين التقنية بمزايا تنافسية هامة كوجود قطاع مصرفي سليم ورصين والاستقرار السياسي ومنصات وبنية أساسية سلسلة للمدفوعات والتركيب السكانية للسلطنة التي تسود فيها فئة الشباب.

وتتكوّن منظومة التقنية المالية لسلطنة عُمان من أربع ركائز وسبعة محاور تتناول بشكل رئيسي السياسات والبنية الأساسية والمواهب والطلب.

7. البرنامج التعليمي المحترف للتقنية المالية.
8. مواءمة استراتيجية التقنية المالية بين البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال.
9. ركن التقنية المالية والمصارف في معرض كومكس العالمي للتكنولوجيا.
10. دعم أو المشاركة في دعم مسابقات وهاكاثونات التقنية المالية.

التقدم المُحرز حتى عام 2022م:

1. لائحة التقنية المالية

بذلت حكومة سلطنة عُمان جهوداً مكثفة في مراجعة القانون المصرفي الحالي والذي أُصدر في عام 2000م. ويسعى البنك المركزي العُماني إلى التأكيد على أهمية وجود أحكام في القانون المُراجع تمكّن وتحفز تطوير التقنية المالية من خلال متطلبات وتحسينات جديدة. وكجزء من هذه العملية، سيفرض القانون المصرفي الذي تمت مراجعته تغييرات كبيرة في اللوائح والسياسات لتمكين نمو قطاع التقنية المالية في عُمان، ما يُظهر أهمية مواءمة القانون مع التغييرات والتطورات المتسارعة الحاصلة في السوق المحلي والعالمي. وبناءً على تطلعات البنك المركزي العُماني وتوافقاً مع التوجهات العالمية في مجال التقنية المالية، يعمل البنك على تطوير إطار عمل تنظيمي للتقنية المالية والذي يشمل نظام لمتابعة الامتثال ومعايير إشرافية محددة، مما سيمكن التقنية المالية من استحداث منتجات وابتكارات حديثة للاقتصاد.

2. البيئة التجريبية الرقابية للتقنية المالية

في ديسمبر من عام 2020م، أطلق البنك المركزي العُماني مبادرة البيئة التجريبية الرقابية للتقنية المالية، والتي ستمكّن المؤسسات المالية والشركات الناشئة وشركات التقنية المالية المحلية والعالمية من تجربة منتجاتها وخدماتها المبتكرة بشكل آمن ومحكوم. وسيكون لهذه المبادرة القدرة على تنمية المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المبتكرة والمتطورة في قطاع الخدمات المالية المحلية. وبالتالي تساهم في تحسين الشمول المالي وزيادة تعميق المالي وتحفيز النمو الاقتصادي.

الدفعة الأولى: أطلقت البيئة التجريبية الرقابية للتقنية المالية للبنك المركزي العُماني الدفعة الأولى لحلول الدفع المبتكرة. وتحفز هذه الدفعة الابتكار والتنافس في القطاع المالي عن طريق دعم الابتكار في سوق المدفوعات الرقمية. ومن بين المشاركين في هذه الدفعة، تم استلام خمس طلبات كل منها يطرح حلول دفع رقمية فريدة. وتعتبر شركة "OM Pay" أحد أهم المشاركين فقد كانت الشركة الأولى التي تستكمل بنجاح فترة التجريب في البيئة التجريبية الرقابية للتقنية المالية في أغسطس 2022م. وتقدّم OM Pay حلاً للدفع الرقمي يشمل تطبيقاً للهواتف النقالة يسهّل تحويل المدفوعات بشكل شخصي وإمكانية الدفع في منافذ بيع محددة من خلال رمز QR أو تقنية NFC.

الدفعة الثانية: أطلقت البيئة التجريبية الرقابية للتقنية المالية للبنك المركزي العُماني الدفعة الثانية لتقنية السجلّ الموزع (سلسلة الكتل) للتمويل التجاري. وفي نوفمبر 2019م، بموافقة ودعم البنك المركزي العُماني، نفّذ بنك HSBC فرع عُمان بنجاح أول صفقة تمويل تجاري مدعومة بتقنية blockchain لتمويل عمليات التجارة المباشرة باستخدام أحد أكبر المنصات. وتم تسليم خمسة طلبات تقدم جميعها حلولاً مبنية على تقنية السجلّ الموزع (سلسلة الكتل) للتمويل التجاري، ويتم حالياً تقييم جميع الطلبات.

الدفعة الثالثة: أطلقت البيئة التجريبية الرقابية للتقنية المالية للبنك المركزي العُماني الدفعة الثالثة والمخصصة لحلول الإقراض الرقمية. وتهدف هذه الدفعة إلى تمكين الشركات من تجربة حلول الإقراض الرقمية في السوق العُماني وليقوم البنك المركزي العُماني بإعداد السياسات الخاصة بذلك من خلال منهجية التعلم عن طريق التجربة. وتم استلام عرضين إلى الآن ومراجعتهما، ويعتبر كلاهما في مرحلة مناسبة من الجاهزية لتجربة الحلول الرقمية للإقراض في البيئة التجريبية الرقابية للتقنية المالية. ويأتي العرض الأول من شركة Fintech Solutions وهي شركة عُمانية ناشئة، أما العرض الثاني فيأتي من شركة "تمارا" وهي شركة سعودية وقّعت مذكرة تفاهم مع بنك مسقط.

3. مركز ابتكار التقنية المالية

تعتبر هذه المبادرة أحد أهم مبادرات البنك المركزي العُماني التي ستسهم في دعم الابتكار والإبداع في مجال التقنيات المالية، وذلك من خلال دعم المواهب المحلية والدولية لإنشاء مركز وبرامج الحاضنات وبرامج مسرّعة، بالتعاون مع مؤسسات الاستثمار والتمويل والمؤسسات المالية وشركاء التقنية.. إلخ.

ووقع البنك المركزي العُماني مذكرة تفاهم مع الشركة العُمانية للاتصالات (عمانتل) لعقد برنامج مسرّع لدعم الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية، بهدف إنشاء بيئة شاملة ومحفزة للتقنية المالية في عُمان للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في مجال التقنية المالية، والبنوك، وشركات التقنية.

4. إطار الحوسبة السحابية للقطاع المالي والمصرفي

أصدر البنك المركزي العُماني مسودة لإطار الحوسبة السحابية للقطاع المالي والمصرفي في عام 2021م، والذي يتضمن إرشادات محددة للاستفادة من الخدمات السحابية التي تقدمها المؤسسات المالية المرخصة في عُمان، لضمان توفير المنتجات وخدمات التقنيات المالية والمصرفية بشكل فاعل. تجدر الإشارة إلى أن السماح للمؤسسات التي توفر منتجات وخدمات التقنية المالية من استخدام التخزين السحابي ومرافق الحوسبة بإرشادات واضحة يحدد الفرص التي يمكن استحداثها في هذا الجانب.

5. المنصة الوطنية لمعرفة العميل وتسجيله إلكترونياً

تعتبر هذه المبادرة أحد أهم المبادرات التي ستدعم رحلة التحول الرقمي للمؤسسات المالية من خلال استحداث المنصة الوطنية لمعرفة العميل وتسجيله إلكترونياً، حيث ستعين المنصة المؤسسات المالية والمنضمين الجدد لمجال التقنية المالية على تسجيل هويات عملائهم والتحقق منها بطريقة رقمية سهلة وآمنة. وتهدف المبادرة البيئة اللازمة لتحقيق التوازن بين نزاهة السوق والشمول المالي والنمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تستوفي المعايير المالية الدولية التي حددتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم استكمال المرحلة الأولى من المشروع عن طريق مركز عُمان

للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة) تحت إشراف البنك المركزي العُماني. وتضمنت المرحلة الأولى الربط مع شرطة عُمان السلطانية (بيانات الأفراد) ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (بيانات الشركات). وتسمح المنصة حالياً للبنوك المرخصة الحصول على بيانات العملاء من الجهتين أنفتي الذكر لاستخدامها في تنفيذ إجراءات "اعرف عميلك".

6. استراتيجية واجهة برمجة التطبيقات (API) للخدمات المصرفية المفتوحة

تعتبر الخدمات المصرفية المفتوحة من الابتكارات التقنية الحديثة في عالم المالية والمصارف، فهي تمكّن المؤسسات المالية المرخصة من مشاركة بيانات محددة (مثلما نصت عليها التشريعات والسياسات الصادرة عن البنك المركزي العُماني) مع طرف ثالث إلكترونياً وبشكل آمن من خلال واجهة برمجة التطبيقات (API). وسيعمل ذلك على تسهيل وتحفيز فتح المجال لتوفير خدمات مالية ومصرفية جديدة ومبتكرة. ويعمل البنك المركزي العُماني على إعداد مسودة استراتيجية واجهة برمجة التطبيقات (API) للخدمات المصرفية المفتوحة للقطاع. وقد وصل المشروع لمرحلة متقدمة، إذ من المتوقع أن ينطلق في عام 2023م، والذي سيتم فيه مناقشة واستكمال مراجعة استراتيجية الخدمات المصرفية المفتوحة وإعداد المعايير الفنية والأمنية ومعايير البيانات، بالإضافة إلى اختيار المورد والبنوك المرخصة (أصحاب المصلحة الخارجيين) من خلال جمعية المصارف العُمانية.

7. البرنامج التعليمي المحترف للتقنية المالية

إن تعزيز الجاذبية الكامنة في قطاع التقنية المالية وإمداده بالكفاءات يعتبر مطلباً حالياً ومستقبلياً للبلاد وبالأخص القطاع المالي. فمن المهم أن تتوفر الكفاءات المؤهلة بشكل صحيح لتنمية قطاع التقنية المالية. وتعمل الحكومة على تأهيل الكفاءات الوطنية من خلال برامج تعليمية ومهنية حديثة. وعليه، بدأ البنك المركزي العُماني بالعمل بالتعاون مع مؤسسة تعليمية رائدة محلياً وشريك تعليمي دولي محتمل على إعداد برنامج محترف متخصص في التقنية المالية.

أ. لتحقيق أهداف بناء الكفاءات في التقنية المالية من خلال التعليم المدرسي والجامعي، شكّل البنك المركزي العُماني شراكة مع كلية الدراسات المصرفية والمالية لتوفير برامج تدريبية في التقنية المالية وبرامج متخصصة في تطوير الكفاءات في المجالات ذات العلاقة.

ب. تهدف اتفاقية التعاون التي تم توقيعها مع جامعة السلطان قابوس إلى ضمان نقل المعرفة لخريجي الجامعة لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من برامج البنك المركزي العُماني المستهدفة للتوظيف. ويسعى البنك إلى تعزيز المواءمة بين العرض والطلب في السوق المالي والمصرفي في مجال التقنيات المالية.

8. مواءمة استراتيجية التقنية المالية بين البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال

في سياق تعزيز التعاون بين أصحاب العلاقة الرئيسيين في القطاع المالي، شكّل البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال مجموعة عمل مشتركة لمواءمة استراتيجيات الجهتين في قطاع التقنية المالية وتمكين سبل تطويرها في القطاع المالي.

ووقع البنك المركزي العُماني مذكرة تفاهم مع شركة بيئة في مارس 2022م، والتي تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في التقنية المالية والاقتصاد الدائري من خلال إنشاء منصات مثل Eco Innovate Oman. وشملت المذكرة عدة جوانب مثل التمويل الأخضر، بالإضافة إلى عقد جلسات تعريفية وبرامج تدريبية عن طريق أكاديمية بيئة في مركز الاستدامة والاقتصاد الدائري، وذلك لموظفي البنك والمؤسسات المالية والمصرفية. ويكمن الهدف من ذلك في تبادل المعرفة وتحديد الفرص والتحديات في مجالات البيئة وخدمة المجتمع والحوكمة.

9. ركن التقنية المالية والمصارف في معرض كومكس العالمي للتكنولوجيا

شارك البنك المركزي العُماني في عدد من الأحداث والفعاليات بهدف رفع الوعي المجتمعي حول دوره في دعم التحول الرقمي والمدفوعات الرقمية والتقنية المالية في البلاد. ونذكر أدناه بعض هذه المشاركات أ. الركن السنوي للتقنية المالية في معرض كومكس

العالمي للتكنولوجيا 2022م: سيكون هذا الركن مخصصاً للمشاركين من البنك المركزي العُماني والبنوك وشركات الاتصالات ومزودي خدمة الدفع وشركات حلول التقنية المالية وغيرهم من أصحاب العلاقة لمشاركة معرفتهم وخبراتهم في التقنية المالية والمدفوعات مع زوار المعرض. وسيتمكن البنك المركزي العُماني كجهة منظمة من الحصول على تغذية راجعة من المجتمع والخبراء حول التقنية المالية ولوائحها التنظيمية.

ب. فعالية تكنولوجيا المستقبل: تعتبر هذه الفعالية المنصة المثالية للتفاعل مع الأفراد والجهات الرائدة في القطاع. فضلاً عن بناء العلاقات لتحقيق النمو والتقدم في المجال. وقد أقيم معرض وقمة تكنولوجيا المستقبل في 12 و13 من سبتمبر 2022م تحت رعاية وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات. وكشريك في الفعالية، شارك البنك المركزي العُماني في أنشطة اليوم الثاني من الفعالية.

10. دعم أو المشاركة في دعم مسابقات وهاكاثونات التقنية المالية

يمكن للبنك المركزي العُماني كجهة منظمة أن يدعم المسابقات والهاكاثونات المحلية، والتي ينظمها مختلف مزودي الخدمات المالية في البلاد. سيسهم هذا الدعم في توحيد الأهداف والمواءمة بين كافة أصحاب العلاقة ممن يعول عليهم تحقيق الاستغلال الأمثل للأفكار والمشاريع الفائزة وتطبيقها في القطاع.

هاكاثون الذكاء الاصطناعي: يعتبر هاكاثون الذكاء الاصطناعي مبادرة رئيسية تحت محور البنية الأساسية، وتم إطلاقه في 21 أغسطس 2022م في كلية الدراسات المصرفية والمالية. وجاءت فكرة المبادرة من دائرة الابتكار بهدف استكشاف واستقطاب المواهب الصاعدة في مجالات علوم البيانات والذكاء الاصطناعي، حيث منحهم هذه الفعاليات الفرصة لعرض قدراتهم في توليد الأفكار والتفكير المنظم في ابتكار الحلول، بالإضافة إلى حلقات العمل العلمية والعملية المصاحبة، والتي تم فيها تبادل المعارف والخبرات. وقد شارك في الهاكاثون قرابة 150 مشارك من مختلف الجامعات والكليات العلمية في سلطنة عُمان.

جدول (1.4)
مؤشرات نقدية ومصرفية مختارة

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
المؤشرات النقدية					
3142	3443	3054	3327	3045	النقد الإحتياطي (مليون ريال عُُماني)
1243	1307	1379	1245	1242	النقد لدى الجمهور (مليون ريال عُُماني)
5606	5747	5562	5344	4930	عرض النقد بمعناه الضيق (مليون ريال عُُماني)
20335	20221	19337	17752	17400	عرض النقد بمعناه الواسع (مليون ريال عُُماني)
6775	7587	5771	6407	6686	الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني (مليون ريال عُُماني)
4.9	5.2	3.6	1.7	2.0	نسبة صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني إلى النقد الإحتياطي (%)
0.6	0.6	0.6	0.3	0.3	نسبة صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي إلى عرض النقد M2 (%)
المؤشرات المصرفية					
16	16	16	16	16	عدد البنوك التقليدية
457	438	453	435	449	عدد فروع البنوك التقليدية
97	93	91	84	81	عدد فروع مؤسسات الصيرفة الإسلامية
1640	1507	1487	1477	1239	عدد أجهزة الصرف الآلي لدى البنوك التقليدية
171	160	149	135	80	عدد أجهزة الصرف الآلي لدى مؤسسات الصيرفة الإسلامية
38817	38522	35814	35221	33959	اجمالي الاصول لشركات الإيداع الأخرى (مليون ريال عُُماني)
25902	25610	24166	23657	23255	اجمالي الودائع لشركات الإيداع الأخرى (مليون ريال عُُماني)
29223	27848	26676	25830	25058	اجمالي الائتمان لشركات الإيداع الأخرى (مليون ريال عُُماني)
19.7	19.9	18.9	18.5	17.9	نسبة كفاية رأس المال (%)
مؤشرات التعميق المالي					
66.3	82.2	93.8	76.3	71.2	نسبة الإئتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
101.0	112.7	120.3	104.4	100.7	نسبة الإئتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
58.7	75.5	85.0	69.9	66.1	نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
89.5	103.5	109.0	95.6	93.4	نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
33.4	42.7	48.4	36.6	35.4	نسبة شبه النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
46.1	59.6	68.0	52.4	49.5	نسبة عرض النقد M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
70.3	81.8	87.2	71.7	69.9	نسبة عرض النقد M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
2.8	3.9	4.8	3.7	3.5	نسبة النقد لدى الجمهور إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
39.6	34.0	45.1	37.4	40.8	نسبة النقد لدى الجمهور إلى النقد الإحتياطي (%)
6.1	6.5	7.1	7.0	7.1	نسبة النقد لدى الجمهور إلى عرض النقد M2 (%)
2.2	1.6	1.5	1.9	2.0	سرعة دوران عرض النقد M2
6.5	5.3	6.3	5.3	5.7	مضاعف النقود (عرض النقد M2 على النقد الإحتياطي)
53.8	65.1	71.2	55.4	51.7	نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
82.1	89.3	91.3	75.8	73.0	نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)

ملاحظة: تشمل شركات الإيداع الأخرى البنوك التقليدية والبنوك والنوفاذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العُماني

جدول (2.4)
القاعدة النقدية ومصادرها
(مليون ريال عماني)

مقدار التغير							
2022/21	2021/20	2022	2021	2020	2019	2018	
-104.5	-20.8	1611.5	1716.1	1736.9	1611.5	1605.3	النقد المصدر
-601.1	814.5	1530.4	1727.0	1317.0	1715.3	1439.9	ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي العماني (*)
-705.6	793.7	3141.9	3443.1	3053.8	3326.8	3045.2	القاعدة النقدية (M0)
أصول البنك المركزي العماني							
-811.4	1816.2	6775.3	7586.7	5770.6	6406.6	6686.0	الأصول الأجنبية
-111.5	-759.0	0.0	111.5	870.5	778.9	775.7	مستحقات على الحكومة
-110.7	60.6	347.1	457.7	397.1	335.9	369.3	أصول ثابتة وأصول أخرى
ناقصاً: خصوم البنك المركزي العماني							
-189.2	-67.3	1419.2	1608.5	1675.7	1493.3	1440.0	القيمة الصافية (رأس المال والاحتياطيات)
-69.4	587.7	1536.2	1605.6	1017.9	1402.5	1237.4	ودائع الحكومة
-70.2	30.2	720.5	790.7	760.5	685.8	681.7	الخصوم الأجنبية
0.9	-226.6	304.6	708.1	530.3	613.0	1426.7	خصوم أخرى

(*) لا تشمل شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي العماني حيث أنها تقع ضمن خصوم أخرى.
المصدر: البنك المركزي العماني

جدول (3.4)
مكونات عرض النقد بمعناه الواسع (M2)
(أ) بالمليون ريال عماني

2022	2021	2020	2019	2018	نهاية الفترة
5,606.2	5746.6	5561.8	5343.9	4930.2	عرض النقد (M1)
1,243.0	1307.1	1378.6	1244.8	1241.9	النقد لدى الجمهور
4,363.2	4439.4	4183.1	4099.1	3688.3	الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية
14,729.2	14474.3	13775.4	12407.8	12470.2	شبه النقد
6,223.1	6318.0	6056.1	5273.0	4979.6	ودائع التوفير بالعملة المحلية
6,316.6	5868.2	5535.0	5127.7	5084.6	ودائع لأجل بالعملة المحلية
1,842.6	1923.9	1896.6	1765.0	2142.0	ودائع بالعملة الأجنبية
346.9	364.2	287.7	242.0	264.0	هوامش (ودائع أخرى)
20,335.5	20220.8	19337.2	17751.7	17400.3	عرض النقد بمعناه الواسع (M2)

(ب) حصة من الإجمالي

2022	2021	2020	2019	2018	نهاية الفترة
27.6	28.4	28.8	30.1	28.3	عرض النقد (M1)
6.1	6.5	7.1	7.0	7.1	النقد لدى الجمهور
21.5	22.0	21.6	23.1	21.2	الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية
72.4	71.6	71.2	69.9	71.7	شبه النقد
30.6	31.2	31.3	29.7	28.6	ودائع التوفير بالعملة المحلية
31.1	29.0	28.6	28.9	29.2	ودائع لأجل بالعملة المحلية
9.1	9.5	9.8	9.9	12.3	ودائع بالعملة الأجنبية
1.7	1.8	1.5	1.4	1.5	هوامش (ودائع أخرى)
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	عرض النقد بمعناه الواسع (M2)

المصدر: البنك المركزي العماني

**الجدول (4.4)
المسح النقدي***

نسبة التغير (%)	مقدار التغير مليون ر.ع	القيمة بالمليون ريال عُماني					نهاية الفترة
21/2022	21/2022	2022	2021	2020	2019	2018	
0.6	114.6	20335.5	20220.8	19337.2	17751.7	17400.3	1. عرض النقد بمعناه الواسع (أ+ب)
-2.4	-140.3	5606.2	5746.6	5561.8	5343.9	4930.2	أ. النقد
-4.9	-64.1	1243.0	1307.1	1378.6	1244.8	1241.9	1. النقد لدى الجمهور
-1.7	-76.3	4363.2	4439.4	4183.1	4099.1	3688.3	2. ودائع تحت الطلب بالريال العماني
1.8	255.0	14729.2	14474.3	13775.4	12407.8	12470.2	ب. شبه النقد
-4.2	-81.3	1842.6	1923.9	1896.6	1765.0	2142.0	(منه: ودائع بالعملات الأجنبية)
-0.8	-35.6	4615.4	4651.3	3544.8	4951.1	5134.8	2. الأصول الأجنبية (صافي)
-10.9	-741.2	6054.9	6796.0	5010.1	5720.8	6004.3	البنك المركزي
-32.9	705.6	-1439.5	-2144.8	-1465.2	-769.6	-869.5	شركات الایداع الاخرى
1.0	150.2	15720.1	15569.6	15792.4	12800.6	12265.6	3. الأصول المحلية
25.6	-739.6	-3624.0	-2884.4	-2060.8	-4647.2	-5046.6	أ) مطلوبات من الحكومة (صافي) (1-2)
-11.4	-549.0	4278.1	4827.2	4558.7	3401.7	2833.1	1) قروض الحكومة
2.5	190.6	7902.2	7711.6	6619.4	8048.9	7879.7	2) ودائع الحكومة (-)
4.2	996.8	24655.7	23634.0	23155.7	22951.0	22337.4	ب) مطلوبات محلية من القطاع الخاص
4.2	157.3	3909.6	3752.3	3141.7	2724.7	2663.6	ج) مطلوبات من المؤسسات العامة
3.0	264.2	9221.2	8932.3	8444.3	8227.9	7688.8	د) البنود الأخرى (صافي) (-)
-18.0	-719.1	3275.7	3994.8	3484.0	3852.4	4300.7	1) البنك المركزي
19.8	983.4	5945.5	4937.5	4960.3	4375.5	3388.1	2) شركات الایداع الاخرى

* تشمل إجماليات المسح النقدي والبنوك التجارية التقليدية بالإضافة إلى البنوك والنوافذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العماني.

الجدول (5.4) امتصاص وضخ السيولة من قبل البنك المركزي العماني خلال عام 2022م

ضخ السيولة (عمليات إعادة الشراء مع البنك المركزي العماني) *			امتصاص السيولة (أذون الخزينة)		الشهر
سعر الفائدة على إعادة الشراء (في المائة سنوياً)	رصيد عمليات إعادة الشراء في نهاية الشهر (مليون ر.ع)	القيمة المعاد شرائها خلال الشهر (مليون ر.ع)	الرصيد القائم من أذون الخزينة في نهاية الشهر (مليون ر.ع)	القيمة المصدرة خلال الشهر (مليون ر.ع)	
0.500	150.0	90.0	1237.8	812.0	يناير
0.500	260.0	339.0	1497.3	822.5	فبراير
0.500	304.0	224.0	1435.8	618.4	مارس
0.717	433.0	365.0	1399.4	618.5	إبريل
1.331	130.0	150.0	1167.8	186.9	مايو
1.875	178.0	112.0	1161.7	236.2	يونيو
2.347	108.0	84.0	979.2	336.5	يوليو
3.000	43.0	93.0	869.7	140.0	أغسطس
3.225	0.0	0.0	799.1	122.4	سبتمبر
3.750	50.0	100.0	562.1	43.0	أكتوبر
4.450	60.0	778.5	406.1	7.0	نوفمبر
4.774	0.0	613.0	379.8	64.3	ديسمبر

(*) تشمل عمليات إعادة الشراء في أدوات مثل أذون الخزينة وسندات التنمية الحكومية. ويتم استثناء عمليات إعادة الشراء التي تتم خلال اليوم الواحد.
المصدر: البنك المركزي العماني.

**الجدول (6.4) (أ)
نمط الحياة لسندات التنمية الحكومية*
(نهاية عام 2022م)**

البيان	جهات محلية (مليون ريال عماني)	جهات خارجية (مليون ريال عماني)	إجمالي الحيازات (مليون ريال عماني)	الحصة من الإجمالي (%)
البنوك	1600.0	21.0	1621.1	55.9
هيئات حكومية محلية	3.3	0.0	3.3	0.1
صناديق التقاعد	1014.6	0.0	1014.6	35.0
مؤسسات مالية أخرى	211.0	0.0	211.0	7.3
مؤسسات غير مالية	11.1	0.0	11.1	0.4
الأفراد	38.8	0.1	38.9	1.3
المجموع	2878.9	21.1	2900.0	100.0

* لا يشمل الاستثمار في الصكوك الحكومية
ملاحظة: يُصنف نمط الحياة بناءً على الإصدار الأولي.
المصدر: البنك المركزي العماني.

**الجدول (6.4) (ب)
مؤشرات سوق مسقط للأوراق المالية**

	2018	2019	2020	2021	2022
1) مؤشر سوق مسقط 30	4323.74	3981.19	3658.77	4129.54	4857.44
2) عدد الاسهم المتداولة (مليون)	4015.0	3863.5	2282.0	4135.0	4228.5
3) عدد السندات المتداولة (مليون)	6.2	33.4	25.3	74.4	54.2
4) إجمالي حجم التداول (مليون ر.ع)	763	712	441	818	940
أ) قيمة الاسهم المتداولة (مليون ر.ع)	739	662	401	645	883
ب) قيمة السندات المتداولة (مليون ر.ع)	24	50	40	173	58
5) عدد أيام التداول	247	245	243	246	247
6) المتوسط اليومي لحجم التداول (مليون ر.ع)	3.09	2.90	1.81	3.30	3.81
7) القيمة السوقية (مليون ر.ع)	18176	18767	20242	22091	23736

المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

**الجدول (7.4) (أ)
المتوسط المرجح لأسعار الفائدة* (في المائة سنوياً)**

سعر الفائدة على الودائع										سعر الفائدة على الإقراض	الهامش
نهاية الفترة	جملة الودائع بالريال العُماني (1)	جملة الودائع بالعملة الأجنبية	إجمالي الودائع (بالريال العُماني + بالعملة الأجنبية) (3)	جملة القروض بالريال العُماني (4)	جملة القروض بالعملة الأجنبية (5)	إجمالي القروض (بالريال العُماني + بالعملة الأجنبية) (6)	الريال العُماني (1)-(4)	العملات الأجنبية (2)-(5)	الإجمالي (3)-(6)		
مارس 2018	1.644	1.186	1.591	5.161	4.417	5.048	3.518	3.232	3.458		
يونيو 2018	1.717	1.272	1.665	5.240	4.858	5.185	3.523	3.586	3.520		
سبتمبر 2018	1.786	1.326	1.728	5.294	5.038	5.254	3.507	3.712	3.526		
ديسمبر 2018	1.899	1.475	1.835	5.329	5.250	5.317	3.430	3.775	3.482		
مارس 2019	1.890	1.558	1.850	5.348	5.317	5.343	3.457	3.759	3.493		
يونيو 2019	1.943	1.661	1.909	5.416	5.196	5.381	3.473	3.535	3.472		
سبتمبر 2019	1.987	1.671	1.948	5.463	4.904	5.372	3.477	3.233	3.423		
ديسمبر 2019	2.006	1.774	1.977	5.461	4.639	5.324	3.455	2.865	3.347		
مارس 2020	1.936	1.557	1.884	5.479	4.282	5.268	3.543	2.725	3.384		
يونيو 2020	1.951	1.565	1.904	5.381	3.804	5.095	3.430	2.239	3.191		
سبتمبر 2020	1.916	1.651	1.882	5.481	3.543	5.133	3.565	1.892	3.251		
ديسمبر 2020	2.013	1.640	1.966	5.511	3.475	5.140	3.498	1.835	3.174		
مارس 2021	2.009	1.672	1.966	5.511	3.529	5.147	3.502	1.857	3.181		
يونيو 2021	1.952	1.618	1.910	5.524	3.537	5.148	3.572	1.919	3.239		
سبتمبر 2021	1.957	1.473	1.896	5.495	3.497	5.105	3.538	2.024	3.210		
ديسمبر 2021	1.976	1.438	1.910	5.570	3.520	5.153	3.594	2.082	3.242		
مارس 2022	1.923	1.283	1.846	5.485	3.668	5.427	3.562	2.385	3.581		
يونيو 2022	1.870	1.410	1.813	5.502	4.643	6.886	3.632	3.233	5.072		
سبتمبر 2022	1.877	1.606	1.841	5.416	5.562	5.579	3.539	3.956	3.738		
ديسمبر 2022	1.993	2.582	2.065	5.379	6.926	5.640	3.386	4.344	3.575		

* تشمل البنوك التجارية فقط

**الجدول (7.4) (ب)
توزيع جملة الودائع بالريال العُماني حسب شريحة الفائدة**

سعر الفائدة	نهاية ديسمبر 2018	نهاية ديسمبر 2019	نهاية ديسمبر 2020	نهاية ديسمبر 2021	نهاية ديسمبر 2022					
(في المائة سنوياً)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُماني)	الحصة (%)
حتى 2%	9421.6	55.5	9664.7	55.0	10180.7	57.1	10438.8	56.1	10054.1	54.5
أكثر من 2% وحتى 3%	793.9	4.7	690.4	3.9	486.9	2.7	759.2	4.1	924.2	5.0
أكثر من 3% وحتى 4%	3242.8	19.1	2048.4	11.6	1161.8	6.5	2272.0	12.2	3036.1	16.4
أكثر من 4% وحتى 5%	3008.8	17.7	4653.6	26.5	4722.0	26.5	3784.6	20.3	2921.9	15.8
أكثر من 5% وحتى 6%	504.4	3.0	474.5	2.7	1170.8	6.6	1314.7	7.1	1478.2	8.0
أكثر من 6% وحتى 7%	4.5	0.0	53.5	0.3	105.7	0.6	38.5	0.2	43.0	0.2
أكثر من 7% وحتى 8%	0.5	0.0	0.5	0.0	0.4	0.0	0.2	0.0	0.3	0.0
أكثر من 8% وحتى 9%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أكثر من 9% وحتى 10%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أكثر من 10%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	16976.5	100.0	17585.5	100.0	17828.4	100.0	18607.8	100.0	18457.8	100.0
المتوسط المرجح لأسعار الفائدة (%)	1.899		2.006		2.013		1.976		1.993	

المصدر: البنك المركزي العُماني.

**الجدول (7.4) (ج)
توزيع الودائع لأجل بالريال العُماني حسب شريحة الفائدة**

سعر الفائدة	نهاية ديسمبر 2018	نهاية ديسمبر 2019	نهاية ديسمبر 2020	نهاية ديسمبر 2021	نهاية ديسمبر 2022					
(في المائة سنوياً)	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)
حتى 2%	629.3	8.3	541.5	7.2	716.5	9.6	670.2	9.1	692.7	9.1
أكثر من 2% وحتى 3%	473.1	6.2	478.6	6.4	288.7	3.9	304.0	4.1	386.3	5.1
أكثر من 3% وحتى 4%	3010.3	39.5	1332.6	17.7	632.5	8.5	1391.9	18.9	2329.4	30.5
أكثر من 4% وحتى 5%	2997.5	39.4	4640.1	61.7	4536.9	60.9	3655.3	49.6	2719.8	35.6
أكثر من 5% وحتى 6%	501.5	6.6	474.3	6.3	1170.5	15.7	1312.7	17.8	1460.5	19.1
أكثر من 6% وحتى 7%	4.5	0.1	53.5	0.7	105.7	1.4	38.5	0.5	43.0	0.6
أكثر من 7% وحتى 8%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أكثر من 8% وحتى 9%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أكثر من 9% وحتى 10%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أكثر من 10%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	7616.1	100.0	7520.6	100.0	7450.9	100.0	7372.6	100.0	7631.9	100.0
المتوسط المرجح لأسعار الفائدة (%)	3.731	3.995	4.153	4.067	3.950					

المصدر: البنك المركزي العُماني.

**الجدول (7.4) (د)
توزيع جملة القروض بالريال العُماني حسب شريحة الفائدة**

البيان	نهاية ديسمبر 2018	نهاية ديسمبر 2019	نهاية ديسمبر 2020	نهاية ديسمبر 2021	نهاية ديسمبر 2022					
	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)	القيمة (مليون ريال عُُماني)	الحصة (%)
حتى 2%	503.6	2.8	601.8	3.3	541.1	3.0	507.1	2.8	463.1	2.5
أكثر من 2% وحتى 4%	2768.7	15.3	2196.9	12.1	2129.0	11.7	1807.7	9.9	1,256.4	6.9
أكثر من 4% وحتى 5%	3915.5	21.7	3475.5	19.1	2761.3	15.1	2986.7	16.3	10,459.6	22.0
أكثر من 5% وحتى 7%	9004.0	49.9	9978.4	54.8	11239.5	61.6	11346.7	61.9	820.1	57.1
أكثر من 7% وحتى 8%	1392.0	7.7	1419.9	7.8	1031.1	5.6	1114.8	6.1	163.5	4.5
أكثر من 8% وحتى 9%	157.6	0.9	183.3	1.0	205.4	1.1	181.3	1.0	44.2	0.9
أكثر من 9% وحتى 10%	49.9	0.3	38.0	0.2	49.9	0.3	45.9	0.3	74.7	0.2
أكثر من 10% وحتى 11%	44.6	0.2	40.6	0.2	43.6	0.2	45.1	0.2	74.7	0.4
أكثر من 11% وحتى 12%	98.7	0.5	158.0	0.9	131.8	0.7	142.3	0.8	107.0	0.6
أكثر من 12% وحتى 13%	8.5	0.0	7.3	0.0	19.8	0.1	5.1	0.0	5.4	0.0
أكثر من 13%	108.5	0.6	121.4	0.7	107.9	0.6	134.1	0.7	135.2	0.7
الإجمالي	18051.6	100.0	18221.0	100.0	18260.4	100.0	18316.9	100.0	17,562.2	100.0
المتوسط المرجح لأسعار الفائدة (%)	5.329	5.453	5.511	5.570	5.543					

المصدر: البنك المركزي العُماني.

**الجدول (7.4) (هـ)
سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك في السلطنة لليلة واحدة (البنوك التجارية)**

2022		2021		2020		البيان
المتوسط الشهري المرجح لسعر الفائدة *(%)	المتوسط اليومي لحجم الإقراض (مليون ر.ع)	المتوسط الشهري المرجح لسعر الفائدة *(%)	المتوسط اليومي لحجم الإقراض (مليون ر.ع)	المتوسط الشهري المرجح لسعر الفائدة *(%)	المتوسط اليومي لحجم الإقراض (مليون ر.ع)	
0.391	82.6	0.610	28.6	1.865	32.9	يناير
0.430	36.7	0.547	19.5	1.868	45.1	فبراير
0.409	32.6	0.547	10.5	2.088	46.4	مارس
0.410	50.6	0.568	19.5	1.941	41.5	متوسط الربع الأول
0.630	71.9	0.394	17.9	1.836	34.3	إبريل
1.226	35.0	0.405	25.3	1.552	26.4	مايو
1.450	16.8	0.336	19.3	1.570	31.0	يونيو
1.102	41.2	0.378	20.8	1.653	30.6	متوسط الربع الثاني
1.951	23.7	0.420	44.2	0.977	16.4	يوليو
2.854	36.4	0.482	28.0	1.100	13.7	أغسطس
3.151	41.8	0.438	37.3	0.780	21.1	سبتمبر
2.652	34.0	0.447	36.5	0.952	17.1	متوسط الربع الثالث
3.299	32.3	0.447	27.7	0.859	24.6	أكتوبر
3.944	31.1	0.413	23.9	0.948	18.6	نوفمبر
4.271	23.2	0.369	18.4	0.700	24.2	ديسمبر
3.838	28.9	0.410	23.3	0.836	22.5	متوسط الربع الرابع

* مرجح بمقدار المعاملات الفردية
المصدر: البنك المركزي العماني.

الجدول (8.4)
الأصول والخصوم للبنك المركزي العماني
(مليون ريال عُُماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير (%) 21/2022
الأصول الأجنبية	6685.9	6406.7	5770.6	7586.7	6775.3	-10.7
(أ) السبائك	0.4	0.5	0.7	0.6	47.9	98.7
(ب) الحساب الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	94.8	110.3	127.1	442.7	442.4	-0.1
(ج) إيداعات بالعملة الأجنبية بالخارج	3021.2	2731.2	2327.1	4071.9	2851.8	-30.0
(د) الأوراق المالية	3569.5	3564.7	3315.7	3071.5	3433.3	11.8
مستحقات على الحكومة	775.7	778.9	870.5	111.5	0.0	-100.0
مستحقات على البنوك والمؤسسات الأخرى*	0.1	0.1	65.2	115.6	0.3	-99.7
الأصول الثابتة	43.9	45.1	45.2	58.0	56.6	-2.3
الأصول الأخرى	325.4	290.7	286.8	284.2	290.1	2.1
مجموع الأصول / الخصوم	7831.0	7521.4	7038.2	8156.0	7122.4	-12.7
النقد المصدر	1605.3	1611.5	1736.9	1716.1	1611.5	-6.1
القيمة الصافية	1440.0	1493.3	1675.7	1608.5	1419.2	-11.8
(أ) رأس المال	1000.0	1000.0	1000.0	1000.0	1000.0	0.0
(ب) الاحتياطات العامة	373.8	365.5	426.0	447.8	480.1	7.2
(ج) أخرى	66.3	127.8	249.7	160.6	-60.9	-137.9
مستحقات للحكومة	1237.4	1402.5	1017.9	1605.6	1536.2	-4.3
مستحقات للبنوك والمؤسسات الأخرى	2597.7	2001.8	1539.8	2131.5	1530.4	-28.2
الخصوم الأجنبية**	681.7	685.8	760.5	790.7	720.5	-8.9
الخصوم الأخرى	268.9	326.5	307.5	303.6	304.6	0.3
(أ) شهادات إيداع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
(ب) أخرى	268.9	326.5	307.5	303.6	304.6	0.3

** تشمل مخصصات حقوق السحب الخاصة
المصدر: البنك المركزي العماني.

جدول (8.4 ب)
الأصول الأجنبية للبنك المركزي العماني
(مليون ريال عُُماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	مقدار التغير 21/2022
1. إجمالي الأصول الأجنبية	6686.0	6406.6	5770.6	7586.7	6775.3	-811.4
(أ) السبائك	0.4	0.5	0.7	0.6	47.9	47.2
(ب) الحساب الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	94.8	110.3	127.1	442.7	442.4	-0.3
(ج) إيداعات بالعملة الأجنبية بالخارج	3021.2	2731.2	2327.1	4071.9	2851.8	-1220.1
(د) الأوراق المالية	3569.5	3564.7	3315.7	3071.5	3433.3	361.8
ناقص:						
مستحقات للحكومة بالعملة الأجنبية	851.9	1401.4	1017.5	1604.9	1514.3	-90.6
مستحقات للبنوك بالعملة الأجنبية	1157.8	286.8	222.8	405.0	236.0	-169.0
2. الأصول الأجنبية للبنك المركزي العماني	4676.3	4718.4	4530.2	5981.9	5261.0	-720.8

المصدر: البنك المركزي العُماني.

الجدول (9.4)
الميزانية الإجمالية لشركات الإيداع الأخرى
(مليون ريال عُُماني)

البيان	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	نسبة التغير 21/2022
النقد والودائع لدى البنك المركزي العماني	2923.2	2377.1	1,874.4	2526.1	1907.6	-24.5
المستحقات على المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك الأخرى في الخارج	1030.9	1472.1	883.3	1107.5	1075.7	-2.9
اجمالي الائتمان	25057.6	25830.4	26,676.2	27848.4	29223.2	4.8
اجمالي الاستثمارات	3447.5	3952.3	4,762.8	5359.6	4866.3	-9.2
صافي الاصول الثابتة	276.5	316.2	308.2	324.6	302.7	-6.8
الاصول الاخرى	1222.8	1272.9	1,309.1	1355.6	1441.7	8.5
إجمالي الأصول / الخصوم	33958.6	35221.0	35814.1	38521.9	38817.1	0.8
اجمالي الودائع	23255.3	23657.3	24,165.5	25610.4	25901.9	1.1
مستحقات المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك الأخرى في الخارج	2410.9	2872.3	2,707.4	3212.0	2958.6	-7.9
رأس المال والاحتياطيات	5301.2	5599.0	5,686.4	6087.4	6355.8	4.4
رأس المال الاضافي	183.1	153.9	95.9	76.9	-1.5	-102.0
اجمالي المخصصات والفوائد المحتفظ بها	868.8	952.3	1,179.0	1330.9	1502.8	12.8
(منها مخصصات عامة)	(360.4)	(327.4)	(402.6)	(447.9)	(568.9)	26.7
الخصوم الأخرى	1939.3	1986.2	1,979.9	2204.3	2099.4	-16.7

ملاحظة: تشمل شركات الإيداع الأخرى البنوك التقليدية والبنوك والنوافذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العُماني

**الجدول (10.4) (أ)
الميزانية المجمعّة للبنوك التقليدية
(مليون ريال عُُماني)**

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير 2021/2022
النقد والودائع لدى البنك المركزي العماني	2488.8	2001.0	1650.4	2155.4	1640.8	-23.9
مستحقات على المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك في الخارج	1359.0	1759.7	1167.6	1373.0	1453.9	5.9
إجمالي الائتمان	21486.0	21864.2	22331.4	23000.9	23784.0	3.4
(أ) قروض للقطاع الخاص	18718.4	18898.5	18772.3	19095.9	19469.7	2.0
(ب) قروض للمؤسسات العامة	2406.2	2524.0	2927.2	3136.5	3269.2	4.2
(ج) قروض للحكومة	39.5	136.9	477.8	620.4	844.6	36.1
(د) قروض لغير المقيمين	321.9	304.8	154.1	148.2	200.5	35.3
الأوراق المالية	3197.4	3568.6	4290.2	4846.9	4287.8	-11.5
(أ) أذونات الخزينة	277.1	294.8	512.5	1041.9	375.3	-64.0
(ب) السندات الحكومية*	1433.6	1626.8	1798.5	2173.6	2185.1	0.5
(ج) شهادات ايداع البنك المركزي العماني	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
(د) الاسهم المحلية	101.6	68.9	170.3	161.6	165.1	2.1
(هـ) اوراق مالية محلية اخرى	308.0	450.9	659.8	674.0	675.9	0.3
(و) اوراق مالية أجنبية	1077.1	1127.2	1149.1	795.8	886.4	11.4
أصول ثابتة	246.8	286.2	279.8	294.8	285.5	-3.1
أصول أخرى	1216.8	1326.7	1365.9	1331.4	1338.5	0.5
إجمالي الأصول/الخصوم	29994.7	30806.4	31085.4	33002.4	32790.5	-0.6
إجمالي الودائع	19995.8	20062.1	20377.0	21207.2	21020.8	-0.9
(أ) ودائع الحكومة	5351.9	5389.1	4368.3	4783.3	4917.8	2.8
(ب) ودائع المؤسسات العامة	1751.5	1270.1	1082.0	1381.2	1421.1	2.9
(ج) ودائع القطاع الخاص	12538.4	13031.4	14452.2	14539.0	14253.1	-2.0
(1) تحت الطلب	3692.9	3664.1	3977.6	4096.9	3999.0	-2.4
(2) توفير	4566.8	4745.2	5362.7	5455.5	5423.9	-0.6
(3) لأجل	4031.1	4395.9	4838.6	4713.4	4574.4	-2.9
(د) دفعات تجارية تمت مقدماً	247.6	226.2	273.3	273.2	255.8	-6.4
(منها بالعملة الأجنبية)	(1124.6)	(1353.5)	(1556.5)	1462.4	1324.3	-9.4
ودائع غير المقيمين	354.1	371.5	474.6	503.7	428.8	-14.9
مستحقات للمركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك في الخارج	2246.0	2695.8	2511.8	3008.6	2738.7	-9.0
رأس المال الأساسي والاحتياطيات	5000.6	5272.0	5320.9	5602.0	5835.0	4.2
رأس المال الإضافي	190.1	158.9	101.0	79.8	1.2	-98.4
إجمالي المخصصات والفوائد المحتفظ بها	808.3	876.3	1070.7	1196.2	1330.1	11.2
(منها احتياطيات عامة)	(323.3)	(277.4)	(340.5)	(368.4)	(460.9)	25.1
خصوم أخرى	1753.9	1741.3	1703.9	1908.5	1864.6	-2.3

*تشمل الاستثمار في الصكوك الحكومية.
المصدر: البنك المركزي العُماني.

**الجدول (10.4) (ب)
مصادر واستخدامات الأموال لدى البنوك
(مليون ريال عماني)**

ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	الاستخدامات	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	مصدر الأموال
783.1	669.5	الزيادة في إجمالي الائتمان	-186.4	830.2	1. الزيادة في إجمالي الودائع
224.3	142.5	(أ) ائتمان للحكومة	134.5	415.0	(أ) وودائع الحكومة
132.8	209.2	(ب) ائتمان للمؤسسات العامة	39.9	299.2	(ب) وودائع المؤسسات العامة
373.8	323.6	(ج) ائتمان للقطاع الخاص	-285.9	86.8	(ج) وودائع القطاع الخاص
51.4	27.4	1. الشركات المالية	116.5	115.9	1. الشركات المالية
24.0	55.9	2. الشركات غير المالية	-336.4	-76.7	2. الشركات غير المالية
262.3	176.1	3. القطاع العائلي (الأفراد)	-37.5	28.0	3. القطاع العائلي (الأفراد)
36.1	64.2	4. قطاعات أخرى	-28.5	19.7	4. قطاعات أخرى
52.3	-5.9	(د) قروض لغير المقيمين	-74.8	29.1	(د) وودائع غير مقيمة
-559.1	556.6	الاستثمارات في الأوراق المالية	-270.5	496.6	2. الاقتراض من بنوك في الخارج
80.9	205.3	توظيفات لدى بنوك في الخارج	233.0	385.4	3. الزيادة في مجموع رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
-514.6	505.0	النقد والودائع لدى البنك المركزي العماني	12.0	204.8	4. خصوم أخرى
-9.2	15.0	الأصول الثابتة			
7.0	-34.5	أصول أخرى			
-211.9	1917.0	إجمالي استخدامات الأموال	-211.9	1917.0	إجمالي مصادر الأموال

المصدر: البنك المركزي العماني.

**الجدول (4-10) (ج)
الأصول والخصوم غير المقيمة للبنوك التقليدية
(مليون ريال عماني)**

مقدار التغير 21/2022	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	المصادر
215.3	2574.9	2359.6	2504.3	3221.6	2801.4	الأصول الأجنبية
80.9	1453.9	1373.0	1167.6	1759.7	1359.0	مستحقات على بنوك في الخارج
52.3	200.5	148.2	154.1	304.8	321.9	ائتمان ممنوح لجهات في الخارج
90.6	886.4	795.8	1149.1	1127.2	1077.1	استثمار في أوراق مالية أجنبية
-8.6	34.1	42.7	33.5	29.9	43.4	أصول أخرى
-478.8	3878.3	4357.1	3855.9	3686.8	3371.9	الخصوم الأجنبية
-74.8	428.8	503.7	474.6	371.5	354.1	الودائع
-119.1	694.7	582.9	583.1	581.9	696.2	سندات طويلة الأجل
-270.5	2737.5	3008.0	2511.4	2694.0	2244.6	مستحقات لبنوك في الخارج
-14.4	17.2	262.6	286.8	39.3	77.1	خصوم أخرى
694.0	-1303.4	-1997.5	-1351.6	-465.2	-570.6	صافي الأصول الأجنبية

المصدر: البنك المركزي العماني.

الجدول (11.4)
الميزانية المجمع للبنوك والنوافذ الإسلامية
(مليون ريال عُُماني)

البيان	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	نسبة التغير 21/2022
النقد والودائع لدى البنك المركزي العماني	434.5	376.1	224.1	370.7	266.9	-28.0
مستحقات على المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك الأخرى في الخارج	59.7	59.9	30.4	27.7	49.3	77.7
إجمالي التمويل	3571.6	3966.2	4344.7	4847.5	5439.1	12.2
إجمالي الاستثمارات	250.1	383.7	471.7	512.8	578.5	12.8
صافي الأصول الثابتة	29.8	30.2	28.4	29.8	17.1	-42.6
الأصول الأخرى	52.9	68.4	95.2	84.2	61.2	-27.2
إجمالي الأصول / الخصوم	4398.5	4884.6	5194.4	5900.3	6412.0	8.7
إجمالي الودائع	3259.5	3595.1	3788.5	4403.2	4881.0	10.9
مستحقات المركز الرئيسي والشركات الحليفة والبنوك الأخرى في الخارج	166.3	177.1	175.8	204.0	319.9	56.8
رأس المال والاحتياطيات	506.1	544.6	635.0	763.9	807.3	5.7
الخصوم الأخرى	466.5	567.7	595.1	529.2	403.8	-23.7

المصدر: البنك المركزي العُماني.

الجدول (12.4)
ربحية شركات الإيداع الأخرى
(مليون ريال عُُماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير (%) 20/2021	نسبة التغير (%) 21/2022
1. دخل الفائدة	1393.1	1514.8	1513.3	1557.8	1694.4	2.9	8.8
2. (مصروفات الفائدة)	(581.8)	(661.6)	(653.1)	(674.3)	(716.5)	3.2	6.3
3. صافي دخل الفائدة	811.2	853.2	860.2	883.4	977.9	2.7	10.7
4. إيرادات النقد الأجنبي	90.8	85.4	70.3	64.5	64.0	-8.2	-0.8
5. الرسوم والعملات	109.1	105.0	95.1	88.5	88.5	-6.9	-0.1
6. إيرادات أخرى	197.3	209.7	163.0	216.2	220.1	32.6	1.8
7. الدخل الإجمالي (3+4+5+6)	1208.4	1253.3	1188.6	1252.6	1350.4	5.4	7.8
8. المصروفات التشغيلية	544.2	567.6	568.8	596.6	613.5	4.9	2.8
أ) المصروفات الإدارية	507.9	517.3	503.6	547.1	559.5	8.6	2.3
ب) الإهلاك	34.7	49.8	64.6	49.2	53.8	-23.8	9.2
ج) مصروفات أخرى	1.6	0.5	0.5	0.3	0.2	-43.5	-41.9
9. الربح الإجمالي (7-8)	664.2	685.7	619.8	656.0	736.9	5.8	12.3
10. مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها *	163.4	217.8	325.7	271.6	269.3	-16.6	-0.9
11. الربح بعد المخصصات (9-10)	500.8	467.9	294.1	384.4	467.6	30.7	21.6
12. مخصصات الضرائب	77.9	70.6	52.8	59.9	67.5	13.6	12.6
13. صافي الربح بعد المخصصات والضرائب (11-12)	422.8	397.3	241.4	324.5	400.1	34.4	23.3

* إجمالي المخصصات التي تم الاحتفاظ بها خلال العام، أما ما تم استرداده من الديون المدومة سابقاً فيظهر تحت بند "دخل آخر".
ملاحظة: تشمل شركات الإيداع الأخرى البنوك التقليدية والبنوك والنوافذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العُماني

الجدول (13.4)
توزيع الائتمان الممنوح من شركات الإيداع الأخرى* وفقاً للقطاع الاقتصادي
(مليون ريال عماني)

2022	2021	2020	2019	2018	نهاية الفترة
930.4	885.7	855.9	1010.5	1104.8	الاستيراد
42.2	40.4	40.4	28.3	16.9	التصدير
1258.1	1288.7	1049.2	1075.7	949.0	تجارة الجملة والتجزئة
1025.7	970.3	1426.4	1113.2	984.3	التعدين واستغلال المحاجر
2758.2	2751.1	2735.4	2803.2	2763.0	الإنشاءات
2424.0	2502.5	2168.4	2172.9	1905.5	الصناعة التحويلية
1639.6	1406.6	1433.7	1302.2	1041.9	الكهرباء والغاز والمياه
1723.0	1575.5	1367.9	1240.6	1264.7	المواصلات والنقل
1305.8	1214.1	1167.4	1244.8	1201.6	المؤسسات المالية
2936.7	2871.0	2512.0	2193.6	2470.7	الخدمات
844.6	620.4	477.8	136.9	39.5	القروض الشخصية
10935.2	10542.1	10269.6	10242.1	10006.9	الزراعة والأنشطة المرتبطة بها
256.9	171.1	73.7	50.2	55.3	قروض مقدمة للحكومة
202.4	150.1	157.1	309.2	327.5	الإقراض لغير المقيمين
940.5	858.8	941.0	907.0	926.1	جميع البنود الأخرى
29223.3	27848.4	26676.0	25830.4	25057.6	إجمالي الائتمان

* تشمل شركات الإيداع الأخرى البنوك التقليدية والبنوك والنوافذ الإسلامية.
المصدر: البنك المركزي العُماني

الجدول (14.4)
المؤشرات الخاصة بشركات التمويل والتأجير
(مليون ريال عُماني)

2022	2021	2020	2019	2018	نهاية الفترة
1066.659	1002.152	993.7	1127	1116.6	إجمالي الأصول/ الخصوم
925.347	861.8	883.2	996.5	1035.3	محفظة التمويل والتأجير (بالصافي)*
176.7	168	167.1	162	133.8	إجمالي القروض المتعثرة والفائدة المحتفظ بها
113.4	114.853	84.6	103.5	56.5	النقد والأرصدة لدى البنوك
593.4	635.898	642.3	725.2	692.2	قروض من البنوك والمؤسسات المالية
175.93	174.812	174.3	174.3	170.6	رأس المال المدفوع
321.79	312.553	301.8	304.6	299.5	مجموع رأس المال والاحتياطيات
127.4	126.128	112	98	80.4	مخصصات الديون المعدومة والفائدة المحتفظ بها
18.6	17.004	10.5	18.4	25.7	صافي الربح (بعد خصم الضرائب والمخصصات)
32	41	41	39	39	عدد الفروع بما في ذلك المركز الرئيسي

* بعد استبعاد المخصصات والفوائد المحتفظ بها.
المصدر: التقارير السنوية لشركات التمويل والتأجير.

الجدول (15.4) (ب) نشاط غرفة المقاصة الآلية		
السنة	عدد العمليات	القيمة (مليون ر.ع)
2018	7239687	4679
2019	8707478	5565
2020	10453000	6030
2021	14548566	9178
2022	18505802	11460

أنظمة المدفوعات والتسوية الجدول (15.4) (أ) نشاط نظام التسوية الإجمالية الآلية (RTGS)		
السنة	عدد العمليات	القيمة (مليون ر.ع)
2018	597191	178907
2019	649723	212157
2020	754616	155542
2021	757927	154649
2022	723336	179347

الجدول (15.4) (د) نشاط نظام شبكة عُمان (Oman Net)		
السنة	عدد العمليات	القيمة (مليون ر.ع)
2018	82436666	3447
2019	100339527	3988
2020	128757655	4547
2021	180821400	5167
2022	252929529	5865

الجدول (15.4) (ج) نشاط نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات		
السنة	عدد العمليات	القيمة (مليون ر.ع)
2018	4697042	15548
2019	4620408	14959
2020	3910962	11771
2021	3780009	9796
2022	3745001	9969

الجدول (15.4) (هـ) نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات عبر الهاتف		
السنة	عدد العمليات	القيمة (مليون ر.ع)
2020	195903	13
2021	755548	58
2022	4915191	28

المصدر: البنك المركزي العُماني

تطورات القطاع الخارجي







التقييم العام

حين ارتفع الرصيد المدين لحساب الدخل الأولي نظرا للمبالغ التي خصصتها الحكومة والشركات لتغطية خدمة الديون. أما عن حساب الدخل الثانوي، والذي يتكوّن بشكل أساسي من تحويلات العاملين، فقد شهد انخفاضا بنسبة 8.2% نظراً لعدة أسباب، منها ارتفاع قيمة العملات وتحسين سياسات العمالة، مثل تحديد 300 ريال عُماني كحد أدنى للأجر الشهري، ما يسمح للعمال بجلب عائلاتهم إلى سلطنة عُمان.

كما سجّل الحساب المالي تدفقات خارجة صافية في عام 2022م، وذلك نتيجة للتدفقات الداخلة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخارجة المرتبطة باستثمارات المحافظ المالية والاستثمارات الأخرى. وانخفضت احتياطات البنك المركزي العُماني بسبب سداد الحكومة لديونها خلال العام.

وبشكل عام، انخفضت التدفقات الداخلة لصافي الاستثمارات بنسبة 18.9% بسبب انخفاض الالتزامات، ورغم انخفاض احتياطات البنك المركزي العُماني، حافظت أسعار النفط المرتفعة على مستويات آمنة لدعم الاستقرار المالي والخطة المستهدفة للحكومة لضبط أوضاع المالية العامة.

ويُتوقع أن يستمر القطاع الخارجي في تحقيق الفائض خلال الفترة القادمة. فالجهود المبذولة لتحسين الوضع الاقتصادي في التجارة غير النفطية، بالإضافة إلى التركيز على الإنفاق الاستثماري إلى جانب جذب

لعبت التطورات العالمية دوراً كبيراً في دعم فائض الحساب الجاري. ومع استعادة النشاط الاقتصادي لعافيته بعد تراجعه خلال جائحة كوفيد-19، ساهمت مجموعة من العوامل في تحقيق هذا التوازن، مثل ارتفاع أسعار النفط والغاز وعائدات قطاع الشركات، وارتفاع قيمة العملات الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

شهد رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م فائضاً بنسبة 6.4%، مسجّلاً تحوفاً كبيراً بعد سبع سنوات متتالية من العجز كما هو موضح في (جدول 5.11). ويعود هذا التحول الإيجابي لعدة أسباب، منها جهود الحكومة المستمرة بشأن ضبط أوضاع المالية العامة في إطار خطة التوازن المالي متوسطة المدى (MTFP) بهدف تحسين التوازن المالي، وتحقيق مستويات منخفضة من الدين، واستحداث إعادة هيكلة شاملة وتحسن في جوانب الحوكمة وإستراتيجية ممارسة الأعمال للشركات المملوكة للحكومة.

وسجّلت الصادرات والواردات نمواً ملحوظاً، حيث زادت الصادرات بنسبة كبيرة نظراً لارتفاع أسعار الطاقة وحجم الصادرات غير النفطية. وشكّلت السلع الإنتاجية النسبة الأكبر من ارتفاع الواردات مقارنة بالسلع الاستهلاكية. وشهد حساب الخدمات مستويات مماثلة للوضع الذي كان عليه قبل فترة الجائحة، في

المزيد من الاستثمارات الخارجية، ستساهم جميعها في إيجاد اقتصاد متين قادر على دعم برامج التنويع. كما أن التزام الحكومة بتحسين بيئة الأعمال وأوضاع العمالة كان له الأثر المباشر في تسوية المدفوعات.

الحساب الجاري

شهد القطاع الخارجي لسلطنة عُمان تحسنا عام 2022م نظرا لارتفاع الصادرات غير النفطية وتبني سياسات حذيفة وتحسن الأداء المالي. وتسبب ذلك بفائض كبير في الحساب الجاري والذي يُنظر له كتحسن ملحوظ في ميزان الحساب الجاري. ونتيجة لذلك، شهد الحساب الجاري فائضا بمقدار 2,826 مليون ريال عُمان في عام 2022م، وذلك بعد عجز بلغ 1,839 مليون ريال عُمان في عام 2021م.

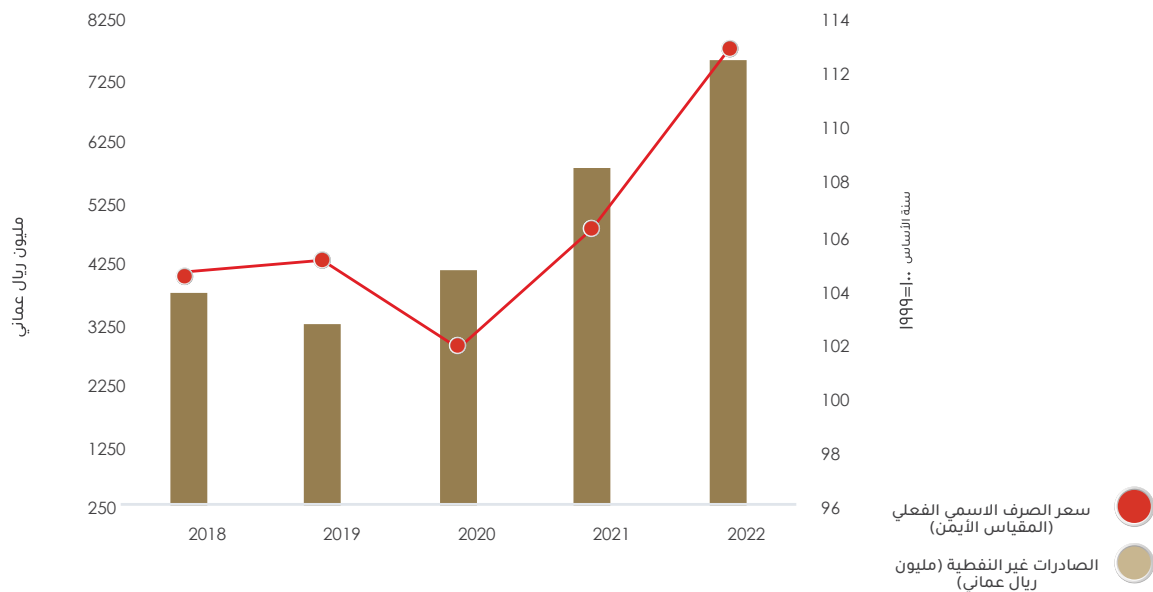
وشهد عام 2022م تعافيا على مستوى العالم وعاد الوضع إلى ما كان عليه قبل الجائحة، فعادت سلاسل التوريد إلى وضعها الطبيعي، وازدهرت الأعمال التجارية وتحسنت الظروف الاقتصادية. فسجل الميزان التجاري (شكل 5.2) نموا بلغ 12,031 مليون ريال عُمان بارتفاع بلغت نسبته 90% نظرا لارتفاع أسعار النفط بنسبة 48.3% حيث وصل متوسط سعر برميل النفط الخام إلى 95.4 دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، انخفضت تحويلات العمال إلى 2,864 مليون ريال عُمان مقارنة بـ 3,121 مليون ريال عُمان في عام 2021م (شكل 5.3).

سعر الصرف الفعلي الاسمي

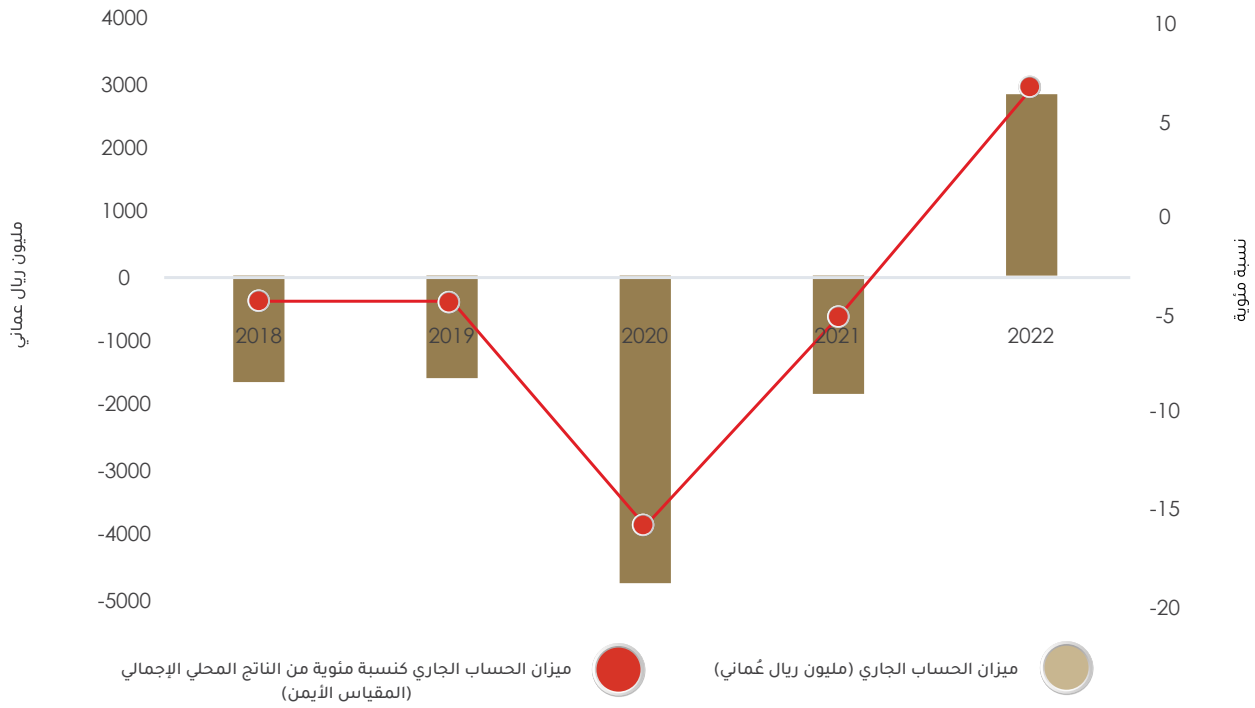
يقيس سعر الصرف الفعلي الاسمي قيمة العملة الاقتصادية مقابل شركاء التجارة الرئيسيين لسلطنة عُمان (المستوردين). ويشير الارتفاع المسجل في المؤشر إلى ارتفاع قيمة الريال العُماني، مما يرفع من قيمة الصادرات (شكل 5.1). ويتم احتساب مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي عن طريق المتوسط المرجح لسعر الصرف الاسمي للريال العُماني مقابل 18 عملة أخرى من أكبر الاقتصادات المستوردة (خط الأساس هو سنة 1999=100).

وتشير التحركات المسجلة أن الريال العُماني ظل في مسار تصاعدي خلال السنوات الأخيرة الماضية، وبالأخص مع ارتفاع سعر الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، حيث ارتفع مؤشر سعر الصرف الاسمي بنسبة 6.3% في ديسمبر 2022م مقارنة بالعام السابق (جدول 5.1). وبلغ المؤشر 112.8 في ديسمبر 2022م مقارنة بـ 106.2 في ديسمبر 2021م، علما بأنه قد انخفض بعد أن وصل 118.2 في شهر سبتمبر من عام 2022م. وكان لارتفاع قيمة العملة أثرا إيجابيا في قيمة

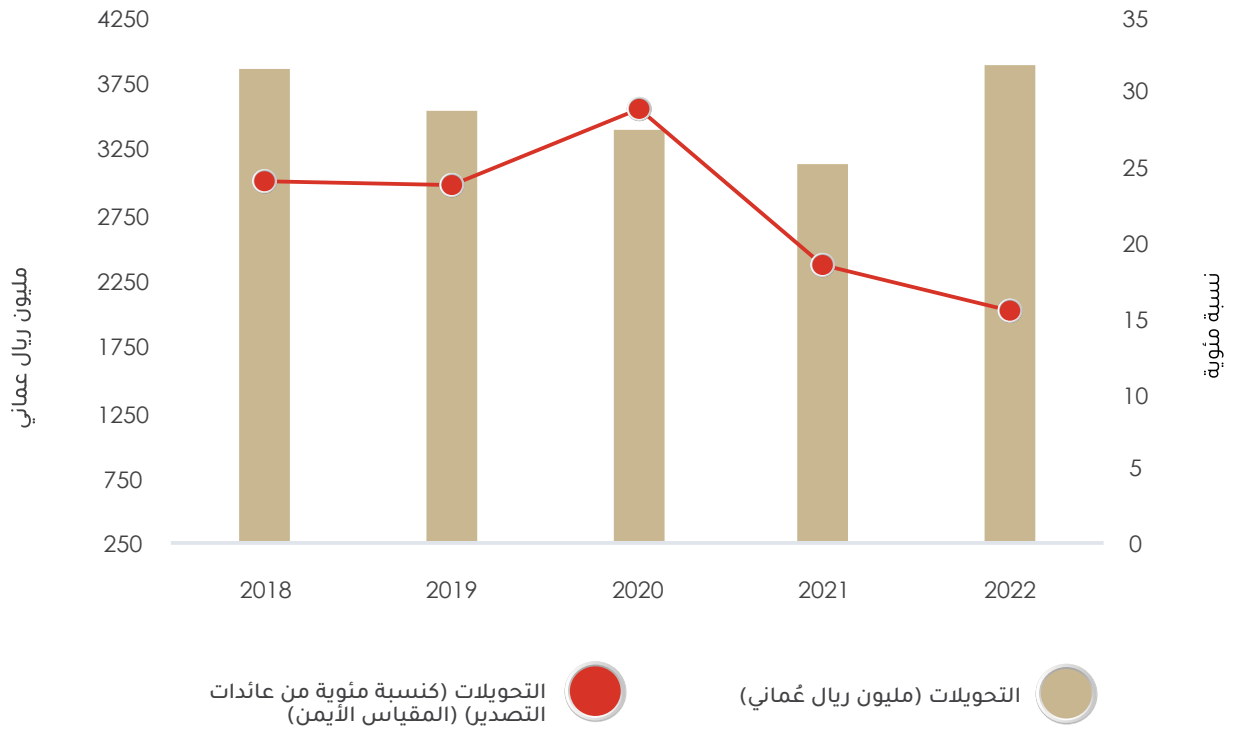
رسم بياني (5-1): الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الاسمي للريال العُماني والصادرات غير النفطية



رسم بياني (2-5): ميزان الحساب الجاري



رسم بياني (3-5): تحويلات العمالة الوافدة



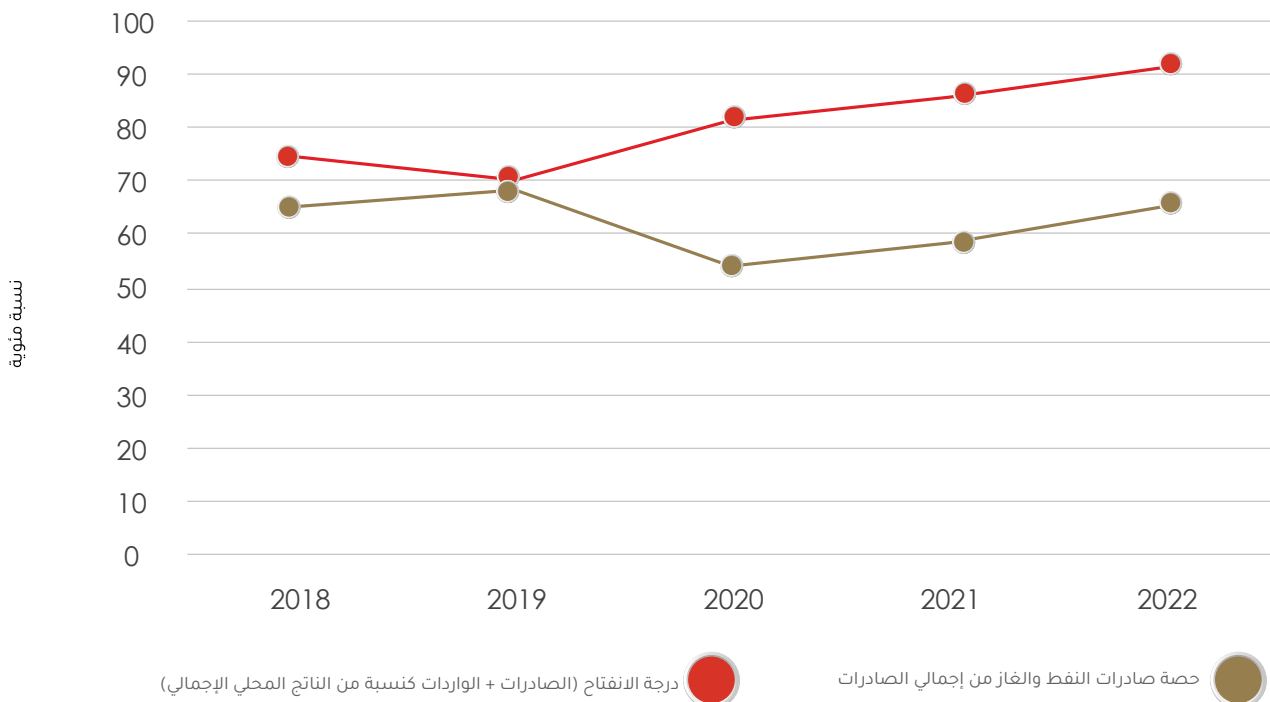
النفط الخام والغاز والتي شهدت ارتفاعا بنسبة 48.3% و80.2% في عام 2022م على التوالي. ونتيجة لذلك، ارتفعت مساهمة صادرات النفط والغاز بما فيها النفط المكرر في إجمالي الصادرات السلعية إلى 65.2% في عام 2022م مقارنة بالعام السابق والذي بلغت نسبتها فيه 58.4%. وتُعزى الزيادة في الصادرات غير النفطية بشكل أساسي إلى ارتفاع الطلب المكبوت (الطلب غير المُلبى) عالميا وارتفاع أسعار البضائع نتيجة استعادة الاقتصاد لعافيته بعد الجائحة. حيث حققت الصادرات غير النفطية نموا بنسبة 30.2% في عام 2022م ما يعكس تقدما صحيا نحو تعزيز مساهمة الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد العُماني.

وزادت واردات البضائع (سيف) بنسبة 24.0% في عام 2022م وشكّلت 33.9% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس زيادة الطلب على الواردات في عُمان. كما أن أحد العوامل الأساسية المصاحبة لهذه الزيادة هو ارتفاع معدلات التضخم عالميا وبين أكبر الشركاء التجاريين لسلطنة عُمان. وبالرغم من ذلك، فإن تأثير ارتفاع معدلات التضخم كان محدودا نتيجة ارتفاع قيمة العملات والتي قللت الأثر بشأن تآكل القوة الشرائية.

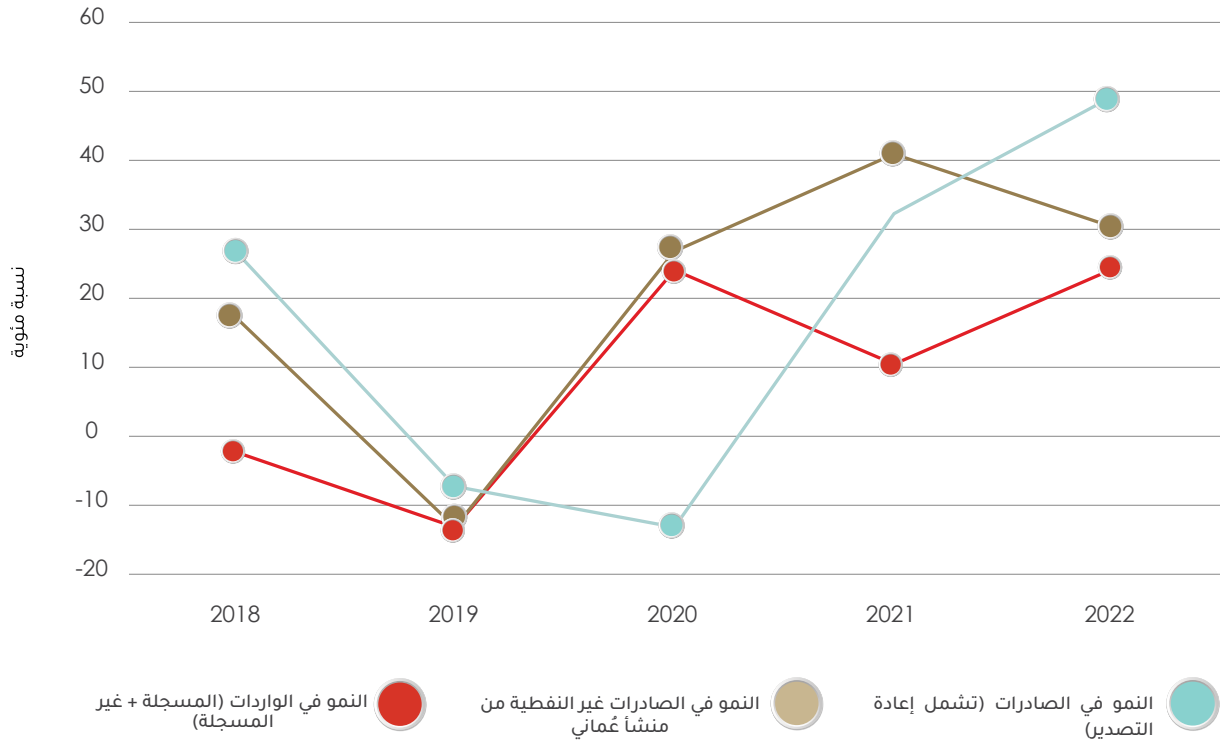
ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري لسلطنة عُمان مقاسا بنسبة الصادرات (فوب) زائد الواردات (سيف) إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 91.5% في عام 2022م من 85.8% في عام 2021م، حيث شهد حجم التجارة توسعا كبيرا مقابل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في ظل ارتفاع أسعار النفط وغيره من المنتجات (جدول 5.2). وتعكس الزيادة المستمرة في نسبة الانفتاح التجاري الأهمية الكبيرة للتجارة الدولية للاقتصاد العُماني. علاوة على ذلك، كانت الزيادة في نسبة الانفتاح التجاري نتيجة لارتفاع نسبة الصادرات، بما في ذلك الصادرات النفطية وغير النفطية، إلى جانب نسبة الواردات وسط الاضطرابات الحاصلة في سلسلة التوريد والنزاعات القائمة بين روسيا وأوكرانيا (شكل 5.4). ومن حيث القيمة الاسمية، شهدت صادرات البضائع (فوب) زيادة ملحوظة بنسبة بلغت 49.0% خلال عام 2022م (شكل 5.5). ونتيجة لذلك، لا تزال الصادرات هي الدعامية الأساسية للإنتاج المحلي بحصة بلغت 57.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

واتسمت الزيادة في الصادرات بأنها جاءت واسعة النطاق باستثناء البضائع المعاد تصديرها. وترجع الزيادة في الصادرات النفطية بشكل رئيسي إلى أسعار

رسم بياني (4-5): درجة الانفتاح التجاري



رسم بياني (5-5): النمو في الصادرات والواردات

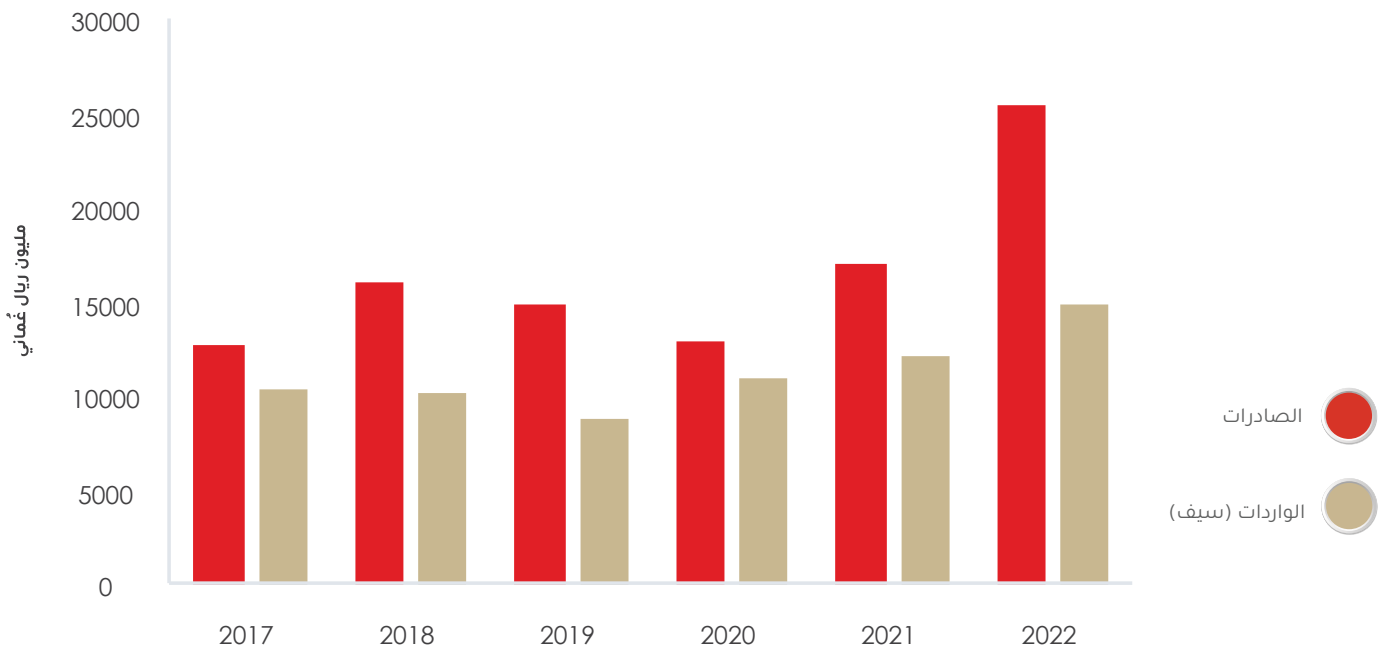


ميزان التجارة السلعية

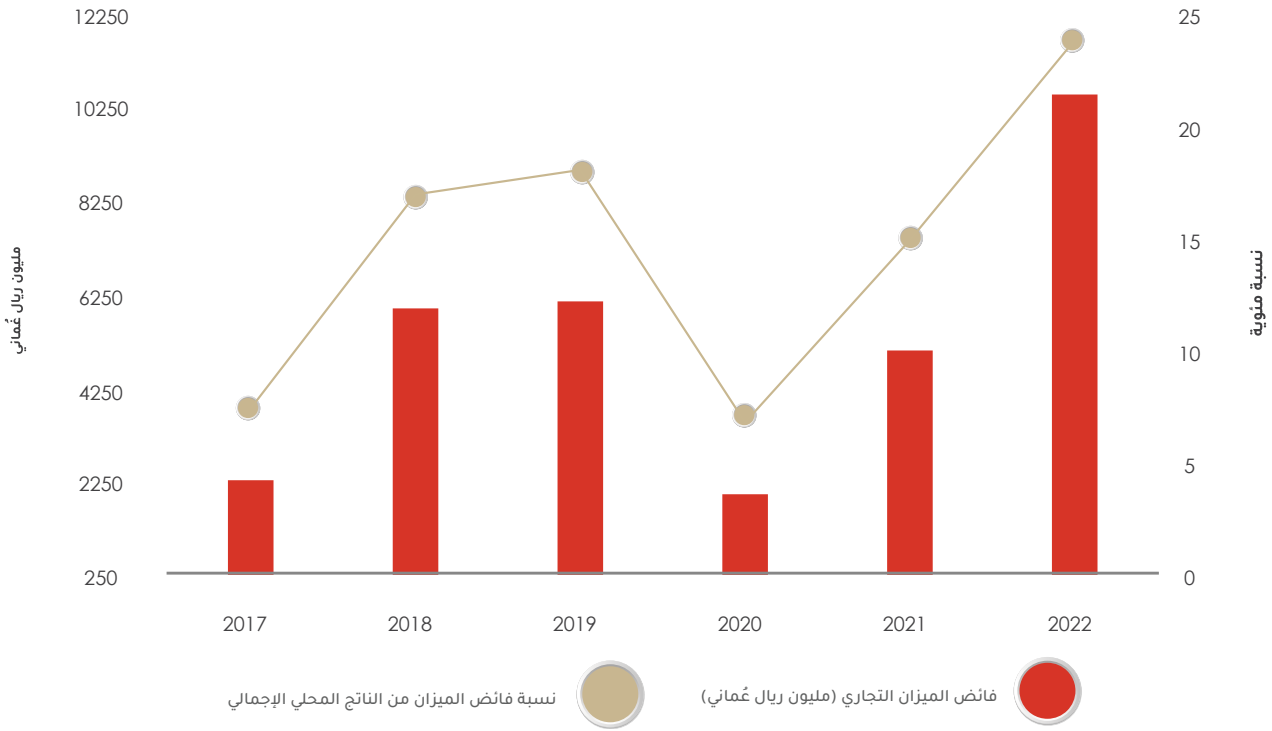
ريال عُُماني، مما أدى إلى زيادة الفائض التجاري بمقدار 5,464 مليون ريال عُُماني في عام 2022م. وارتفع فائض تجارة البضائع كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى 23.8% في عام 2022م من 14.8% في عام 2021م (شكل 5.7).

نتيجة للتوسع الكبير في نسبة الصادرات مقابل نسبة الواردات، ارتفع الفائض التجاري للبضائع بنسبة 109.1% في عام 2022م (شكل 5.6). وفي المجممل، زادت الصادرات بمبلغ 8,353 مليون ريال عُُماني بينما بلغت الزيادة في الواردات خلال العام حوالي 2,888 مليون

رسم بياني (5-6): التجارة السلعية



رسم بياني (5-7): الميزان التجاري السلعي

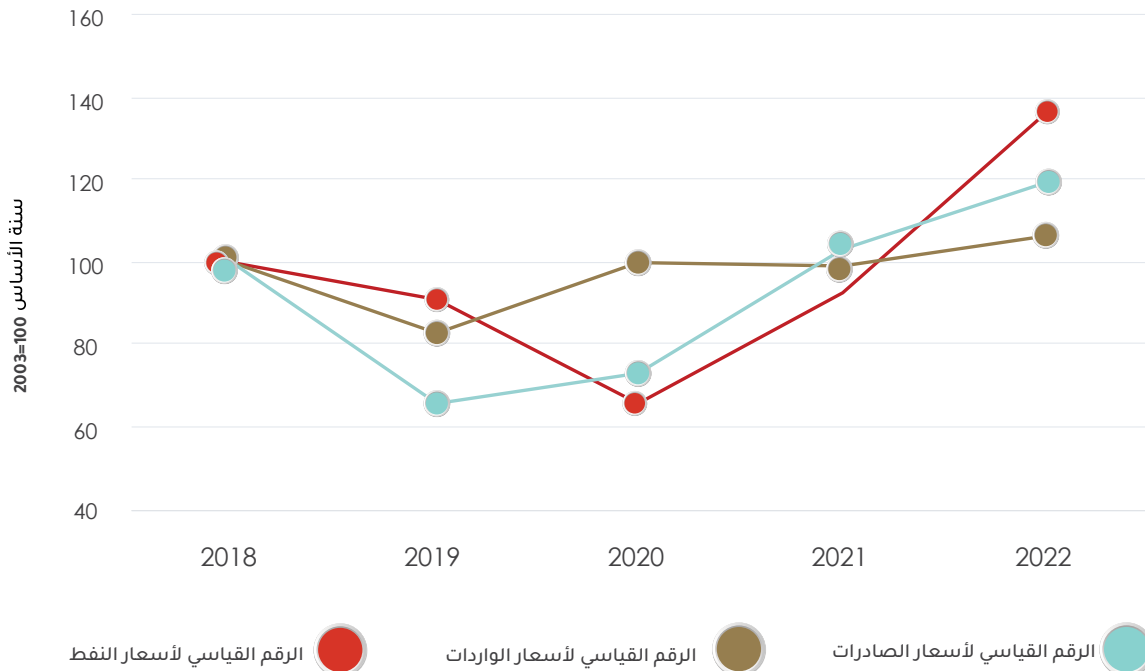


الصادرات

مقارنة بالعام السابق. كما زادت قيمة الصادرات من الغاز بشكل كبير في 2022م بنحو 83.9% بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للغاز الطبيعي المُسال. وسجلت الصادرات غير النفطية زيادة بنسبة 30.2% خلال عام 2022م. وارتفع مؤشر قيمة الوحدة للصادرات غير النفطية بنسبة 16.2% في عام 2022م (شكل 5.8). ومع ذلك، سجلت البضائع المعاد تصديرها في عام 2022م معدلات مشابهة للعام السابق.

جاءت الزيادة في الصادرات خلال عام 2022م مدفوعة بصادرات النفط والغاز والصادرات غير النفطية، في حين ظلت البضائع المعاد تصديرها على حالها. وارتفعت قيمة صادرات النفط (بما في ذلك النفط المصفى) بنسبة 62.8%، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انتعاش أسعار النفط والاستقرار النسبي لحجم الصادرات النفطية. وسجل إنتاج النفط وحجم الصادرات النفطية خلال عام 2022م نموا بنسبة 9.6% و10.0% على التوالي.

رسم بياني (5-8): الأرقام القياسية لوحدة القيمة للصادرات والواردات





الصادرات غير النفطية

الأمريكية بنسبة 77.1% و31.4% على التوالي. كما نمت الصادرات غير النفطية إلى قطر بنسبة 35.2% مشكّلة ما نسبته 4.6% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

أنشطة إعادة التصدير

على الرغم من الزيادة الملحوظة في الصادرات النفطية وغير النفطية، إلا أن أنشطة إعادة التصدير في عُمان ظلت مستقرة في معدلات مشابهة للعام السابق بالقيم المطلقة، حيث أظهرت بنود أنشطة إعادة التصدير الرئيسية تطوّرات متباينة خلال العام. وانخفضت أكبر فئة من البضائع المعاد تصديرها وهي "المركبات والطائرات والسفن ومعدات النقل المرتبطة بها" بنسبة 29.6% خلال عام 2022م (جدول 5.6). كما سجّلت البنود الأخرى التي ساهمت في تراجع أنشطة إعادة التصدير مثل "منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها" و"الحيوانات الحية ومنتجاتها" انخفاضاً بنسبة 38.8% و4.2% على التوالي خلال عام 2022م.

وفي المقابل، شهدت بنود "المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنتجات ذات الصلة" و"المعادن الأساسية ومصنوعاتها" و"المنتجات المعدنية" زيادة بنسبة 11.9% و13.2% و65.5% على التوالي، مما أدى إلى توزيع تركيبة أنشطة إعادة التصدير بالتساوي. ولا زالت دولة الإمارات العربية المتحدة هي الوجهة الأبرز لأنشطة إعادة التصدير، على الرغم من تسجيلها انخفاضاً بنسبة 11.1%، تليها إيران بعد أن سجّلت نمواً كبيراً بنسبة 34.7% خلال العام (جدول 5.7). وتراجعت أنشطة إعادة التصدير إلى قطر بنسبة 63.0%، مما أدى إلى انخفاض حصة الدولة في البضائع المعاد

سجّلت الصادرات غير النفطية زيادة بنسبة 30.2%، حيث ارتفعت من 5,778 مليون ريال عُماني في عام 2021م إلى 7,523.8 مليون ريال عُماني في عام 2022م (جدول 5.3). وارتفع حجم الصادرات خلال عام 2022م بنسبة 11.8% مقارنة بالعام السابق (جدول 5.4). وعند الحديث عن مجموعات المنتجات، شكّلت صادرات "منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها" و"المنتجات المعدنية" و"المعادن الأساسية ومصنوعاتها" مجتمعة حوالي 69.9% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وزادت قيمتها بنسبة 54.6% في عام 2022م، في حين أظهرت صادرات "البلاستيك والمطاط ومصنوعاته" و"الحيوانات الحية ومنتجاتها" و"منتجات الخضروات" نمواً بنسبة 26.9% و24.5% و5.2% على التوالي.

وفي الوقت نفسه، انخفضت "المنسوجات ومصنوعاتها" و"المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنتجات ذات الصلة" بنسبة 49.5% و6.4% على التوالي في عام 2022م. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه المنتجات، فلا تزال كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والهند تحتل مراكز الصدارة كأبرز الوجهات الرئيسية للصادرات العُمانية غير النفطية، حيث سجّلت مجتمعة حوالي 43.9% من إجمالي الصادرات العُمانية غير النفطية (جدول 5.5). وسجّلت الصادرات غير النفطية إلى المملكة العربية السعودية، التي تعتبر الوجهة الأبرز، زيادة في إجمالي الصادرات من 9.8% خلال عام 2021م إلى 11.4% خلال عام 2022م (نمو بنسبة 51.4%) نظراً إلى الجهود المكثفة في تعزيز التجارة بين البلدين. ونمت الصادرات إلى الهند والولايات المتحدة

الحركة التجارية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجّلت دول مجلس التعاون انخفاضا بنسبة 21.6% بالنسبة لوارداتها من الصادرات العُمانية غير النفطية (بما في ذلك أنشطة إعادة التصدير)، حيث بلغت 2,108.8 مليون ريال عُماني في عام 2022م مقارنة بـ 2,692.9 مليون ريال عُماني في عام 2021م (جدول 5.10). وشكّلت حصص الصادرات العُمانية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى جانب الواردات 77.3% و81.2% على التوالي. وأصبحت المملكة العربية السعودية الوجهة الأولى للصادرات العُمانية غير النفطية إذ شهدت صادرات سلطنة عُمان إليها نموا بنسبة 29% في عام 2022م. وبخاصة بلغت 36.6%، جاءت الإمارات العربية المتحدة ك ثاني أكبر وجهة للصادرات العُمانية غير النفطية إلى دول مجلس التعاون في عام 2022، بانخفاض بلغ 47.8%.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت واردات سلطنة عُمان من دول مجلس التعاون بنسبة 24.8% لتصل إلى 7,437 مليون ريال عُماني في عام 2022م. وسجّلت الواردات من دولة الإمارات العربية المتحدة، أكبر مصدر للواردات إلى عُمان بين دول مجلس التعاون، ارتفاعا بنسبة 1.4%. ومع ذلك، انخفضت حصة الإمارات من إجمالي واردات دول مجلس التعاون من 71.1% في عام 2021م إلى 57.3% في عام 2022م. كما سجّلت حصة المملكة العربية السعودية من إجمالي واردات دول مجلس التعاون زيادة كبيرة من 14.5 نقطة مئوية إلى 23.9%، كما ارتفعت حصة الواردات من دولة قطر بنسبة 19.4% في عام 2022م. ومن المتوقع أن تشهد تجارة سلطنة عُمان مع دول مجلس التعاون زيادة مضطردة مع بداية ربط الطرق المباشرة مع المملكة العربية السعودية وشبكة السكك الحديدية المخطط لها، ومذكرات التفاهم والاستثمارات التي تم توقيعها لعدة مشاريع كبرى.

تصديرها من 9.7% إلى 3.6%، لتحتل المرتبة السادسة كأبرز وجهة في عام 2022م وسط رفع الحصار التجاري المفروض على دولة قطر من قبل بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الواردات

ارتفعت الواردات المسجلة (سيف) بنسبة 24.0% في عام 2022م لتبلغ 14,831.3 مليون ريال عُماني. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى النمو في إجمالي الطلب خلال عام 2022م بعد فترة من الإنفاق الضعيف خلال الجائحة في عام 2021م وارتفاع معدلات التضخم عالميا. وعند الحديث عن مجموعات المنتجات، كان التوسع في الواردات مدفوعا بالارتفاع السريع في "المنتجات المعدنية" المستوردة بنسبة 95.7% (جدول 5.8). كما شهدت واردات "منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها" و"الآلات والأجهزة الميكانيكية والمعدات الكهربائية وأجزائها" نموا ملحوظا في عام 2022م بزيادة بلغت 35.7% و5.6% على التوالي.

وفي المقابل، انخفضت الواردات المُعمّرة التي تشمل "المنسوجات ومصنوعاتها" بنسبة 4.9%، بينما انخفضت "المركبات والطائرات والسفن ومعدات النقل المرتبطة بها" بنسبة 2.2% خلال عام 2022م. أما بالنسبة للدول المصدّرة لواردات السلع، فلا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة مصدّرة للواردات إلى سلطنة عُمان، مسجلة زيادة بنسبة 1.4% (4,295.7 مليون ريال عُماني) بحيث شكّلت حصتها 29% من إجمالي الواردات خلال عام 2022م (جدول 5.9). وفي الفترة نفسها، سجّلت الواردات من الصين والمملكة العربية السعودية نموا بنسبة 33.0% و217.0% على التوالي، وشكّلت حصتها 7.5% و12.0% من إجمالي الواردات، على التوالي.





الحساب المالي

الخارج بلغت 379 مليون ريال عُُماني في عام 2022م مقارنة بـ 1,423 مليون ريال عُُماني في عام 2021م. وانخفض صافي اقتناء الأصول المالية في إطار استثمارات الحافضة بمبلغ 429 مليون ريال عُُماني في 2022م مقارنة بالزيادة الحاصلة في العام الماضي، والتي بلغت 441 مليون ريال عُُماني نظرا لانخفاض أصول الشركات المالية غير المصرفية. كما انخفض صافي تحمل الخصوم ضمن استثمارات الحافضة بمقدار 808 مليون ريال عُُماني في 2022م مقارنة بارتفاعه في العام الماضي بمقدار 1,864 مليون ريال عُُماني، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تسديد ديون الحكومة عن طريق السندات، بالإضافة إلى تسديد ديون شركات كبرى.

كما شهدت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات إلى الخارج قدرها 4,474 مليون ريال عُُماني في عام 2022م مقارنة بـ 878 مليون ريال عُُماني في عام 2021م. وزاد صافي اقتناء الأصول المالية ضمن الاستثمارات الأخرى بمبلغ 1,889 مليون ريال عُُماني في عام 2022م مقابل ارتفاع قدره 1,149 مليون ريال عُُماني في عام 2021م، وانخفض صافي تحمل الخصوم بشكل كبير بمقدار 2,585 مليون ريال عُُماني في عام 2022م مقارنة بزيادة قدرها 271 مليون ريال عُُماني في عام 2021م. وذلك نتيجة سداد ديون الحكومة والشركات، حيث أن التزام الحكومة بتقليل أعباء الديون على الدولة ساهم بشكل كبير في تحسين وضع الحساب المالي.

تم تسجيل فائض في الحساب الجاري بمقدار يوازي التدفقات الخارجة والبالغ 2,519 مليون ريال عُُماني في الحساب المالي (بما في ذلك الأصول الاحتياطية) في عام 2022م، مقارنة بصافي تدفقات داخلية بنحو 2,284 مليون ريال عُُماني في العام الماضي (جدول 5.11). وفي الوقت الذي انخفض فيه صافي التدفقات الداخلية ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2022م، شهدت استثمارات الحوافظ المالية والاستثمارات الأخرى صافي تدفقات خارجة خلال العام. ومن جهة أخرى، شهدت الأصول الاحتياطية انخفاضا بلغ 590 مليون ريال عُُماني في عام 2022م، كما انخفضت احتياطيات البنك المركزي العُماني بمقدار 800 مليون ريال عُُماني وارتفعت احتياطيات الحكومة بمقدار 209 مليون ريال عُُماني.

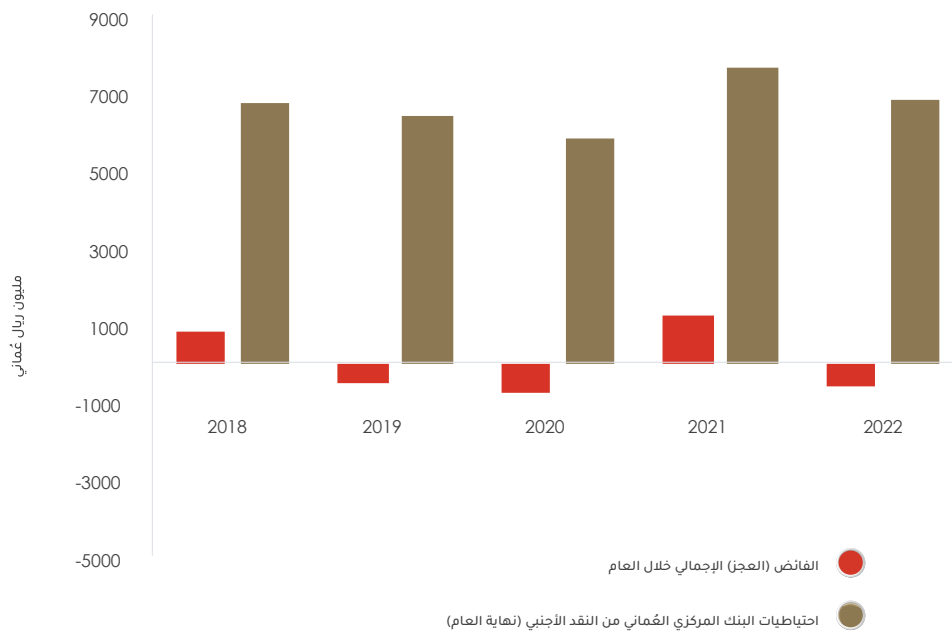
وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات صافية إلى الداخل بلغت 1,744 مليون ريال عُُماني في عام 2022م مقارنة بتدفقات إلى الداخل بلغت 2,928 مليون ريال عُُماني في عام 2021م، ويعزى ذلك إلى انتعاش بيئة الأعمال بحلول نهاية عام 2021م، رغم الاستمرار في الارتفاع في عام 2022 بعد التوقف خلال الجائحة. وارتفع صافي حيازة الأصول المالية ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 363 مليون ريال عُُماني، بينما زاد صافي تحمل الخصوم بمقدار 2,107 مليون ريال عُُماني.

وشهدت استثمارات الحافضة تدفقات صافية إلى

انخفاض احتياطات البنك المركزي العُماني نتيجة قرار الحكومة بتخفيض مستوى الدين وسداد الديون جزئياً، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الحساب الجاري عن طريق تخفيض تكلفة خدمة الدين ضمن الدخل الأساسي. وارتفعت الأصول الأجنبية للحكومة بمقدار 209 مليون ريال عُُماني، مما قلل التدفق السلبي لإجمالي الاحتياطات (باستثناء آثار التقييم وتغير سعر الصرف).

سجلت الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ 590 مليون ريال عُُماني في عام 2022 مقارنة بارتفاع قدره 1,188 مليون ريال عُُماني في عام 2021م. وبلغت الأصول الأجنبية للبنك المركزي العُماني في نهاية عام 2022م نحو 6,775 مليون ريال عُُماني مقارنة بـ 7,587 مليون ريال عُُماني في نهاية عام 2021م مسجلة انخفاضاً قدره 800 مليون ريال عُُماني (باستثناء آثار التقييم وتغير سعر الصرف) (جدول 5.12 وشكل 5.9). ويأتي

رسم بياني (5-9): الفائض في الميزان الكلي للمدفوعات واحتياطات البنك المركزي العُماني من النقد الأجنبي

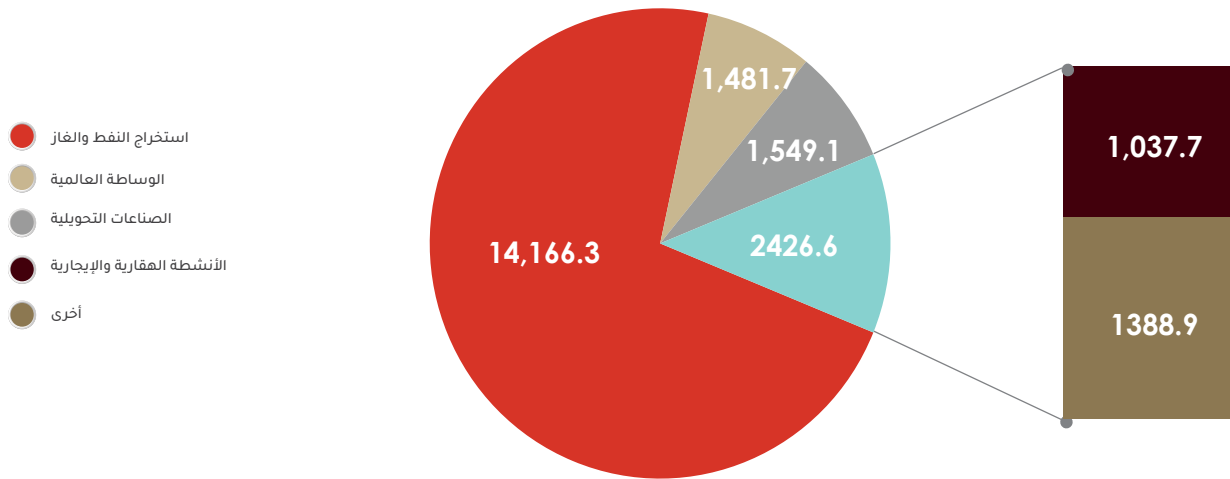


الاستثمار الأجنبي المباشر

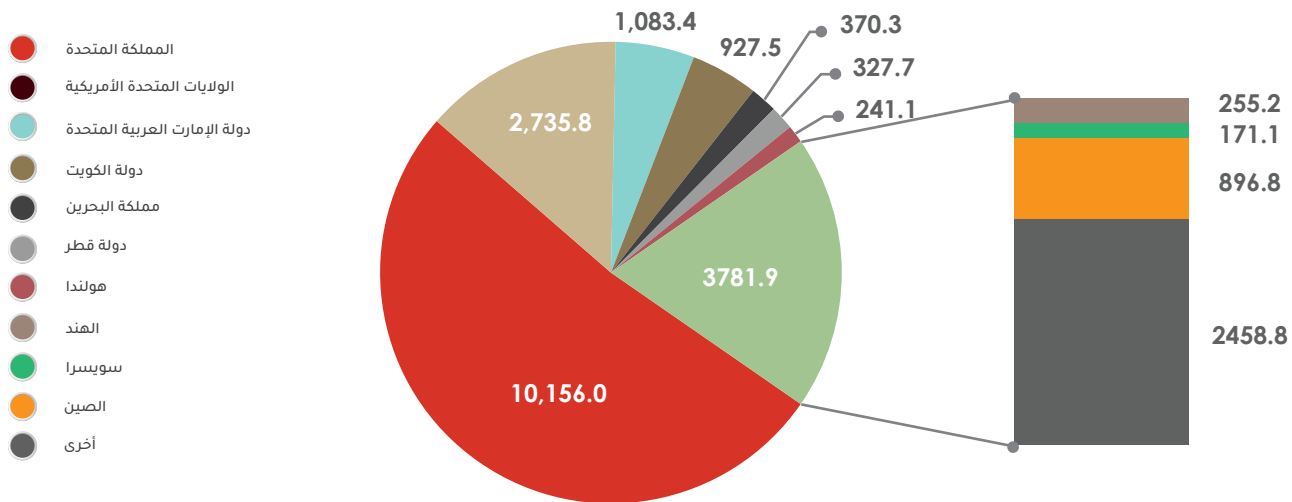
البالغة 7.1% (شكل 5.10). وتعدّ المملكة المتحدة أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي في سلطنة عُمان، حيث بلغت استثماراتها 10,156 مليون ريال عُُماني بنهاية عام 2022م، بقيمة أعلى من العام الماضي والتي بلغت 8,044.5 مليون ريال عُُماني، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت 2,735.8 مليون ريال عُُماني بنهاية عام 2022م. وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت 1,083.4 مليون ريال عُُماني بنهاية عام 2022م (شكل 5.11).

ارتفع الرصيد القائم من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10.4% في عام 2022م وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وزادت حصة قطاع النفط والغاز بنسبة 19.7%، مسجلة أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 72.2%. يليه قطاع التصنيع بحصة بلغت 7.9% من الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم قطاع الوساطة المالية بنسبة 7.6%. وتشكل حصة أنشطة التأجير العقاري والأعمال 5.3% من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تستحوذ القطاعات الأخرى على الحصة المتبقية

رسم بياني (5-10): رصيد الاستثمار الأجنبي على حسب القطاع (مليون ريال عُماني)



رسم بياني (5-11): رصيد الاستثمار الأجنبي على حسب الدول (مليون ريال عُماني)

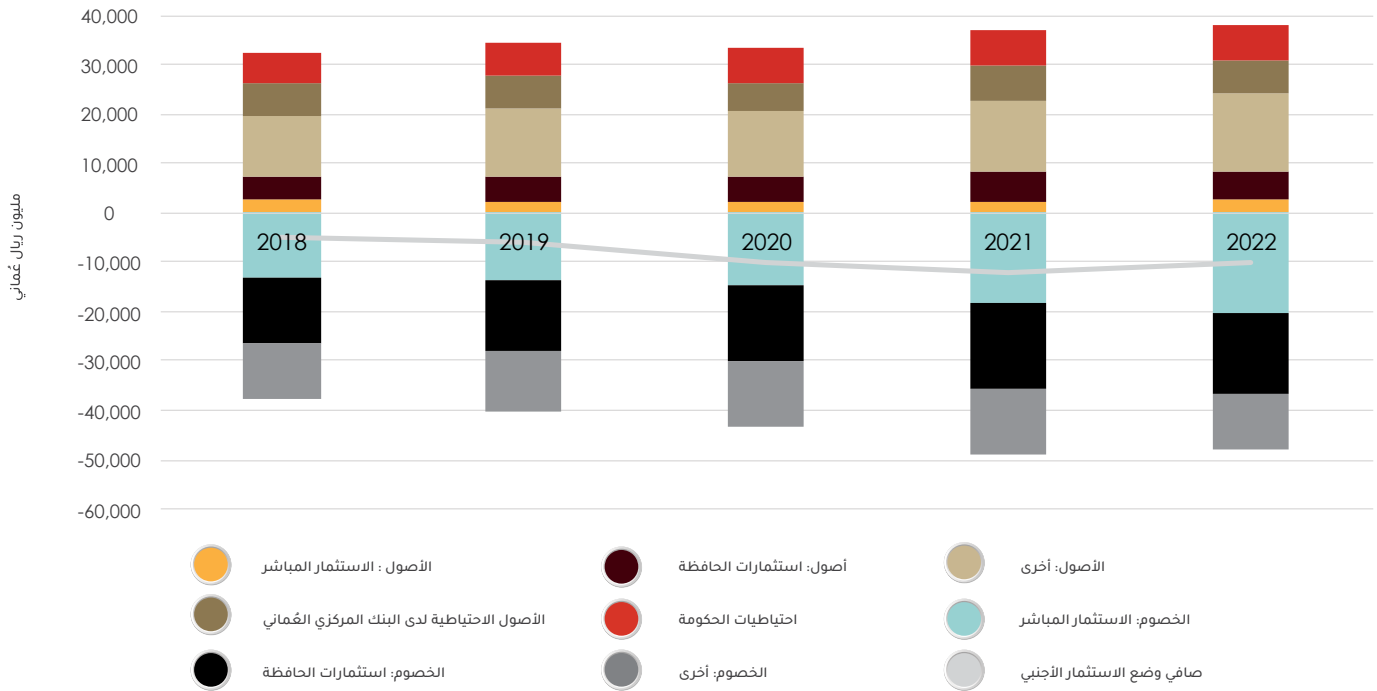


وضع الاستثمار الدولي

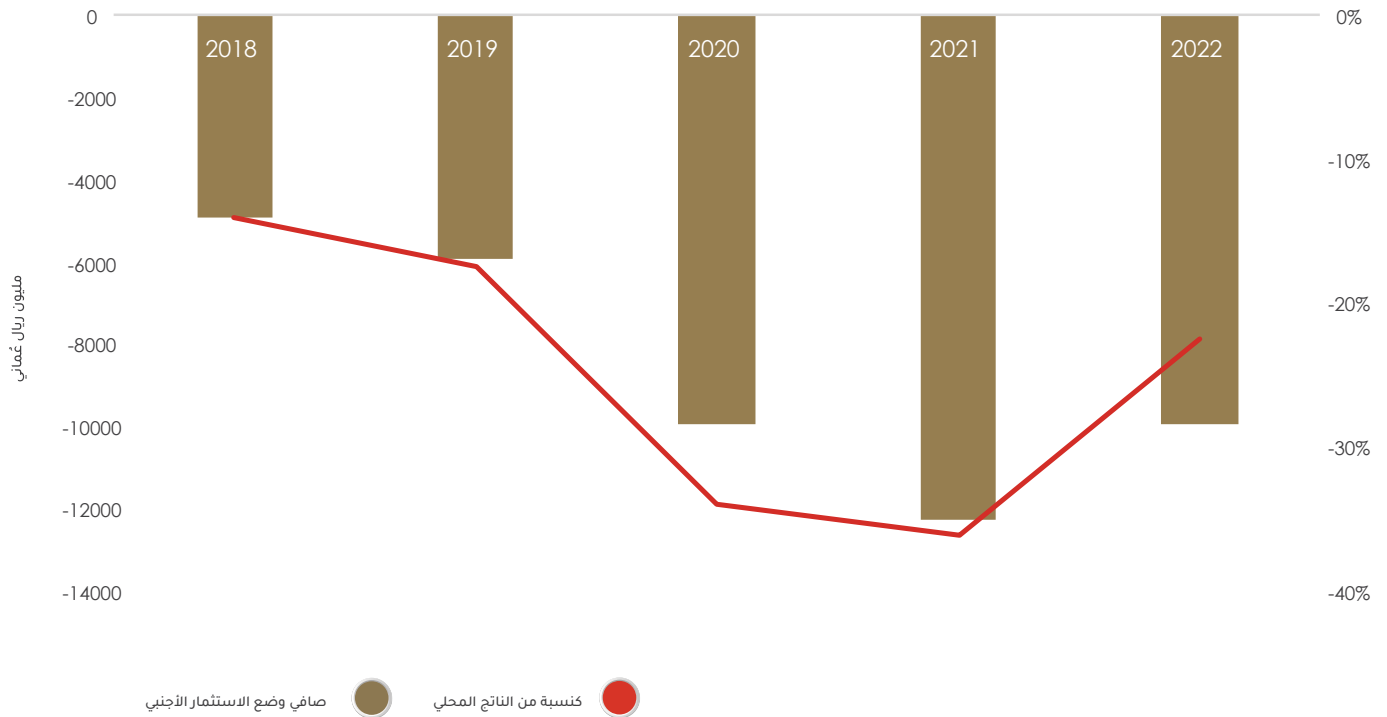
في عام 2021م إلى 37,934 مليون ريال عُماني في عام 2022م. وشهد وضع الاستثمار المباشر نمواً بنسبة 14.5%، كما نمت الاستثمارات الأخرى بنسبة 13.3%. وانخفض رصيد الخصوم الأجنبية بنسبة 2.6%، بالأخص في استثمارات الحافطة والاستثمارات الأخرى كما ذكر سابقاً. وانخفضت خصوم استثمارات الحافطة بنسبة 4.6% بنهاية عام 2022م حيث انخفضت سندات الدين مقارنة بارتفاع بلغ 12.5% قبل عام. وانخفضت الاستثمارات الأخرى نظراً لتسديد الديون مما أدى إلى نزولها حتى 18.8%. وبشكل عام، تراجع صافي موقف الاقتراض للاقتصاد بنسبة 18.9% في عام 2022م.

يوضح وضع الاستثمار الدولي القيمة الإجمالية للأصول والخصوم الأجنبية في اقتصاد ما في وقت معين. وسجل وضع الاستثمار الدولي في سلطنة عُمان تدفقاً صافياً بلغ 9,956 مليون ريال عُماني بنهاية عام 2022م، مقارنة بتدفق أكبر بلغ 12,281 مليون ريال عُماني في العام الماضي (شكل 5.12). بمعنى آخر، انخفضت نسبة التزامات المقيمين العُمانيين تجاه غير المقيمين لتبلغ 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م، بعد أن بلغت 36.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م (شكل 5.13). وارتفع رصيد الأصول الأجنبية بنسبة 2.8%، حيث ارتفع من 36,898 مليون ريال عُماني

رسم بياني (12-5): وضع الاستثمار الأجنبي



رسم بياني (12-5): وضع الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



جدول (1-5)
الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعلي الاسمي للريال العُماني
(سنة الأساس 1999=100)

البيان	المتوسط السنوي المرجح بالواردات	المتوسط السنوي غير المرجح
نهاية السنة:		
2010	92.5	87.6
2011	92.3	89.3
2012	92.9	88.6
2013	96.2	91.1
2014	101.6	97.4
2015	105.2	104.5
2016	107.3	108.4
2017	102.1	100.7
2018	104.6	107.8
2019	105.0	110.1
2020	104.9	110.8
2021	106.2	112.3
2022 (نهاية الشهر)		
يناير	106.6	113.1
فبراير	106.9	113.8
مارس	108.3	115.0
أبريل	111.3	118.7
مايو	111.0	119.3
يونيو	113.5	122.9
يوليو	113.8	126.6
أغسطس	115.8	127.1
سبتمبر	118.2	130.8
أكتوبر	118.2	129.8
نوفمبر	114.1	125.1
ديسمبر	112.8	124.2

ملاحظة: زيادة الرقم القياسي يشير إلى ارتفاع قيمة الريال العُماني.
المصدر: البنك المركزي العماني

الجدول (2-5)
المعاملات التجارية (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير 21/2022 (%)
الواردات (سيف)	10,108.1	8,788.4	10,896.6	12,039.2	14,927.6	24.0
الصادرات (قوب)	16,045.2	14,860.3	12,863.4	17,048.8	25,401.4	49.0
النفط الخام	7,728.2	7,555.9	5,053.6	7,184.8	11,656.4	62.2
منتجات النفط المكررة	1,041.9	929.1	632.1	1,104.8	1,845.9	67.1
الغاز الطبيعي المسال	1,716.6	1,710.1	1,312.2	1,662.8	3,057.2	83.9
صادرات غير نفطية	3,727.0	3,230.6	4,092.7	5,777.7	7,523.8	30.2
إعادة التصدير	1,831.5	1,434.6	1,772.9	1,318.7	1,318.1	0.0
الميزان التجاري	5,937.1	6,071.9	1,966.8	5,009.6	10,473.8	109.1
نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي %	74.3	69.9	81.4	86.1	89.7	4.2
نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	16.9	18.0	6.8	15.1	22.2	47.4
نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي % *	15.8	13.8	20.1	21.0	20.0	-4.7

ملحوظة: تمت زيادة تغطية كل من الصادرات والواردات في عام 2020م، وبالتالي يمكن ألا تتطابق مع أرقام الواردات التي ترد في جداول أخرى والتي تتضمن فقط الواردات المسجلة. وعلى نحو مشابه، فقد تم احتساب أرقام الواردات في هذا الجدول على أساس (سيف) وبالتالي يمكن ألا تتطابق مع أرقام الواردات والميزان التجاري التي ترد في جداول أخرى والتي تم احتساب الواردات فيها على أساس (قوب).
* تشمل السلع المعاد تصديرها
المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (3-5)
قيمة الصادرات غير النفطية من منشأ عُماني (*) (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير 21/2022 (%)
حيوانات حية ومنتجاتها	225.4	199.9	255.0	258.0	321.1	24.5
منتجات نباتية	68.3	69.1	80.8	78.0	82.0	5.2
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	68.5	58.2	73.1	95.7	121.5	26.9
الأغذية والمشروبات والتبغ	141.0	147.5	196.5	213.4	199.8	-6.4
منتجات معدنية	662.5	373.2	454.8	842.1	2,331.5	176.9
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	858.6	856.5	744.6	1,234.5	1,456.3	18.0
البلاستيك والمطاط ومنتجاتها	255.0	196.0	509.7	884.8	1123.2	26.9
المنسوجات ومنتجاتها	7.8	5.9	42.6	41.8	21.2	-49.3
المعادن الأساسية ومصنوعاتها	999.5	855.6	895.6	1,327.0	1,473.4	11.0
أخرى	440.5	468.7	839.9	820.4	393.6	-52.0
المجموع	3727.1	3230.6	4092.7	5777.7	7523.8	30.2

(*) لا تشمل السلع المعاد تصديرها
المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (4-5)
قيمة وكمية الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير والواردات

السنة	الصادرات غير النفطية من منشأ عُماني (*)		السلع المُعاد تصديرها		الواردات المسجلة		صادرات النفط	
	القيمة (مليون ر.ع)	الوزن (ألف طن)	القيمة (مليون ر.ع)	الوزن (ألف طن)	القيمة (مليون ر.ع)	الوزن (ألف طن)	القيمة (مليون ر.ع)	الوزن (ألف طن)
2002	261.6	1727.8	726.7	475.2	2309.1	4901.0	306.2	24.3
2003	304.1	1973.0	600.8	492.1	2527.0	5643.1	287.7	27.8
2004	420.3	2167.8	538.3	300.3	3313.8	5713.7	263.6	34.4
2005	555.3	3013.1	583.9	338.8	3394.5	5566.9	262.1	50.3
2006	812.5	5488.1	766.9	318.2	4190.1	5822.7	233.2	61.7
2007	1290.7	6335.1	1003.5	338.7	6146.5	7398.7	222.0	65.2
2008	1962.9	10156.9	1515.8	608.3	8813.1	10476.3	216.7	101.1
2009	1849.5	11340.3	1834.8	1245.4	6862.7	9431.8	242.9	56.7
2010	2448.2	24052.9	1921.7	1143.7	7590.1	12826.9	271.8	76.6
2011	3033.2	31775.3	2247.6	2129.7	9081.8	15651.8	269.4	103.0
2012	3594.1	15921.1	2486.3	2572.6	10811.3	17865.5	279.8	109.6
2013	3806.0	30237.6	3541.4	3940.6	13201.0	29746.6	299.3	105.5
2014	4125.5	18731.3	2944.1	2887.2	11267.7	23175.3	292.2	103.2
2015	3003.9	14902.0	2571.6	2217.4	11153.3	35570.4	308.1	56.5
2016	2398.7	19016.1	2056.3	3005.7	8900.2	41845.0	321.9	40.1
2017	3176.4	40013.5	2102.1	3183.5	9937.5	33724.0	294.2	51.3
2018	3727.1	40290.9	1831.5	1931.2	9703.7	30585.0	289.3	69.7
2019	3230.6	53402.9	1448.8	1992.9	8492.2	32493.7	310.3	63.6
2020	4096.5	60543.2	1780.0	1268.2	10754.3	33949.2	287.0	46.0
2021	5777.7	60786.7	1318.7	961.1	11906.7	37927.5	289.0	64.3
2022	3030.2	57360.2	1318.1	915.0	14831.3	43761.6	318.0	95.4

(*) لا تشمل السلع المعاد تصديرها
المصدر: الإدارة العامة للجمارك، ووزارة النفط والغاز والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (5-5)
التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية من منشأ عُماني*
(مليون ريال عماني)

2022 مبدئي		2021		2020		2019		20128		الدولة
الحصة من الإجمالي (%)	الصادرات غير النفطية	الحصة من الإجمالي (%)	الصادرات غير النفطية	الحصة من الإجمالي (%)	الصادرات غير النفطية	الحصة من الإجمالي (%)	الصادرات غير النفطية	الحصة من الإجمالي (%)	الصادرات غير النفطية	
10.3	771.8	17.1	986.5	20.1	822.2	20.1	822.2	18.4	687.4	الإمارات العربية المتحدة
11.3	847.5	8.3	478.5	8.9	365.5	8.9	365.5	10.2	381.2	الهند
3.0	227.4	6.5	377.0	7.2	295.6	7.2	295.6	7.2	269.3	الصين
11.4	857.5	9.8	566.3	12.6	517.0	12.6	517.0	16.4	611.7	المملكة العربية السعودية
0.9	67.1	1.5	88.6	1.2	49.7	1.2	49.7	1.7	61.7	كوريا الجنوبية
4.6	343.4	4.4	253.9	6.5	267.0	6.5	267.0	9.4	348.8	قطر
11.0	830.0	10.9	631.7	8.5	346.7	8.5	346.7	5.9	219.1	الولايات المتحدة الأمريكية
1.0	75.0	0.7	41.9	1.2	49.6	1.2	49.6	0.9	34.2	العراق
0.9	69.6	1.0	57.2	0.9	38.6	0.9	38.6	1.0	36.5	باكستان
0.4	31.8	1.1	61.0	0.4	16.8	0.4	16.8	1.3	49.4	اندونيسيا
2.1	157.5	1.3	75.6	0.6	23.1	0.6	23.1	2.1	77.3	هولندا
0.8	62.6	1.1	64.7	1.4	58.3	1.4	58.3	1.2	42.9	الصومال
1.4	108.7	1.1	61.3	1.8	73.1	1.8	73.1	2.1	76.5	ماليزيا
1.0	71.8	1.5	89.5	2.1	86.8	2.1	86.8	3.1	115.8	الكويت
0.6	45.7	1.0	55.4	1.0	39.2	1.0	39.2	0.8	30.1	تايلاند
39.3	2956.6	32.7	1,888.4	25.6	1047.4	25.5	1043.6	18.4	684.8	أخرى
100.0	7523.8	100.0	5777.7	100.0	4096.5	100.0	4092.7	100	3727.0	المجموع

(*) لا تشمل السلع المعاد تصديرها
المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.



جدول (5-6)
مكونات السلع المعاد تصديرها (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير 21/2022 (%)
حيوانات حية ومنتجاتها	42.5	20.7	24.7	67.2	64.4	-4.2
منتجات نباتية	16.1	18.2	22.6	30.4	28.7	-5.7
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	1.7	2.9	1.3	1.7	3.9	128.8
الأغذية والمشروبات والتبغ	165.6	217.7	88.2	129.8	145.3	11.9
منتجات معدنية	455.1	69.5	42.7	37.8	62.5	65.5
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	58.5	44.8	30.0	50.1	30.7	-38.8
البلاستيك والمطاط ومنتجاتها	26.9	28.6	20.6	24.5	28.9	18.0
المنسوجات ومنتجاتها	35.1	36.7	30.3	25.8	14.8	-42.7
المعادن الأساسية ومصنوعاتها	52.8	55.4	89.5	28.0	31.7	13.2
سيارات، طائرات، سفن، آلات ومعدات نقل	475.5	440.0	842.5	544.5	383.5	-29.6
أخرى	501.7	500.1	580.5	378.8	523.8	38.3
المجموع	1831.5	1434.6	1772.9	1318.7	1318.1	0.0

المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات



جدول (5-7)
التوزيع الجغرافي لإعادة التصدير (مليون ريال عماني)

2022 مبدئي		2021		2020		2019		2018		الدولة
الحصة من الإجمالي (%)	السلع المُعاد تصديرها	الحصة من الإجمالي (%)	السلع المُعاد تصديرها	الحصة من الإجمالي (%)	السلع المُعاد تصديرها	الحصة من الإجمالي (%)	السلع المُعاد تصديرها	الحصة من الإجمالي (%)	السلع المُعاد تصديرها	
33.1	436.7	37.2	491.2	33.4	592.8	30.0	430.1	23.4	428.4	الإمارات العربية المتحدة
15.4	203.3	11.4	150.8	4.9	86.4	15.1	216.4	8.7	159.8	إيران
4.9	64.4	7.5	98.4	3.1	55.2	2.2	32.2	1.5	27.1	المملكة العربية السعودية
7.0	91.7	2.3	30.2	2.1	36.9	3.2	45.9	3.8	70.1	المملكة المتحدة
2.8	37.1	2.7	35.2	2.6	45.2	2.3	32.9	2.6	48.2	هونغ كونج
1.8	23.3	0.7	9.8	1.0	17.7	0.9	12.5	2.1	37.7	سنغافورة
0.1	1.1	0.2	3.1	0.2	3.7	0.3	4.4	0.3	6.0	بلجيكا
4.1	53.8	4.5	59.5	1.4	25.3	2.0	29.2	5.5	101.6	اليمن
1.0	13.7	1.2	16.3	1.7	30.9	1.8	26.5	1.5	28.3	الصين
1.1	14.4	0.3	3.9	0.2	3.1	0.4	6.4	3.3	60.3	العراق
0.1	1.0	0.1	1.9	0.1	1.8	0.3	4.4	0.2	3.0	ليبيا
1.4	18.1	1.5	19.5	0.8	14.4	0.9	12.6	0.8	13.8	ألمانيا
1.5	19.6	2.4	31.5	1.3	23.2	1.3	19.3	1.8	32.5	الهند
3.6	47.4	9.7	128.1	30.5	541.3	22.6	325.2	18.6	341.3	قطر
0.1	0.9	0.3	3.4	0.2	3.5	0.3	3.8	0.2	4.1	السودان
0.4	4.7	0.2	2.9	0.3	5.1	0.1	2.1	5.5	100.8	باكستان
21.8	287.1	17.7	233.2	16.2	286.4	16.2	232.1	20.1	368.5	غيرها
100.0	1318.1	100.0	1318.7	100.0	1772.9	100.0	1436.0	100.0	1831.5	المجموع

المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات

جدول (5-8)
مكونات الواردات المسجلة (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير 20/2021 (%)
حيوانات حية ومنتجاتها	500.4	511.0	521.0	577.4	674.4	16.8
منتجات نباتية	406.2	434.4	599.0	677.5	620.4	-8.4
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	485.5	540.4	533.3	605.4	700.7	15.7
منتجات معدنية	900.2	555.1	1275.2	2181.6	4,269.7	95.7
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	777.2	759.7	988.0	1149.0	1,559.3	35.7
البلاستيك والمطاط ومنتجاتها	421.2	401.7	406.0	466.1	515.2	10.5
المنسوجات ومنتجاتها	186.0	189.6	197.9	222.1	211.4	-4.9
مصنوعات من الحجر أو الجبس أو الأسمنت	159.8	141.7	144.0	125.8	143.2	13.8
المعادن العادية ومصنوعاتها	1656.9	1255.7	1406.3	1511.1	1,566.1	3.6
الآلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	2493.8	2018.2	2439.0	1989.7	2,100.3	5.6
سيارات، طائرات، سفن، آلات ومعدات نقل	646.2	691.2	1260.3	1215.8	1189.0	-2.2
أخرى	1070.4	993.5	984.3	1185.1	1,281.7	8.1
المجموع	9703.7	8492.2	10754.3	11906.7	14831.3	24.6

ملحوظة: الأرقام الواردة في هذا الجدول تشمل الواردات المسجلة فقط وبالتالي يمكن ألا تتطابق مع أرقام الواردات في الجداول (5.1) و (11-5).
قد يكون من غير الممكن مطابقة البيانات التجارية مع بيانات الأعوام السابقة أو الإحصاءات الأخرى التي تم نشرها نظرا لحجم التغطية والأشكال اليدوي المستخدم المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (5-9)
التوزيع الجغرافي للواردات المسجلة
(مليون ريال عماني)

الدولة	2018		2019		2020		2021		2022 مبدئي	
	الواردات	الحصة من الإجمالي (%)	الواردات	الحصة من الإجمالي (%)	الواردات	الحصة من الإجمالي (%)	الواردات	الحصة من الإجمالي (%)	الواردات	الحصة من الإجمالي (%)
الإمارات العربية المتحدة	4,545.8	46.8	3641.6	42.9	4033.2	37.5	4238.3	35.6	4295.7	29.0
اليابان	105.0	1.1	127.2	1.5	523.0	4.9	473.7	4.0	466.5	3.1
إيطاليا	224.8	2.3	149.6	1.8	151.0	1.4	138.7	1.2	102.3	0.7
المملكة المتحدة	172.2	1.8	163.7	1.9	99.7	0.9	95.9	0.8	129.0	0.9
ألمانيا	240.7	2.5	201.8	2.4	189.8	1.8	173.0	1.5	204.8	1.4
الولايات المتحدة	317.3	3.3	254.4	3.0	263.2	2.4	275.2	2.3	393.2	2.7
فرنسا	70.6	0.7	73.3	0.9	61.4	0.6	58.5	0.5	53.7	0.4
الهند	434.8	4.5	444.8	5.2	725.7	6.7	782.1	6.6	1258.0	8.5
هولندا	105.0	1.1	110.1	1.3	127.2	1.2	101.1	0.8	163.3	1.1
كوريا الجنوبية	174.1	1.8	116.8	1.4	234.7	2.2	106.2	0.9	124.8	0.8
استراليا	92.4	1.0	101.6	1.2	92.7	0.9	136.7	1.1	179.5	1.2
الصين	584.6	6.0	605.4	7.1	770.6	7.2	832.3	7.0	1107.6	7.5
المملكة العربية السعودية	317.9	3.3	352.7	4.2	536.0	5.0	561.3	4.7	1779.5	12.0
سنغافورة	60.2	0.6	57.9	0.7	55.6	0.5	112.1	0.9	186.7	1.3
بلجيكا	120.9	1.2	83.0	1.0	121.4	1.1	139.4	1.2	143.3	1.0
البرازيل	231.5	2.4	379.1	4.5	312.8	2.9	579.1	4.9	445.5	3.0
أخرى	1,905.9	19.6	1629.2	19.2	2456.3	22.8	3103.1	26.1	3797.9	25.6
المجموع	9703.7	100.0	8492.2	100.0	10754.3	100.0	11906.7	100.0	14831.3	100.0

المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات

جدول (5-10)
التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون
(مليون ريال عماني)

2022 مبدئي				2021				2020				2019				الدولة
الواردات المسجلة		الصادرات العمانية (*) غير النفطية		الواردات المسجلة		الصادرات العمانية غير النفطية (*)		الواردات المسجلة		الصادرات العمانية غير النفطية (*)		الواردات المسجلة		الصادرات العمانية غير النفطية (*)		
النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	النسبة من الإجمالي (%)	القيمة	
36.6	4295.7	36.6	771.8	71.1	4238.3	54.9	1,477.7	75.4	4033.2	48.0	1,415.0	82.5	3641.6	44.4	1037.7	الإمارات العربية المتحدة
40.7	1779.5	40.7	857.5	9.4	561.3	24.7	664.7	10.0	536.0	19.4	572.2	8.0	352.7	26.4	616.5	المملكة العربية السعودية
3.1	354.0	3.1	64.3	4.7	278.4	1.7	45.0	3.3	178.1	1.6	48.0	3.6	159.1	2.6	61.1	مملكة البحرين
3.4	131.2	3.4	71.8	1.9	115.0	4.6	123.6	1.0	52.6	3.6	104.9	0.3	15.0	3.3	78.0	دولة الكويت
16.3	913.0	16.3	343.4	12.8	764.9	14.2	382.0	10.2	546.4	27.4	808.4	5.5	243.7	23.2	542.1	دولة قطر
100.0	7473.3	100.0	2108.8	100.0	5958.0	100.0	2692.9	100.0	5346.3	100.0	2948.4	100.0	4412.1	100.0	2335.4	المجموع

* تشمل السلع المعاد تصديرها
المصدر: الإدارة العامة للجمارك والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

جدول (5-11)
ميزان المدفوعات (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022 (مبدئي)
متوسط سعر برميل النفط	\$69.7	\$63.6	\$46.0	\$64.3	\$95.4
الحساب الجاري	-1,616	-1,559	-4,715	-1,839	2,212
دائن	18,247	17,269	14,057	18,547	27,064
مدين	19,863	18,828	18,772	20,386	24,853
السلع والخدمات	4,122	4,221	717	3,598	8,988
دائن	17,811	16,744	13,723	17,907	26,800
مدين	13,688	12,523	13,007	14,309	17,812
السلع	6,953	6,995	3,108	6,273	12,041
دائن	16,045	14,860	12,861	17,049	25,401
مدين	9,092	7,866	9,752	10,775	13,360
البضائع العامة	6,953	6,995	3,108	6,273	12,041
دائن	16,045	14,860	12,861	17,049	25,401
النفط	8,770	8,485	5,685	8,289	13,502
النفط الخام	7,728	7,556	5,054	7,185	11,656
النفط المصفى	1,042	929	632	1,105	1,846
الغاز الطبيعي	1,717	1,710	1,310	1,663	3,057
صادرات أخرى	3,727	3,231	4,093	5,778	7,524
إعادة التصدير	1,831	1,435	1,773	1,319	1,318
مدين الواردات (فوب)	9,092	7,866	9,752	10,775	13,360
الخدمات	-2,831	-2,774	-2,392	-2,676	-3,053
دائن	1,765	1,883	862	858	1,399
مدين	4,596	4,657	3,254	3,534	4,452
النقل	-942	-769	-938	-1,103	-1,409
دائن	834	912	422	389	454
مدين	1,776	1,681	1,360	1,492	1,863
السفر	-351	-317	-125	-244	-249
دائن	676	696	175	155	604
مدين	1,027	1,013	300	399	854
البناء	-463	-411	-198	-166	-169
دائن	15	15	15	15	15
مدين	478	426	213	181	185
خدمات التأمين ومعاشات التقاعد	-394	-398	-420	-418	-464
دائن	15	16	15	22	25
مدين	409	414	435	441	489
خدمات مالية	-120	-129	-134	-131	-145
دائن	6	6	6	7	7
مدين	125	136	140	137	152
خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات	-53	-92	-106	-96	-129
دائن	75	85	91	93	100
مدين	128	177	197	189	229

تابع جدول (5-11)
ميزان المدفوعات (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022 (مبدئي)
خدمات أخرى	-507	-658	-470	-518	-487
دائن	145	152	139	178	193
مدين	652	811	609	696	680
الدخل الأولي	-1,895	-2,249	-2,041	-2,298	-3,271
دائن	437	525	334	640	264
مدين	2,331	2,774	2,374	2,938	3,535
تعويضات العاملين	15	15	15	15	15
دائن	15	15	15	15	15
مدين	0	0	0	0	0
دخل الاستثمار	-1,910	-2,264	-2,056	-2,313	-3,286
دائن	422	510	319	625	249
مدين	2,331	2,774	2,374	2,938	3,535
الاستثمار المباشر	-1,420	-1,637	-1,135	-1,414	-1,678
دائن	39	72	66	46	74
مدين	1,459	1,709	1,202	1,460	1,752
استثمارات الحافظة	-73	-163	-251	90	-566
دائن	227	235	157	535	1
مدين	299	399	408	446	567
الاستثمارات الأخرى	-417	-464	-669	-988	-1,042
دائن	156	203	95	44	174
مدين	573	667	764	1,032	1,216
الدخل الثانوي	-3,844	-3,531	-3,391	-3,139	-3,505
دائن	0	0	0	0	0
مدين	3,844	3,531	3,391	3,139	3,505
الشركات المالية والشركات غير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات الغير هادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	-3,829	-3,512	-3,373	-3,121	-3,488
دائن	0	0	0	0	0
مدين	3,829	3,512	3,373	3,121	3,488
التحويلات الشخصية	-3,829	-3,512	-3,373	-3,121	-3,488
دائن	0	0	0	0	0
مدين	3,829	3,512	3,373	3,121	3,488
الحساب الرأسمالي	39	36	69	15	4
دائن	116	55	80	24	14
مدين	76	19	11	8	10
التحويلات الرأسمالية	39	36	69	15	4
دائن	116	55	80	24	14
مدين	76	19	11	8	10
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحسابين الجاري والرأسمالي)	-1,577	-1,523	-4,646	-1,824	2,216

تابع جدول (5-11)
ميزان المدفوعات (مليون ريال عماني)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022 (أولي)
الحساب المالي	-1,632	-1,644	-4,310	-2,284	2,519
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب المالي)	-1,632	-1,644	-4,310	-2,284	2,519
الاستثمار المباشر	-2,103	-972	-1,059	-2,928	-1,744
صافي إقتناء الأصول المالية	50	-226	-323	453	363
صافي تحمل الخصوم	2,154	745	736	3,381	2,107
استثمارات الحافطة	-2,468	-744	-693	-1,423	379
صافي إقتناء الأصول المالية	902	377	521	441	-429
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	501	117	734	694	-417
شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي	0	0	0	0	0
القطاعات الأخرى	501	117	734	694	-417
سندات الدين	401	261	-213	-252	-12
شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي	332	23	26	-343	38
القطاعات الأخرى	69	238	-239	90	-50
صافي تحمل الخصوم	3,370	1,121	1,215	1,864	-808
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	-332	228	432	196	111
شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي	-104	8	-28	-104	20
القطاعات الأخرى	-228	220	460	300	91
سندات الدين	3,702	893	783	1,668	-919
شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي	77	-133	11	2	-129
الحكومة العامة	3,049	1,026	772	1,208	-654
القطاعات الأخرى	576	0	0	459	-136
استثمارات أخرى	2,154	608	-1,755	878	4,474
صافي إقتناء الأصول المالية	1,337	1,724	-824	1,149	1,889
العملة والودائع	-41	269	-652	362	135
الائتمانات التجارية و السلف	188	175	174	189	80
القروض	54	-18	-152	-7	52
حسابات أخرى مستحقة القبض	1,135	1,298	-194	605	1,622
صافي تحمل الخصوم	-817	1,116	930	271	-2,585
العملة والودائع	273	477	-80	569	-335
الائتمانات التجارية و السلف	-205	-164	-183	-150	-50
القروض	-634	819	1,163	-418	-2,094
حسابات أخرى مستحقة الدفع	-250	-16	27	-8	-87
حقوق السحب الخاصة	-2	-1	4	278	-19
الأصول الاحتياطية	785	-536	-803	1,188	-590
البنك المركزي العماني	500	-313	-720	1,767	-800
احتياطيات الحكومة	286	-223	-83	-578	209
صافي السهو والخطأ	-54.947	-120	366	-460	-303

ملحوظة: بناءً على تحسين عملية تبادل المعلومات نتيجة المسح السنوي، تمت مراجعة البيانات التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الأخرى وتدفعات دخل الاستثمار على نحو معمق خلال السنوات الماضية. ونظراً للتحسن المتواصل الذي يشهده المسح كل عام من حيث التغطية مع زيادة عدد المستجيبين الذين يفصحون عن بيانات تخص سنوات سابقة أيضاً، فمن المتوقع أن تستمر عملية المراجعة السنوية هذه حتى يصبح المسح شاملاً مع تغطية كاملة.
المصدر: البنك المركزي العماني 2022

جدول (5-12) وضع الاستثمار الدولي (مليون ريال عماني)							البيان
% التغيير 2021/20 2022/21		2022 (أولي)	2021	2020	2019	2018	
-18.9	23.8	-9,956	-12,281	-9,921	-5,942	-4,925	صافي وضع الاستثمار الدولي
2.8	10.3	37,934	36,898	33,459	34,452	32,559	أ. الأصول
14.5	22.1	2,864	2,501	2,048	2,371	2,597	(1) الاستثمار المباشر
-7.2	8.0	5,518	5,947	5,505	4,985	4,608	(2) استثمارات الحافظة
-9.1	17.8	4,173	4,590	3,896	3,162	3,045	(2.1) حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
0.0	0.0	0	0	0	0	0	(2.1.1) شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي
-9.1	17.8	4,173	4,590	3,896	3,162	3,045	(2.1.2) القطاعات الأخرى
-0.9	-15.7	1,345	1,357	1,609	1,823	1,562	(2.2) سندات الدين
5.1	-31.3	789	750	1,093	1,067	1,044	(2.2.1) شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي
-8.3	17.5	556	607	516	756	518	(2.2.2) القطاعات الأخرى
13.3	8.1	16,033	14,147	13,087	13,985	12,340	(3) استثمارات أخرى
9.5	34.4	1,550	1,415	1,053	1,705	1,436	(3.1) العملة والودائع
33.6	-4.3	208	156	163	315	337	(3.2) القروض
11.3	16.4	788	708	608	508	408	(3.3) الائتمانات التجارية و السلف
13.6	5.4	13,487	11,867	11,262	11,457	10,159	(3.4) الحسابات الأخرى مستحقة القبض
-5.5	11.6	13,519	14,303	12,819	13,111	13,014	(4) الأصول الاحتياطية
-10.7	31.5	6,775	7,587	5,771	6,407	6,686	(4.1) البنك المركزي العماني
0.4	-4.7	6,744	6,717	7,048	6,704	6,328	(4.2) احتياطيات الحكومة
-2.6	13.4	47,889	49,179	43,380	40,394	37,484	ب. الخصوم
11.7	24.3	20,094	17,988	14,475	13,740	12,995	(1) الاستثمار المباشر
-4.6	12.5	16,665	17,476	15,534	14,347	13,297	(2) استثمارات الحافظة
2.3	6.3	4,738	4,631	4,357	3,953	3,797	(2.1) حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
13.7	-42.2	163	143	247	276	268	(2.1.1) شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي
2.0	9.2	4,576	4,488	4,110	3,677	3,529	(2.1.2) القطاعات الأخرى
-7.2	14.9	11,926	12,845	11,177	10,394	9,501	(2.2) سندات الدين
-15.6	0.2	698	826	825	814	947	(2.2.1) شركات تلقي الودائع، باستثناء البنك المركزي
-6.3	13.1	9,753	10,407	9,199	8,427	7,401	(2.2.2) الحكومة العامة
-8.4	39.8	1,476	1,612	1,153	1,153	1,153	(2.2.3) القطاعات الأخرى
-18.8	2.6	11,131	13,716	13,370	12,308	11,192	(3) استثمارات أخرى
-9.0	17.9	3,401	3,736	3,168	3,248	2,771	(3.1) العملة والودائع
-25.9	-4.9	6,002	8,096	8,514	7,352	6,533	(3.2) القروض
-13.9	-6.5	309	359	384	424	588	(3.3) الائتمانات التجارية و السلف
-7.6	-4.8	1,059	1,147	1,205	1,189	1,205	(3.4) الحسابات الأخرى مستحقة الدفع
-4.9	280.7	359	377	99	95	96	(3.5) حقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي العماني 2022

حسابات البنك المركزي العُماني





تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مجلس محافظي البنك المركزي العماني التقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك المركزي العماني («البنك»)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022، وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في رأس المال والاحتياطيات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول القوائم المالية، تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك كما هي مبينة في إيضاح 2 من القوائم المالية المرفقة والقانون المصرفي رقم 114/2000.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة «مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية» من تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

التأكيد على مسألة - أساس المحاسبة

نود أن نجذب الانتباه إلى إيضاح رقم 2 حول القوائم المالية والذي يشير إلى أساس المحاسبة. تم إعداد القوائم المالية لمساعدة البنك على الامتثال لمتطلبات المرسوم السلطاني للقانون المصرفي رقم 114/2000. نتيجة لذلك، قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لغرض آخر. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك المبينة في إيضاح 2 من القوائم المالية المرفقة والقانون المصرفي لعام 2000، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد القوائم المالية بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية وإعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو لم يكن لديها بديل فعلي غير القيام بذلك.

إن القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مجلس محافظي البنك المركزي العماني (تابع)

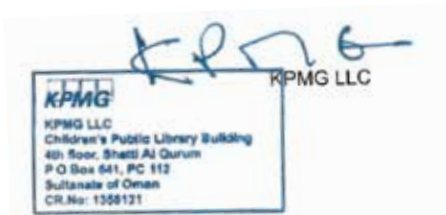
مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا، إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرياً حول قدرة البنك على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدقق الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.



كي بي ام جي ش.م.م
مسقط، سلطنة عمان
24 مايو 2023

البنك المركزي العماني

بيان المركز المالي

في 31 ديسمبر 2022

2021 ريال عماني بالآلاف	2022 ريال عماني بالآلاف	الإيضاح	أصول
646	47,867	4	سبائك
4,038,676	2,825,492	5	إحتياطيات محتفظ بها بالخارج
3,071,475	3,433,308	6	ودائع بالعملة الأجنبية
321,877	105,121	7	إستثمارات متاحة للبيع
			أصول أخرى
70,333	66,914	8	صندوق النقد الدولي
222,611	211,598	8	الحصة الإحتياطية
292,944	278,512		حصة العملة
372,389	375,471	8	حيازات حقوق السحب الخاصة
665,333	653,983		
57,954	56,614	9	العقارات والمعدات
8,155,961	7,122,385		إجمالي الأصول
			إلتزامات
1,716,052	1,611,537	10	عملة متداولة
4,150,870	3,429,643	11	ودائع وحسابات جارية
52,852	53,050	22	منافع الموظفين
28,035	38,699	12	إلتزامات أخرى
			صندوق النقد الدولي
201,648	188,772		أوراق مالية غير محملة بفوائد تستحق عند الطلب
21,018	22,945		حسابات أخرى
222,666	211,717		
377,023	358,504		تخصيصات حقوق السحب الخاصة
599,689	570,221		
6,547,498	5,703,150		إجمالي الإلتزامات
			رأس المال والإحتياطيات
1,000,000	1,000,000	13	رأس المال
447,844	480,116	14	إحتياطي عام
47,500	52,500	15	إحتياطي تذبذب أسعار السندات
29,000	32,000	16	إحتياطي تذبذب أسعار العملات
49,406	-11,558	16	حساب إحتياطي تسوية تقييم العملة
19,424	-149,112	(أ)17	حساب تسوية تقييم الأصول المالية لإستثمارات متاحة للبيع
15,289	15,289	(ب)17	رأس المال العيني
1,608,463	1,419,235		إجمالي رأس المال والإحتياطيات
8,155,961	7,122,385		إجمالي الإلتزامات ورأس المال والإحتياطيات

تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس محافظي البنك المركزي العماني بتاريخ 30 مارس 2023 ووقعها نيابة عنهم



علي بن مسلم بن سليمان العاصمي
مسئول دائرة العمليات المصرفية



سعادة/ طاهر بن سالم بن عبدالله العمري
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العماني
بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

2021 ريال عماني بالآلاف	2022 ريال عماني بالآلاف	الإيضاح	
47,705	96,714	18	إيرادات فوائد
(1,732)	(33,136)		مصرفوات فوائد
45,973	63,578		صافي إيرادات الفوائد
24,693	25,464	19	الإيرادات الأخرى
70,666	89,042		إيرادات التشغيل
			مصرفوات التشغيل
(22,377)	(24,105)	20	تكاليف العاملين
(2,080)	(3,064)		مصرفوات إصدار العملة
(14,279)	(13,728)		مصرفوات إدارية
(5,692)	(4,032)		المساهمة في صناديق التقاعد
(4,431)	(3,841)	9	استهلاك عقارات ومعدات
(48,859)	(48,770)		إجمالي مصرفوات التشغيل
21,807	40,272		ربح السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مُدرج بالصفحات من ١ إلى ٣.

الملحق الإحصائي





جدول رقم 1
المدخرات المحلية والقومية
(مليون ريال عماني)

البيان	2017	2018	2019	2020	2021*
1- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	31089.4	35184.0	33859.4	29187.2	33909.8
2- إجمالي الاستهلاك النهائي	19,797.4	19,830.4	20,527.9	20,472.8	22,606.2
3 - المدخرات المحلية (1-2)	11,292.0	15,353.7	13,331.5	8,714.4	11,303.6
4 - صافي عوائد الدخل مع العالم الخارجي	-4897.8	-5747.6	-5780.5	-5384.6	-5425.4
5 - المدخرات القومية (3-4)	6,394.2	9,606.1	7,551.0	3,329.8	5,878.2
6 - نسبة المدخرات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي % (3 على 1)	36.3	43.6	39.4	29.9	33.3
7 - نسبة المدخرات القومية إلى الناتج المحلي الإجمالي % (5 على 1)	20.6	27.3	22.3	11.4	17.3

* أرقام مبدئية
بيانات عام ٢٠٢٢م لم تكن متاحة عند تاريخ نشر هذا التقرير
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

جدول رقم 2
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(مليون ريال عماني)

البيان	2017	2018	2019	*2020	2021*
1. الإنفاق على الاستهلاك النهائي	19797.4	19830.4	20527.9	20472.8	22534.5
الأسري	12146.5	12217.1	12675.4	12836.7	14997.6
الحكومي	7625.7	7585.2	7824.4	7607.9	7507.7
المؤسسات غير الربحية	25.2	28.1	28.2	28.2	29.2
2. إجمالي تكوين رأس المال #	10359.5	10728.1	9803.4	9215.7	8687.5
البناء والتشييد	8183.2	7904.7	7525.9	6506.8	6159.3
الآلات والمعدات	1159.7	1685.9	1090.0	1510.9	1419.8
الأصول الثابتة	1016.6	1137.5	1187.6	1198.0	1108.4
التغير في المخزون	162.2	416.5	-707.1	-1154.0	-1088.7
3. صافي الصادرات من السلع والخدمات	770.3	4209.1	4235.1	652.7	3776.6
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	31089.4	35184.0	33859.4	29187.2	33909.8

* أرقام مبدئية
لا تشمل التغير في المخزونات
بيانات عام ٢٠٢٢م لم تكن متاحة عند تاريخ نشر هذا التقرير
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

جدول رقم 3
هيكل أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية
ديسمبر 2022م
(القيمة بالآلاف ريال عماني)

إجمالي الودائع				جملة الودائع بالعملة الأجنبية				جملة الودائع بالريال العماني				سعر الفائدة (في المائة سنوياً)
%	المبلغ	%	عدد الحسابات	%	المبلغ	%	عدد الحسابات	%	المبلغ	%	عدد الحسابات	
41.0	8,620,775	92.8	3,987,155	33.6	861,495	80.0	23,263	42.0	7,759,280	92.9	3,963,892	بدون فائدة
12.8	2,687,951	6.2	264,679	15.3	393,138	18.4	5,365	12.4	2,294,813	6.1	259,314	أكثر من 0% وحتى 2%
5.1	1,069,850	0.8	33,949	5.7	145,630	0.6	181	5.0	924,221	0.8	33,768	أكثر من 2% وحتى 3%
16.2	3,398,924	0.2	6,903	14.2	362,854	0.6	187	16.4	3,036,070	0.2	6,716	أكثر من 3% وحتى 4%
15.5	3,249,326	0.1	5,065	12.8	327,440	0.3	81	15.8	2,921,885	0.1	4,984	أكثر من 4% وحتى 5%
8.0	1,685,722	0.0	434	8.1	207,561	0.0	11	8.0	1,478,161	0.0	423	أكثر من 5% وحتى 6%
0.3	54,583	0.0	7	0.5	11,550	0.0	1	0.2	43,033	0.0	6	أكثر من 6% وحتى 7%
1.2	253,832	0.0	22	9.9	253,522	0.0	1	0.0	310	0.0	21	أكثر من 7% وحتى 8%
0.0	0	0.0	1	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	1	أكثر من 8% وحتى 9%
0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	أكثر من 9% وحتى 10%
0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	أكثر من 10% وحتى 11%
0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	أكثر من 11% وحتى 12%
0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	أكثر من 12%
100.0	21,020,963	100.0	4,298,215	100.0	2,563,189	100.0	29,090	100	18,457,774	100	4,269,125	المجموع
2.065				2.582				1.993				(%) المتوسط المرجح للأسعار الفائدة

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم 4
توزيع الودائع لأجل للقطاع الخاص حسب سعر الفائدة ومدة الاستحقاق
ديسمبر 2022م
(القيمة بالآلاف ريال عماني)

المجموع			سنة وأكثر			6 شهور وحتى أقل من سنة			7 أيام وحتى أقل من 6 شهور			سعر الفائدة (في المائة سنوياً)
الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال العماني	
240	103	137	135	89	46	21	13	8	84	1	83	بدون فائدة
523,669	56,566	467,103	435,189	22,585	412,604	12,897	1,648	11,249	75,583	32,333	43,250	أكثر من 0% وحتى 2%
317,777	92,381	225,396	217,604	61,466	156,138	61,236	19,981	41,255	38,936	10,934	28,002	أكثر من 2% وحتى 3%
1,778,022	79,588	1,698,434	1,454,993	21,870	1,433,122	238,670	13,988	224,682	84,360	43,730	40,630	أكثر من 3% وحتى 4%
1,600,206	115,070	1,485,137	1,424,467	54,577	1,369,890	55,402	0	55,402	120,338	60,493	59,845	أكثر من 4% وحتى 5%
376,223	27,412	348,811	298,669	4,620	294,049	12,472	0	12,472	65,083	22,792	42,291	أكثر من 5% وحتى 6%
45,577	11,550	34,027	8,086	0	8,086	0	0	0	37,491	11,550	25,941	أكثر من 6% وحتى 7%
253,522	253,522	0	253,522	253,522	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 7% وحتى 8%
1	0	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	أكثر من 8% وحتى 9%
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 9% وحتى 10%
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 10% وحتى 11%
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 11% وحتى 12%
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 12%
4,895,237	636,191	4,259,046	4,092,665	418,729	3,673,936	380,698	35,630	345,069	421,874	181,832	240,042	المجموع
3.883	5.047	3.709	3.929	5.792	3.716	3.465	2.822	3.532	3.820	3.769	3.858	المتوسط المرجح لأسعار الفائدة (%)

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم 5
هيكل أسعار الفائدة على الائتمان الممنوح من البنوك التجارية
ديسمبر 2022م
(القيمة بالآلاف ريال عماني)

إجمالي الإقراض (بالريال العُماني وبالعملة الأجنبية)				جملة الإقراض بالعملة الأجنبية				جملة الإقراض بالريال العماني				سعر الفائدة (في المائة سنوياً)
عدد الحسابات	%	المبلغ	%	عدد الحسابات	%	المبلغ	%	عدد الحسابات	%	المبلغ	%	
13,390	1.7	146,660	0.6	111	5.0	8,703	0.2	13,279	1.7	137,958	0.7	بدون فائدة
2,368	0.3	380,529	1.6	470	21.3	12,457	0.3	1,898	0.2	368,073	1.9	أكثر من 0% وحتى 2%
28,013	3.6	2,542,723	10.7	142	6.4	317,589	7.9	27,871	3.6	2,225,134	11.3	أكثر من 2% وحتى 4%
157,107	20.2	4,961,799	20.9	154	7.0	112,795	2.8	156,953	20.2	4,849,004	24.5	أكثر من 4% وحتى 5%
325,160	41.8	11,837,978	49.8	325	14.7	1,053,225	26.3	324,835	41.9	10,784,753	54.5	أكثر من 5% وحتى 7%
101,062	13.0	2,413,372	10.1	833	37.7	1,529,709	38.2	100,229	12.9	883,662	4.5	أكثر من 7% وحتى 8%
6,262	0.8	936,166	3.9	65	2.9	772,696	19.3	6,197	0.8	163,470	0.8	أكثر من 8% وحتى 9%
546	0.1	222,133	0.9	54	2.4	177,977	4.4	492	0.1	44,156	0.2	أكثر من 9% وحتى 10%
3,868	0.5	93,456	0.4	30	1.4	18,790	0.5	3,838	0.5	74,665	0.4	أكثر من 10% وحتى 11%
4,347	0.6	106,983	0.4	1	0.0	0	0.0	4,346	0.6	106,983	0.5	أكثر من 11% وحتى 12%
318	0.0	5,380	0.0	6	0.3	0	0.0	312	0.0	5,380	0.0	أكثر من 12% وحتى 13%
1,373	0.2	9,202	0.0	2	0.1	0	0.0	1,371	0.2	9,202	0.0	أكثر من 13% وحتى 14%
713	0.1	6,109	0.0	5	0.2	1,445	0.0	708	0.1	4,664	0.0	أكثر من 14% وحتى 15%
294	0.0	2,953	0.0	1	0.0	81	0.0	293	0.0	2,872	0.0	أكثر من 15% وحتى 16%
6	0.0	5	0.0	1	0.0	5	0.0	5	0.0	0	0.0	أكثر من 16% وحتى 17%
132,699	17.1	117,840	0.5	9	0.4	52	0.0	132,690	17.1	117,788	0.6	أكثر من 17% وحتى 18%
443	0.1	732	0.0	0	0.0	0	0.0	443	0.1	732	0.0	أكثر من 18% وحتى 20%
1	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	1	0.0	0	0.0	أكثر من 20%
777,970	100.0	23,784,020	100.0	2,209	100.0	4,005,523	100.0	775,761	100.0	19,778,497	100.0	المجموع
		5.640				6.926				5.380		المتوسط المرجح لأسعار الفائدة (%)

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم 6
توزيع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حسب سعر الفائدة ومدة الاستحقاق
ديسمبر 2022م
(القيمة بالآلاف ريال عماني)

الإجمالي		قروض وسلفيات أخرى						بطاقات الائتمان			سحب على المكشوف			سعر الفائدة (في المائة سنوياً)
		سنة وأكثر			أقل من سنة			الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال عماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال عماني	
بالعملة الأجنبية	بالريال عماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال عماني	الإجمالي	بالعملة الأجنبية	بالريال عماني							
8,703	137,950	90,416	1,503	88,913	19,714	7,110	12,603	91	0	91	36,431	89	36,342	بدون فائدة
12,457	325,172	78,371	651	77,720	106,682	11,701	94,981	0	0	0	152,576	105	152,471	أكثر من 0% وحتى 2%
155,709	1,256,396	676,608	41,762	634,846	719,075	113,791	605,284	464	0	464	15,959	156	15,803	أكثر من 2% وحتى 4%
74,777	4,033,145	3,363,008	11,232	3,351,776	679,323	63,390	615,933	0	0	0	65,590	155	65,435	أكثر من 4% وحتى 5%
496,191	10,459,579	9,672,591	400,404	9,272,188	864,846	69,526	795,320	1,311	0	1,311	417,022	26,261	390,761	أكثر من 5% وحتى 7%
654,434	820,076	1,270,394	646,834	623,560	81,956	5,997	75,959	1,504	0	1,504	120,656	1,603	119,053	أكثر من 7% وحتى 8%
556,284	163,469	646,467	551,226	95,241	58,993	5,058	53,935	385	0	385	13,908	0	13,908	أكثر من 8% وحتى 9%
133,774	44,156	136,422	112,466	23,956	39,991	21,308	18,683	0	0	0	1,517	0	1,517	أكثر من 9% وحتى 10%
14,055	74,664	11,464	8,208	3,256	9,541	0	9,541	0	0	0	67,714	5,847	61,866	أكثر من 10% وحتى 11%
0	106,983	33,448	0	33,448	2,923	0	2,923	1,012	0	1,012	69,601	0	69,601	أكثر من 11% وحتى 12%
0	5,380	2,363	0	2,363	219	0	219	1,445	0	1,445	1,353	0	1,353	أكثر من 12% وحتى 13%
0	9,202	4,558	0	4,558	1,127	0	1,127	66	0	66	3,451	0	3,451	أكثر من 13% وحتى 14%
1,445	4,664	157	0	157	18	0	18	0	0	0	5,935	1,445	4,490	أكثر من 14% وحتى 15%
81	2,872	0	0	0	71	0	71	0	0	0	2,882	81	2,801	أكثر من 15% وحتى 16%
5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	5	0	أكثر من 16% وحتى 17%
52	117,773	0	0	0	775	0	775	117,050	52	116,998	0	0	0	أكثر من 17% وحتى 18%
0	732	0	0	0	0	0	0	732	0	732	0	0	0	أكثر من 18% وحتى 20%
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أكثر من 20%
2,107,967	17,562,214	15,986,268	1,774,286	14,211,982	2,585,254	297,882	2,287,373	124,060	52	124,008	974,600	35,747	938,852	المجموع
7.055	5.543	5.767	7.479	5.553	4.708	4.518	4.733	17.062	17.500	17.062	5.891	7.121	5.844	(%) المتوسط المرجح للأسعار الفائدة

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم 7
البنوك المرخصة للعمل في سلطنة عمان
31 ديسمبر ٢٠٢١م

أسماء البنوك	تاريخ التأسيس	الفروع المرخصة	الفروع العاملة
البنوك المحلية			
1- البنك الوطني العماني	1973	59	
2- بنك عمان العربي	1973	47	59
3- أتبش إس بي سي بنك عمان	1975	46	47
4- بنك مسقط	1981	145	46
5- بنك ظفار	1990	60	145
6- بنك صحار	2007	30	60
7 - البنك الاهلي	1997	24	30
24			
1- ستاندرد تشارترد بنك	1968	1	1
2- حبيب بنك المحدود	1972	6	6
3- بنك ملي إيران	1974	1	1
4- بنك ابوظبي الاول	1976	7	7
5- بنك صادرات ايران	1976	1	1
6- بنك برودا	1976	1	1
7- ستيت بنك أوف انديا	2004	1	1
8- بنك بيروت	2006	3	3
9- بنك قطر الوطني	2007	5	5
البنوك المتخصصة			
1- بنك الإسكان العماني	1977	9	9
2- بنك التنمية العماني	1977	19	19
البنوك الإسلامية والنوافذ			
1- بنك نزوى	2012	19	19
2- بنك العز الإسلامي	2013	16	16
3- الميثاق (بنك مسقط)	2013	24	24
4- المزن (البنك الوطني العماني)	2013	6	6
5- الميسرة (بنك ظفار)	2013	10	10
6- الهلال (البنك الأهلي)	2013	19	19
7- بنك صحار الإسلامي	2013	8	8
المجموع		567	567

المصدر: البنك المركزي العماني

جدول رقم 8
الميزانية العمومية لبنك الإسكان العماني
(بالألف ريال عماني)

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
الأصول		
أرصدة نقدية وبنكية	4,463	١٠,٧٣٥
حسابات قروض عقارية	25,987	13,922
مستحق من حكومة سلطنة عُمان-رأس المال	692,852	617,465
أصول أخرى	2,624	2,423
ممتلكات ومعدات	3,794	4,747
إجمالي الأصول	729,720	649,292
الالتزامات وحقوق المساهمين		
مستحق إلى البنوك	20,000	20,000
ودائع العملاء	90,776	61,687
إلتزامات أخرى	18,110	15,086
قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	115,002	115,403
قروض من حكومة سلطنة عُمان	143,830	108,830
قروض من البنوك	21,250	23,750
إجمالي الإلتزامات	408,968	344,756
حقوق المساهمين		
رأس المال	100,000	100,000
إحتياطي قانوني	30,400	28,127
إحتياطي خاص	74,344	70,253
إحتياطي انخفاض القيمة	9,294	8,388
إحتياطي إعادة تقييم	2,287	2,801
أرباح محتجزة	104,427	94,967
إجمالي حقوق المساهمين	320,752	304,536
إجمالي الإلتزامات وحقوق المساهمين	729,720	649,292
ارتباطات قروض عقارية	43,960	40,668

المصدر: بنك الإسكان العُماني ش.م.ع.م.

جدول رقم 9
الميزانية العمومية لبنك التنمية العماني
(بالألف ريال عماني)

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
الأصول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	1,391	938
أرصدة لدى البنوك	34,090	23,103
قروض وسلف للعملاء	155,168	166,119
إستثمارات	14,560	16,127
قروض سكنية للموظفين	945	963
مستحق القبض من الحكومة	3,108	3,777
ممتلكات ومعدات	1,066	994
مدفوعات مقدماً ومديونيات أخرى	865	1,162
إجمالي الأصول	211,193	213,184
الالتزامات وحقوق المساهمين		
الالتزامات		
ودائع العملاء (ازدهان)	508	509
مستحق إلى الحكومة	567	713
دائنيات ومستحقات	7,369	8,263
اقتراضات	33,840	38,084
إجمالي الالتزامات	42,284	47,569
حقوق المساهمين		
رأس المال	100,000	100,000
إحتياطي قانوني	8,406	8,107
إحتياطي إعادة تقييم الاستثمار	282	456
إحتياطي خاص	5,541	5,541
إحتياطي انخفاض القيمة	0	0
أرباح محتجزة	54,680	51,511
إجمالي حقوق المساهمين	168,909	165,615
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	211,193	213,184
صافي قيمة الأصول للسهم الواحد	1.689086703	1.656
ارتباطات والتزامات عرضية	21,015	19,178

المصدر: بنك التنمية العُماني ش.م.ع.ع

